بنك دبي التجاري ش.م.ع.

البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إن البيانات المالية الموحدة المدققة خاضعة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولاعتماد المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

البيانات المالية الموحدة للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات	***صفحة***
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي المجموعة عن البيانات المالية الموحدة للمجموعة	٢ - ٨
بيان المركز المالي الموحد للمجموعة	٩
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة	١٠
بيان الدخل الشامل الأخر الموحد للمجموعة	١١
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للمجموعة	١٢
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	١٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة	١٤ - ١٠٦

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
المكاتب ٥ في وان سنترال
الطابق ٤، المكتب رقم: ٠١.٠٤
شارع الشيخ زايد، ص.ب ٣٨٠٠
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٠٣ ٠٣٠٠ (٤) ٩٧١+، www.kpmg.com/ae

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة مساهمي بنك دبي التجاري ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك دبي التجاري ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للمجموعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة للمجموعة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة *"مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة وأثناء تكوين رأينا حولها بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي

راجع الإيضاحين ٩ و٣٥(ب) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
قامت المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان في بياناتها المالية الموحدة للمجموعة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتفترض عدد من الافتراضات عند وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بها، والتي تعتبر بمثابة أداة لتقييم احتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر، بعد تعديلها وفقاً للمعلومات الاستشرافية، وإجمالي التعرض عند التعثر المرتبط بالتعرضات موضوع خسائر الائتمان المتوقعة. قد تقوم المجموعة أيضاً بقيد تعديلات أو تقديرات نوعية باستخدام أحكام ائتمانية حيث لا تتضمن المدخلات والافتراضات و/ أو تقنيات وضع النماذج كافة عوامل المخاطر ذات الصلة. علاوة على ذلك، لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تشكل تحديات بمقتضى الحال على الشركات، ومن ثم ارتفاع درجة الأحكام اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية، حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام إدارية هامة واستخدام نماذج معقدة على نحو من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الشأن ما يلي، من ضمن أمور أخرى: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وفقاً لمتطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدى فهمنا للأعمال. • فهم التقدير المحاسبي الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية للمنشأة ذات الصلة بالتقدير وفهم الإجراءات التي يتم في إطارها وضع التقدير وفهم المنهجيات والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقدير المحاسبي. • تحديث فهمنا لكامل الإجراءات الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك تقييم تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل النظم الرقابية المختارة ذات الصلة. • الاستعانة بمتخصصينا في إدارة المخاطر المالية لتقييم مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف العناصر المتعلقة بوضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وحوكمة تطبيق أحكام ائتمانية مرتكزة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة، حيثما أمكن. يشمل ذلك، بمقتضى الحال، التحقق من الافتراضات/ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدلات الاسترداد واستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي والنتائج المرجحة للتحقق من أن المبالغ المسجلة لخسائر الائتمان المتوقعة تعكس جودة الائتمان ذي الصلة واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-١٩، حيثما أمكن ذلك.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي (تابع)

راجع الإيضاحين ٩ و٣٥(ب) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة (تابع)

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا
	• اختبار مدى دقة واكتمال البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • الاستعانة بمتخصصينا في مجال تقنية المعلومات لاختبار تقنية المعلومات العامة ذات الصلة والضوابط المُطبقة على النظم الأساسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. • إعادة احتساب الجوانب الرئيسية الخاصة بمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة واختيار عينات من القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب، بما في ذلك تقييم الأحكام الإضافية التي تم وضعها للمقترضين الذين تم منحهم مهل للسداد. • تقييم مدى معقولية واختبار عينة من التعديلات اللاحقة لنتائج النماذج وتقديرات الإدارة التي طرأت في أعقاب التغيرات الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ الحالية، حيثما أمكن ذلك. • الاستعانة بمتخصصينا في مجال التقييم على أساس العينة لتقييم مدى معقولية تقييم الضمانات العقارية المحتفظ بها من قبل المجموعة، فيما يتعلق بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-١٩، حيثما أمكن ذلك. • إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد وتقييم الأداء المالي للمقترض ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وحيثما تقتضي الضرورة فحص وتمحيص مدى ملائمة حساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة من المقترضين. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة وتقرير مدققي الحسابات حولها ("التقرير السنوي"). لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي لاحقاً لتاريخ تقرير المدققين.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة المعلومات الأخرى، كما أننا لن نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في التقرير السنوي أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة تجاه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

كي بي إم جي أوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي أوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما أمكن، الإجراءات المتخذة للقضاء على أي تهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، فإننا نود إلى ما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

١) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته؛

٣) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛

٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛

٥) كما هو مبُين في الإيضاح ١٠ حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛

٦) يبين الإيضاح رقم ٣٣ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المنتظمة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و

٨) يبين الإيضاح رقم ٢٥ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة المساهمات المجتمعية التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، فإننا نؤكد أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس

رقم التسجيل: ٩٦٨

دبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: 09 FEB 2022

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال ليمتد، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	ايضاح	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٧	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١٣,١٦٢,٧٤٣
المستحق من البنوك، بالصافي	٨	٣,١٥٤,٥٩٩	٤,٢١٨,٨٩٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٩	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٦٥,٢٨٨,٥٧٢
الأوراق المالية الاستثمارية	١٠	٨,٩٩١,٣٢١	٥,٢٦٢,٥٩٧
الاستثمار في شركة زميلة	١١	٩٥,٠٥١	٨٨,٥١٤
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٢	١٩١,٤٠٦	١٩١,٤٦٩
الممتلكات والمعدات	١٣	٣٠٩,٤٢٥	٢٩٠,٠٢٥
قبولات بنكية		٧,٣٤١,٢١٠	٥,٩٧٢,٣٢٧
الموجودات الأخرى، بالصافي	١٤	٣,٠٢٠,٦١٠	٢,٨٨٦,٤١٩
إجمالي الموجودات		١١٤,٢١٢,٥٩٦	٩٧,٣٦١,٥٦٠
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	١٥	٦,١٢٠,٢١٤	٤,٧٨٢,٧٤٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	١٦	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٦٩,٧٥٠,٨٣٣
سندات وقروض متوسطة الأجل	١٧	٢,٥٨٤,٤٩٠	١,٧٦٤,٠٥٩
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية		٧,٣٤١,٢١٠	٥,٩٧٢,٣٢٧
المطلوبات الأخرى	١٨	١,٨٧٧,٧٩٩	٢,١٣٧,٨٥٧
إجمالي المطلوبات		١٠٠,٦٤٥,٣٨٢	٨٤,٤٠٧,٨٢٥
حقوق المساهمين			
رأس المال	١-١٩	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٨٠٢,٧٣٤
سندات راس المال الشق الأول	٢-١٩	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٢٠٣,٨٠٠
الاحتياطي القانوني والنظامي	٣-١٩	١,٤٠١,٤٤٧	١,٤٠١,٣٦٧
الاحتياطي العام	٤-١٩	١,٣٢٨,٠٢٥	١,٣٢٨,٠٢٥
الاحتياطي الرأسمالي	٥-١٩	٣٨,٦٣٨	٣٨,٦٣٨
احتياطي القيمة العادلة	٦-١٩	(٦١,١٧٤)	٦٥,٥٤٧
الأرباح المستبقاة		٥,٨٥٣,٧٤٤	٥,١١٣,٦٢٤
إجمالي حقوق المساهمين		١٣,٥٦٧,٢١٤	١٢,٩٥٣,٧٣٥
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		١١٤,٢١٢,٥٩٦	٩٧,٣٦١,٥٦٠

بحسب علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعكس وبشكل عادل ومن كافة النواحي المادية عن المركز المالي ونتائج الأعمال التشغيلية والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنوات المعروضة.

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتصريح بإصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢.

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٨.

معالي/ حميد القطامي
رئيس مجلس الإدارة

د. بيرناردز فان ليندر
الرئيس التنفيذي

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	**٢٠٢١** **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	٢٠	**٢,٦٨٩,١٤٧**	٢,٨٦٥,٣٦٠
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٢١	**(٦١١,٢٥٨)**	(٩٧٨,٨٠٧)
صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من التمويل الإسلامي		**٢,٠٧٧,٨٨٩**	١,٨٨٦,٥٥٣
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٢	**٧٤٢,٤٢٢**	٦٥١,٢٨٣
صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المشتقة		**٢٢٩,٠٦٠**	٢٢١,٦٦٩
صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٣	**٣,٤٥٢**	٢٤,٦٢٦
صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠	**٥٢,٩٩٤**	١٣٧,٦٣٧
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	١١	**١١,٥٢٩**	٥,٩٩١
دخل توزيعات أرباح		**٢,٩٢٥**	٢,٧٨٦
دخل آخر	٢٤	**٦٢,٧٢٧**	٤٧,٦٥١
إجمالي الدخل التشغيلي		**٣,١٨٢,٩٩٨**	٢,٩٧٨,١٩٦
(مخصصات) / المعكوسات من مخصصات خسائر انخفاض قيمة المستحق من البنوك		**(٦٣٢)**	١,٧٠٩
مخصصات خسائر انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**(٩٠٠,٨٩٧)**	(١,٠٦٤,٨٩٣)
مبالغ مستردة للقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**٧٤,٨٨١**	٢٣,٨٤٦
المعكوسات من مخصصات خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية		**١٠٢**	٥,٦٢٠
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	١٤	**(٤٠,٨٧٢)**	(١٧,٠٧٤)
إجمالي صافي الدخل		**٢,٣١٥,٥٨٠**	١,٩٢٧,٤٠٤
مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى	٢٥	**(٨٣٥,٤١٣)**	(٧٧٩,٤٢٢)
الاستهلاك والإطفاء	١٢ و١٣	**(٢٩,٦٤٥)**	(٢٧,٨٨٤)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(٨٦٥,٠٥٨)**	(٨٠٧,٣٠٦)
صافي أرباح السنة		**١,٤٥٠,٥٢٢**	١,١٢٠,٠٩٨
الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	٢٧	**٠,٤٧**	٠,٤٠

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٨.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	ايضاح	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
صافي أرباح السنة		**١,٤٥٠,٥٢٢**	١,١٢٠,٠٩٨
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح او الخسائر:			
(خسائر) / أرباح إعادة تقييم أستثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**(١٧,٧١٧)**	٢٣,٠٧٩
خسائرتراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد		**(٢,٣٦٧)**	(٢,٩١٦)
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في القيمة العادلة للجزء الفعلي من تغطية التدفقات النقدية		**٤,٧٧٣**	(٣,٧٢٣)
التغير في احتياطي القيمة العادلة في الشركة الزميلة		**(٣٩٦)**	٣٦٧
التغيرات في الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:			
الأرباح المحققة من بيع استثمارات في سندات الدين	١٠	**(٥٢,٩٩٤)**	(١٣٧,٦٣٧)
(الخسائر) / الأرباح من إعادة تقييم الإستثمارات في سندات الدين		**(٥٨,٠٢٠)**	١٣٧,٩٢٣
صافي التغير في الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**(١١١,٠١٤)**	٢٨٦
(الخسائر) / الأرباح الشاملة الأخرى للسنة		**(١٢٦,٧٢١)**	١٧,٠٩٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**١,٣٢٣,٨٠١**	١,١٣٧,١٩١

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٨.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال ألف درهم	سندات رأس المال الشق الأول ألف درهم	الاحتياطي القانوني والنظامي ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي الرأسمالي ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح المستبقاة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٢,٨٠٢,٧٣٤	-	١,٤٠١,٣٦٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	٤٨,٤٥٤	٤,٥٩٧,٣٥٢	١٠,٢١٦,٥٧٠
المعاملات مع المساهمين، المسجلة مباشرة في حقوق المساهمين:								
سندات رأس المال الشق الأول الصادرة خلال السنة (إيضاح ١٩-٢)	-	٢,٢٠٣,٨٠٠	-	-	-	-	-	٢,٢٠٣,٨٠٠
تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	(٧,٩٥٠)	(٧,٩٥٠)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠١٩ (٢٠,٧%)	-	-	-	-	-	-	(٥٨٠,١٦٦)	(٥٨٠,١٦٦)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	(١٥,٤٠٠)	(١٥,٤٠٠)
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة (إيضاح ١١)	-	-	-	-	-	-	(٣١٠)	(٣١٠)
الدخل الشامل الآخر								
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	١,١٢٠,٠٩٨	١,١٢٠,٠٩٨
الأرباح الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	-	١٧,٠٩٣	-	١٧,٠٩٣
إجمالي الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	١٧,٠٩٣	١,١٢٠,٠٩٨	١,١٣٧,١٩١
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٢٠٣,٨٠٠	١,٤٠١,٣٦٧	١,٣٢٨,٠٢٥	٣٨,٦٣٨	٦٥,٥٤٧	٥,١١٣,٦٢٤	١٢,٩٥٣,٧٣٥
المعاملات مع المساهمين، المسجلة مباشرة في حقوق المساهمين:								
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	**(١٣٢,٢٢٨)**	**(١٣٢,٢٢٨)**
تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	**(١,٥٤٣)**	**(١,٥٤٣)**
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لسنة ٢٠٢٠ (٢٠%)	-	-	-	-	-	-	**(٥٦٠,٥٤٧)**	**(٥٦٠,٥٤٧)**
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة لسنة ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	**(١٥,٤٠٠)**	**(١٥,٤٠٠)**
المحول إلى الاحتياطي القانوني والنظامي	-	-	٨٠	-	-	-	**(٨٠)**	**-**
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة الزميلة (إيضاح ١١)	-	-	-	-	-	-	**(٦٠٤)**	**(٦٠٤)**
الدخل الشامل الآخر								
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	**١,٤٥٠,٥٢٢**	**١,٤٥٠,٥٢٢**
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	-	**(١٢٦,٧٢١)**	-	**(١٢٦,٧٢١)**
إجمالي الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	**(١٢٦,٧٢١)**	**١,٤٥٠,٥٢٢**	**١,٣٢٣,٨٠١**
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢,٨٠٢,٧٣٤**	**٢,٢٠٣,٨٠٠**	**١,٤٠١,٤٤٧**	**١,٣٢٨,٠٢٥**	**٣٨,٦٣٨**	**(٦١,١٧٤)**	**٥,٨٥٣,٧٤٤**	**١٣,٥٦٧,٢١٤**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٨.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		**١,٤٥٠,٥٢٢**	١,١٢٠,٠٩٨
تسويات للبنود غير النقدية والبنود الأخرى:			
الاستهلاك والإطفاء	١٢ و ١٣	**٢٩,٦٤٥**	٢٧,٨٨٤
شطب ممتلكات ومعدات		**-**	(٢,٦٢٥)
إطفاء علاوات / خصومات الاستثمارات		**٣٥,٤١٦**	٣٠,٢٧٥
إطفاء كلفة العمليات لقيد السندات والقروض متوسطة الأجل		**١,٠٣٤**	٢,١٨٧
خسائر / (أرباح) من التحول في العملات الأجنبية		**٢٦,٢٣٤**	(٢٩,٤٦٧)
الأرباح غير المحققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		**-**	(٢٢,٥٧٨)
الأرباح المحققة من بيع استثمارات		**(٥٥,٩١١)**	(١٣٨,٨٣٨)
صافي الأرباح غير المحققة من الأدوات المشتقة		**(٣٠,٢٩٠)**	(٧,٢٣٣)
معكوسات من مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية		**(١٠٢)**	(٥,٦٢٠)
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	١١	**(١١,٥٢٩)**	(٥,٩٩١)
دخل توزيعات أرباح		**(٢,٩٢٥)**	(٢,٧٨٦)
مخصصات انخفاض قيمة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**٩٠٠,٨٩٧**	١,٠٦٤,٨٩٣
مخصصات / (المعكوسات من) مخصصات انخفاض قيمة المستحق من البنوك		**٦٣٢**	(١,٧٠٩)
مخصصات خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى	١٤	**٤٠,٨٧٢**	١٧,٠٧٤
خسائر / (أرباح) من استبعاد ممتلكات ومعدات و عقارات استثمارية		**٣٨**	(١٥,٦٤٧)
		٢,٣٨٤,٥٣٣	٢,٠٢٩,٩١٧
(الزيادة) / النقص في الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي		**(٥٩٥,٤١٤)**	١,٢٩٣,٠٢٩
النقص في شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		**٣٥٠,٠٠٠**	٢,٠٥٠,٠٠٠
(الزيادة) / النقص في المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		**(٣٩٤,٧٨١)**	١٩,٧٤٣
الزيادة في القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي		**(١٢,٠٥٣,٧١٠)**	(٦,١٧٢,٦٥٥)
الزيادة في الموجودات الأخرى		**(٣٨٣,٢١١)**	(١,١٦٣,٦٧٢)
الزيادة في المستحق للبنوك بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر		**١,٢٢٧,٢٠٦**	٨٨٣,١٨٠
الزيادة في ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء		**١٢,٩٧٠,٨٣٦**	٦,٤١٦,٥٠٠
النقص في المطلوبات الأخرى		**(١٤,٨٧٤)**	(٢٦,٤٢٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة		**(١٥,٤٠٠)**	(١٥,٤٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**٣,٤٧٥,١٨٥**	٥,٣١٤,٢٢٢
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات		**(٢٢,٥٩٥,٦٣٢)**	(٥,٩٠١,٣٨٤)
متحصلات من بيع استثمارات		**١٨,٧٢٨,٢٠١**	٦,٤٤٣,٢٠٢
شراء ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية		**(٥٣,٤٩٢)**	(٥٠,٠٨٦)
متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات والعقارات الاستثمارية	١٣	**٤,٤٧٢**	٣١,٤٥٩
دخل توزيعات أرباح		**٢,٩٢٥**	٢,٧٨٦
توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركة الزميلة	١١	**٣,٩٩٢**	٢,٦٦١
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة الاستثمارية		**(٣,٩٠٩,٥٣٤)**	٥٢٨,٦٣٨
الأنشطة التمويلية			
سندات وقروض متوسطة الأجل		**٨١٩,٣٩٧**	(١,٤٦٩,٢٠٠)
سندات رأس المال الشق الأول الصادرة خلال السنة		**-**	٢,٢٠٣,٨٠٠
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول		**(١٣٢,٢٢٨)**	-
تكلفة قيد سندات رأس المال الشق الأول		**(١,٥٤٣)**	(٧,٩٥٠)
توزيعات الأرباح المدفوعة		**(٥٦٠,٥٤٧)**	(٥٨٠,١٦٦)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**١٢٥,٠٧٩**	١٤٦,٤٨٤
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله		**(٣٠٩,٢٧٠)**	٥,٩٨٩,٣٤٤
النقد وما يعادله في ١ يناير		**١٣,٣٢٩,٧٠٩**	٧,٣٤٠,٣٦٥
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٢٨	**١٣,٠٢٠,٤٣٩**	١٣,٣٢٩,٧٠٩
إفصاحات إضافية:			
دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي المستلمة		**٢,٨٢٢,٣٠٤**	٢,٧٧٩,٥٠٢
مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية المدفوعة		**٧٦٧,٤٨٩**	١,٠٥٩,٢٥٥

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٣٧ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحات ٢ إلى ٨.

بنك دبي التجاري ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ الشكل القانوني والأنشطة

تأسس بنك دبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") في دبي، الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ وهو مسجل كشركة مساهمة عامة (ش.م.ع.) وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥. إن البنك مدرج في سوق دبي المالي ويتمثل نشاطه الرئيسي بالأنشطة المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. ان العنوان المسجل للبنك هو في شارع الاتحاد، ص.ب ٢٦٦٨ , دبي ، الامارات العربية المتحدة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على نتائج البنك وشركاته التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليهم بـ "المجموعة") وحصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تفاصيل حول الشركات التابعة والشركة الزميلة

أ) دبي التجاري للخدمات المالية ذ.م.م.، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠% من حصص الشركة. ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بالعمل كوسيط للأسهم والسندات المحلية.

ب) سي بي دي لخدمات التوظيف شركة لشخص واحد ذ.م.م، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠% من حصص الشركة. ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بتوريد الأيدي العاملة.

ج) التجاري للعقارات ذ.م.م.، هي مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في دبي، الإمارات العربية المتحدة. تمتلك المجموعة ١٠٠% من حصص الشركة. ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة بخدمات إدارة ممتلكات المجموعة وشراء العقارات وبيعها.

د) سي بي دي (كايمان) ليمتد، هي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزيرة كايمان. تم تأسيس المنشأة ذات الغرض الخاص لأي إصدار لسندات الدين.

هـ) سي بي دي (كايمان II) ليمتد، وهي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزيرة كايمان. أنشأت المنشأة ذات الغرض الخاص للقيام بالتعامل والتفاوض على عقود المشتقات المالية.

و) VS 1897(كايمان) ليمتد، وهي منشأة ذات غرض خاص مسجلة في جزيرة كايمان. أنشأت المنشأة ذات الغرض الخاص للقيام بإدارة الاستثمارات المستحوذ عليها من سداد الدين.

ز) الشركة الوطنية للتأمينات العامة (ش.م.ع.)، هي شركة زميلة للبنك مدرجة في سوق دبي المالي. تقوم الشركة بكافة أصناف التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة وكذلك بعض أعمال إعادة التأمين. يمتلك البنك حصة بنسبة ١٧,٨% في الشركة الزميلة. تعتقد الإدارة بان لها تأثير مادي وجوهري على الشركة الزميلة من خلال تمثيلها بمجلس إدارة الشركة الزميلة.

٢ أساس الإعداد

٢-١ بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع القوانين ذات العلاقة المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٩/٨٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ فقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرضات البنك من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمستحق من البنوك والاستثمارات في الأوراق المالية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في الإيضاحات المتعلقة بها.

٢-٢ العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي "العملة التشغيلية" للمجموعة مقرباً إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف. إلا إذا ذكر غير ذلك.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٣ استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاما في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المجالات التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٤.

٢-٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر- المحتفظ بها للمتاجرة؛
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛
- يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية المغطاة والمعترف بها بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها. يتم تعديل التكلفة المطفأة لأرباح أو خسائر التحوط؛
- تعويضات نهاية الخدمة والتي يتم قياسها بالقيمة الحالية لالتزامات نهاية الخدمة.

٢-٥ أساس التوحيد

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة مسيطر عليها من قبل المجموعة.

(١) دمج الأعمال

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يتم عادةً قياس الثمن المحول عند الاستحواذ بالقيمة العادلة، وذلك عند الاستحواذ على صافي الموجودات القابلة للتحديد.

(٢) الشركة التابعة

تقوم المجموعة بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تعطي المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات علاقة في الشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لمخاطر، أو حقوق، عوائد متغيرة من اشتراكها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام السلطة على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف في تقييم إذا كان لها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها،
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- حقوق التصويت الخاصة بالمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة أم لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لواحد أو أكثر من العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد البيانات المالية للشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عن توحيد تلك البيانات المالية عندما تخسر المجموعة السيطرة على الشركة التابعة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من بنود الدخل الشامل الأخرى يعود إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وللحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتهم المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٢) الشركة التابعة (تابع)

يتم احتساب التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون خسارة السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. إذا خسرت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها:

- تشطب الأصول (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة؛
- تشطب فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- تشطب القيمة المدرجة لأية حصص غير مسيطرة؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض؛
- تقوم بالاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- تقوم بالاعتراف بأي فائض أو عجز في بيان الأرباح أوالخسائر الموحد؛ و
- تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من العناصر التي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخر الموحدة إلى الأرباح أو الخسائر الموحدة أو الأرباح المستبقاة، كما هو مناسباً، وكما هو مطلوب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات علاقة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويتم احتسابها بالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصة المحتفظ بها، و(٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (بما في ذلك الشهرة التجارية) والتزامات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت مباشرة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة للشركة التابعة (أي إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية).

تعتبر القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عندما يكون ذلك متاحاً، التكلفة عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في شركة زميلة أو ائتلاف مشترك.

(٣) الشركة الزميلة

إن الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة في البداية بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمارات من أجل تثبيت التغيرات في حصة المجموعة من صافي الأصول للشركة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن المبلغ المدرج للاستثمارات ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بشكل فردي بخصوص الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أية تغييرات في بنود الدخل الشامل الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من بنود الدخل الشامل الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغيراً يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتثبيت حصتها من أية تغيرات، عندما ينطبق ذلك، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. يظهر إجمالي حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لجعل السياسات المحاسبية تتماشى مع تلك الخاصة بالمجموعة.

٢ أساس الإعداد (تابع)
٢-٥ أساس التوحيد (تابع)

(٣) الشركة الزميلة (تابع)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة فيما إذا كان من الضروري تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة من استثماراتها في الشركة الزميلة. في كل تاريخ إعداد التقارير المالية، تحدد المجموعة فيما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً بأن الاستثمارات في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمتها. إذا تواجد هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ الممكن تحصيله من الشركة الزميلة وبين القيمة الدفترية المدرجة، ثم يتم الإعتراف بالخسائر ضمن الحصة من الأرباح أو الخسائر من الشركة الزميلة.

عند خسارة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بقيمتها العادلة. يتم الإعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية المدرجة للشركة الزميلة عند خسارة التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها والعوائد من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقوم الإدارة بمراجعة حصتها من الاستثمارات في الشركات الزميلة لتقييم انخفاض القيمة بشكل دوري. ولتحديد التقييم، تقارن الإدارة المبلغ الممكن تحصيله مع القيمة الدفترية المدرجة للاستثمار. إن تقدير المبلغ الممكن تحصيله باستخدام القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الشركات الزميلة واختيار سعر خصم ملائم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(٤) المعاملات المشطوبة عند التوحيد

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم شطب الأرصدة والأرباح والمصروفات الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة (بإستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية). كما يتم شطب أية خسائر غير محققة بنفس طريقة شطب الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يوجد معه أدلة على انخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متسق على جميع السنوات الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء تطبيق المعايير المحاسبية للمرة الأولى كما هو موضح في إيضاح رقم ٥-١.

٣-١ الأدوات المالية
أ) الاعتراف والقياس المبدئي

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس.

تقوم المجموعة بالاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات، الودائع، سندات الدين الصادرة والمطلوبات التابعة بالتاريخ التي نشأت فيه. يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة وهو التاريخ التي تصبح فيه المجموعة طرفا في التعاقد على الأداة المالية. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب لوائح أو اتفاقية في السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من القيمة العادلة أو من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

في حال اختلاف سعر المعاملة عن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، فستقوم المجموعة باحتساب هذا الاختلاف على النحو التالي:
- في حال الاستدلال على القيمة العادلة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متماثل أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، ثم يتم الاعتراف بالفرق في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الاعتراف المبدئي (أي؛ أرباح أو خسائر يوم ١).

- في كافة الحالات، سوف يتم تسوية القيمة العادلة لتتوافق مع سعر المعاملة (أي؛ سوف يتم تأجيل أرباح أو خسائر يوم ١ من خلال إدراجها ضمن القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف المبدئي، سيتم إدراج الأرباح أو الخسائر المؤجلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس منطقي، فقط إلى المدى الذي تنشأ فيه عن تغير في عامل ما (بما في ذلك التوقيت) يأخذه المشاركين في السوق في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية
ب) مبادئ قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحا للمجموعة في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطرعدم الوفاء بالالتزام.

تقوم المجموعة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأداة. يعد السوق نشطا إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما.

إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حالة ارتأت المجموعة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة من خلال السعر المدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تكون فيها بيانات السوق الغير ملحوظة غير مادية بالنسبة للفرق، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، معدلة لإزالة الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات، ولا يزيد هذا العمر عن تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن المجموعة تقوم بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض وبقياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب. يتم قياس محافظ الموجودات المالية والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة على أساس صافي التعرض إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم قبضها من بيع صافي المركز المالي طويل الأجل (أو يتم دفعها لتحويل صافي المركز قصير الأجل) المعرضة لمخاطر معينة. إن التعديلات التي تتم على مستوى المحافظ، على سبيل المثال تعديل سعر الطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان و التي تعكس القياس على أساس صافي التعرض، يتم تحميلها على أصول أو إلتزامات على أساس فردي استنادا إلى تعديل المخاطر ذات الصلة لكل أداة فردية في المحفظة على حدة. إن القيمة العادلة المقدرة للمطلوبات المالية تحت الطلب (كالودائع تحت الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق السداد عند الطلب، مخصوما من أول تاريخ يمكن فيه طلب سداد المبلغ.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة وصناديق حقوق الملكية الخاصة أو شركات الاستثمار المماثلة بناءً على صافي آخر قيمة للموجودات والمعلنة من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار معاملات سوقية حديثة تشمل استثمارات مماثلة بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة.

إن قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها لمشارك أخر في السوق يمكنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تناسب الظروف والتي تتوفر لديها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والاستخدام الأمثل للمدخلات الملحوظة المعنية وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ الأدوات المالية (تابع)

ج) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس قيمتها العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ومبينة كما يلي استناداً لأقل مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى ١: سعر السوق المدرج (غير المعدل) في سوق نشطه لأداة نموذجية. تعتبر الأداة المالية أنها مدرجة في سوق نشطه إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من بورصة أو تاجر أو وسيط أو نشاط أو مجموعة أو خدمة تسعير أو هيئة تنظيمية وتمثل هذه الأسعار المعاملات السوقية الفعلية المتكررة بصورة منتظمة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

المستوى ٢: أساليب التقييم بناءاً على المدخلات الملحوظة، سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار). تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام: أسعار مدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو الأسعار المدرجة لأدوات نموذجية أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة مستقاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: أساليب التقييم باستخدام مدخلات هامة غير ملحوظة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بإستخدام أساليب تقييم تشتمل على مدخلات غير ملحوظة بحيث يكون للمدخلات غير الملحوظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على أدوات يتم تقييمها بناءاً على الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة بحيث تكون التسويات والافتراضات الهامة غير ملحوظة وضرورية لبيان الفروق بين الأدوات.

ان مستويات القيمة العادلة المستخدمة من قبل المجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٦-٢.

تحدد المجموعة فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل الهرمي بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتحليل الحركات في القيم للموجودات والمطلوبات الضرورية لإعادة قياسها أو إعادة تقييمها حسب السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة. ومن أجل هذا التحليل تتحقق المجموعة من المدخلات الرئيسية المطبقة في أحدث تقييم بمطابقة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات المعنية الأخرى.

لأغراض الإفصاحات عن القيمة العادلة، حددت المجموعة أصناف الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخواص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي في التصنيفات التالية:

(١) التكلفة المطفأة؛
(٢) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
(٣) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

○ ***تقييم نموذج الأعمال***

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في اطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة، حيث يعكس ذلك طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. لا يتم تحديد التقييم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. بدلا من ذلك، تأخذ المؤسسة بالاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن المعلومات التي يتم أخذها بالاعتبار على:

- السياسات والأهداف المُعلنة للأعمال وتطبيق هذه السياسات. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة الالتزامات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة والموجودات المالية المحتفظ بها داخل المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى الإدارة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء المحفظة، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المُعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

○ ***تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة***

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها اعتبار للقيمة الزمنية للمال وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند التقييم تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- أحداث طارئة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة؛ و
- السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة(تابع)
تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

- ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض؛
- القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة؛
- قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان؛
- ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص؛
- المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل؛
- المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ و
- ما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

(١) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أداة الدين، بما في ذلك القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي على أنها مُقاسة بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
يتم تصنيف أداة دين على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى اذا تحقق احد الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- إذا كان محتفظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية؛ و
- إذا كانت بنوده التعاقدية ينشأ عنها، بتواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تقرر فيها إدارة المجموعة، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمار ما في حقوق الملكية بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير تحقيق عوائد استثمارية. ويقوم هذا الاختيار لكل استثمار على حده.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

أ) التصنيف (تابع)

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

ب) القياس اللاحق

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية، مثل المشتقات والاستثمارات في حقوق الملكية وبعض أدوات ذات الدخل الثابت، بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة. فيما يتعلق بالموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة، يتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصصات الائتمان المتوقعة.

ج) إعادة التصنيف

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بها لإدارة الموجودات المالية. إذا تم تغيير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية، تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة مستقبلاً اعتباراً من اليوم الأول لأول فترة يصدر بشأنها تقرير بعد التغيير في نموذج الأعمال التي يترتب عليه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والسابقة لم يطرأ أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة في اطاره بالموجودات المالية وعليه، لم يتم إجراء أي عمليات إعادة تصنيف. يتم إجراء التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن *"تعديل الموجودات المالية"* و *"إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية"* المُبينة في الإيضاح ٣-١-١ (ز) و٣-١-١ (ح) على التوالي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

د) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للموجودات المالية بالعملات الأجنبية، يتم تحديدها بالعملة الأجنبية ذات الصلة وتحويلها وفقاً لسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة من فترات التقارير المالية. على وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من صرف العملات الأجنبية والمشتقات؛
- فيما يتعلق بأدوات الدين المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي لا تُشكل جزء من علاقة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف من التكلفة المطفأة لأداة الدين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من صرف العملات والمشتقات". ويتم الاعتراف بفروق الصرف الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزء من علاقة محاسبة التحوط المحددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في بند "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر"؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى العملة الرسمية (بالدرهم الاماراتي) وفقا لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

هـ) انخفاض القيمة

تقوم المجموعة إذا كان قابلا للتطبيق بالاعتراف بمخصصات الخسائر المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة مع البنوك المركزية؛
- المستحق من بنوك؛
- أدوات الاستثمار بالدين؛
- القروض والسلفيات وموجودات التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى؛
- التزامات القروض؛ و
- عقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة من استثمارات حقوق الملكية.

يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذج ذو ثلاث مراحل حول انخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي على النحو الموجز أدناه:

مرحلة ١: عند الاعتراف المبدئي بالقروض، تعترف المجموعة بمخصص ما بناءً على فترة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر للأداة المالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

مرحلة ٢: عندما يظهر القرض زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، تقوم المجموعة بقيد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

مرحلة ٣: تعتبر القروض مخفضة القيمة. تقوم المجموعة برصد مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير العادل والمرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. فيما يتعلق بالتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالقيمة العادلة لكافة حالات العجز النقدي (أي: الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛ و
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- بالنسبة للقروض غير المسحوبة، على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها إذا تم سحب القرض؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يرتكز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- التعرض عند التعثر؛ و
- الخسائر المحتملة عند التعثر.

تستند هذه المعايير بصورة عامة إلى نماذج إحصائية موضوعة داخلياً وغيرها من البيانات الإحصائية و معايير تنظيمة إذا كان قابلا للتطبيق وتخضع للتعديل لتوضيح المعلومات الاستشرافية.

فيما يلي تفاصيل هذه المعايير/المدخلات الإحصائية:

- يمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات.

- يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حال حدوث تعثر. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد التعرض عند التعثر من خلال وضع نماذج لنتائج التعرض المُحتملة في أوقات مختلفة باستخدام سيناريو وأساليب إحصائية.

- تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات. يتم الاحتساب على أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

- نوع الأداة؛
- تصنيف مخاطر الائتمان؛
- نوع الضمان؛
- نسبة القرض إلى القيمة للائتمان الفردي؛
- تاريخ الاعتراف المبدئي؛
- المدة المتبقية للاستحقاق؛
- القطاع؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع عمليات التجميع للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متوافق بشكل مناسب.

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض على شروط أحد الموجودات المالية أو تعديلها أو استبدال الأصل المالي الحالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان يجب إيقاف الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل ضمن احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا ترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إيقاف الاعتراف بالأصل الحالي، عندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي عند إيقاف الاعتراف به. يتم إدراج هذه القيمة عند احتساب حالات العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها اعتباراً من التاريخ المتوقع لإيقاف الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة.

يعتبر الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتم الإشارة إلى الموجودات المالية ذات العائد الائتماني كموجودات ضمن المرحلة ٣. تتضمن الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني في القيمة على البيانات الملحوظة التالية:

- الصعوبات المالية الحادة التي يوجهها المقترض أو المُصدر؛
- الإخلال بالعقد، مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- قامت الجهة المقرضة لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، بمنح المقترض تنازل لم تكن الجهة المقرضة لتمنحه في ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

الموجودات المالية المُعاد هيكلتها (تابع)

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفرد - بدلاً من ذلك ، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تعرض الموجودات المالية لانخفاض ائتماني في القيمة. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة في تاريخ كل تقرير. لتحديد ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والتجارية قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة، تأخذ المجموعة بالاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو موضح في عوائد السندات؛
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية؛
- قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات جديدة؛ و
- احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يترتب عليه تكبد صاحب الدين لخسائر مالية من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

يعتبر القرض أنه تعرض لانخفاض القيمة عندما يتم منح امتياز للمقترض نظراً لتدني الوضع المالي للمقترض، إلا إذا كان هناك دليل على تدني مخاطر عدم الحصول على التدفقات النقدية بصورة جوهرية نتيجة لمنح الامتياز ولم يعد هناك مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية التي يكون من المتوقع منح امتيازات بشأنها ولم يتم منحها، يعتبر الأصل أنه تعرض لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل ملحوظ على الانخفاض الائتماني في القيمة بما في ذلك الوفاء بتعرف التعثر. يتضمن تعريف التعثر مؤشرات احتمالية عدم سداد والتسهيلات المساندة في حال تجاوزت المبالغ موعد استحقاقها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة

تمثل الموجودات المالية التي تم شراؤها أو إنشاؤها والتي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة بتلك التي قد تعرضت لانخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات فان الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي يتم احتسابها ضمن سعر الفائدة الفعلي عند الإعتراف المبدئي، وعليه فان هذه الموجودات لا تحمل مخصص انخفاض قيمة عند الاعتراف المبدئي. ان المبلغ المعترف به كخسائر انخفاض في القيمة فيما يلي الاعتراف المبدئي يساوي للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي منذ الاعتراف المبدئي للموجود.

تعريف التعثر

يعتبر تعريف التعثر أمر جوهري لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر لقياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة ولتحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يرتكز على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر أو على خسائر الاتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، حيث يعتبر التعثر أحد عناصر احتمالية التعثر والتي تؤثر على قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل، أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه المجموعة دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه المجموعة لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد في حال مخالفة العميل للحد المتفق عليه أو تقديم قيمة أقل من القيمة الحالية القائمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

تعريف التعثر (تابع)
عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، تأخذ المجموعة بالاعتبار المؤشرات التالية:
- مؤشرات نوعية – مثل الإخلال بالتعهد؛
- مؤشرات كمية – مثل التأخر عن السداد أو عدم سداد التزام آخر من قبل نفس العميل تجاه المجموعة؛ وبناءً على البيانات المعدة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قامت المجموعة بإجراء تحليل لمعدل التعثر التاريخي لتحديد القطاعات المتجانسة ومؤشرات خسائر الائتمان المتوقعة الأخرى (أي مخاطر التعثر، الخسائر عند التعثر والتعرض لخسائر عند التعثر) في مستويات مماثلة. لإجراء تحليل معدل التعثر التاريخي، قامت المجموعة بتطبيق تعريفين منفصلين للتعثر فيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية للشركات والمحفظة الاستثمارية للأفراد.

○ ***المحفظة الاستثمارية للشركات***

تتألف المحفظة الاستثمارية للشركات من القروض التي تتم إدارتها بشكل فردي من قبل مدراء العلاقات تحت إشراف فريق مخاطر الائتمان لدى المجموعة. يتم تقييم هذه القروض بصورة سنوية على الأقل بناءً على المعلومات المالية والمعلومات الكمية الأخرى ودراسة حساب العميل.

يتم تحديد أن أحد العملاء من الشركات متعثر إذا تعثر العميل عن سداد أي من التزاماته الائتمانية بشكل جوهري لأكثر من ٩٠ يوماً.

○ ***المحفظة الاستثمارية للأفراد***

تتألف المحفظة الاستثمارية للأفراد من القروض التي تتم إدارتها على مستوى المنتج وفقاً لبرامج المنتج المعتمدة. يتم تحديد أن حساب الفرد متعثر إذا تعثر العميل عند السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إجراء تحليل معدل التعثر للمحفظة الاستثمارية للأفراد على مستوى الحساب.

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتمثل السياسة المحاسبية للمجموعة في عدم استخدام السبل العملية التي تفيد بأن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير، لا تعتبر أنها شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض المصدرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة، لتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم إجراء التقييم بصورة ربع سنوية كحد أدنى وذلك لكل تعرض على حدة.

يتم وضع حدود كمية للزيادة الجوهرية في الائتمان وفقاً للتغير في التصنيف الائتماني. بالإضافة إلى المعايير الكمية، تمتلك المجموعة مؤشر تحذير استباقي والذي بناءً عليه يقوم فريق مخاطر الائتمان بمراجعة جودة المحفظة على أساس شهري. يهدف هذا الإجراء إلى تحديد العملاء ذات المخاطر العالية المحتملين ضمن العملاء العاملين.

تشكل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعدد أساس تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يترتب على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة احتماليات تعثر مختلفة. يشكل متوسط السيناريوهات المختلفة أساس متوسط احتمالية التعثر المرجع المستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة احتمال حدوث تعثر من الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع احتمال حدوث تعثر والذي توقع حدوثه لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية للمرة الأولى.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والداعمة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات الاستشرافية التي تتوفر دون تكلفة أو جهد زائد، بناءً على خبرة المجموعة السابقة وتقييم الائتمان المرتكز على الخبرة. تم إدراج المؤشرات التالية:

- درجة المخاطر الداخلية؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (حيثما توافر ذلك)؛
- التغيرات العكسية الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف الاقتصادية أو المالية والتي يتوقع أن تحدث تغير جوهري في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض؛
- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من الأدوات المالية الأخرى الخاصة بنفس المقترض؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات الداعمة للالتزام؛
- تغييرات جوهرية في الأداء والسلوك الفعلي أو المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغييرات في وضع السداد الخاص بالمقترضين في المجموعة والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض؛ و
- يتم إدراج المعلومات الاقتصادية الكلية (مثل أسعار النفط أو الناتج المحلي الإجمالي) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي.

يتم بيان العوامل الكمية التي تشير إلى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ضمن نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. إلا أن المجموعة لا تزال تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل النوعية بشكل منفصل لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. فيما يتعلق بإقراض الشركات، يوجد تركيز خاص على الموجودات المدرجة ضمن "قائمة المراقبة". يتم اعتبار التعرض على أنه ضمن قائمة المراقبة عندما يكون هناك شكوك حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل ذات الصلة.

وتأكيداً لذلك، يفترض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا تأخر العميل عن السداد الدفعة التعاقدية لأكثر من ٣٠ يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق لم يتم خلاله سداد الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

فيما يتعلق بعمليات الإقراض للأفراد، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار التصنيف الائتماني والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة. وتأكيداً لذلك، عندما يصبح الأصل متأخر السداد منذ ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وأن الأصل ضمن المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة أي يتم قياس مخصص الخسائر على أنه خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى عمر الأداة.

تحسن بيان مخاطر الائتمان

يتم إعادة قياس مخصص الخسائر من الأداة المالية على مدى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في حال كان هناك دليل على عدم وجود انخفاض جوهري في مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي.

لدى المجموعة المعايير أدناه وفقاً للإرشادات التنظيمية لتقييم أي تحسينات على بيان مخاطر الائتمان والذي يترتب عليها ترقية العملاء من خلال تحويلهم من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

- سوف يتم ترقية الانخفاض الجوهري في مخطر الائتمان على أساس المرحلة (مرحلة واحدة كل مرة) من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ثم من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي تمتد على الأقل لـ ١٢ شهراً.
- سوف يتم ترقية الحالات المُعاد هيكلتها في حال أداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) أو مرور فترة تنظيم تمتد لـ ١٢ شهراً على الأقل، في حال كانت إعادة السداد أطول من الأقساط الربع السنوية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

هـ) انخفاض القيمة (تابع)

إدراج معلومات استشرافية

تقوم المجموعة بإدراج معلومات استشرافية ضمن تقييمها حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تستند المجموعة في ذلك إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية مثل:

- مؤشر العقارات في دبي و أبو ظبي،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية،
- سعر برميل النفط،
- مؤشر اسعار الاستهلاك و
- نسب إشغال فنادق دبي

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك لكل محفظة من الأدوات المالية، كما قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان وذلك من خلال استخدام تحليل البيانات التاريخية.

تقوم المجموعة بصياغة ثلاث سيناريوهات اقتصادية وهي السيناريو الأساسي والذي يمثل السيناريو المتوسط ويحتمل وقوعه بنسبة ٤٠% (٢٠٢٠: ٦٥%)، وسيناريوهان آخران أقل احتمالية هما السيناريو الصعودي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠% (٢٠٢٠: ٠%) والسيناريو السلبي ويحتمل وقوعه بنسبة ٣٠% (٢٠٢٠: ٣٥%).

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للسيناريوهات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣:

	السيناريو الأساسي			السيناريو السلبي			السيناريو الصعودي		
	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	٥,٣٤%	١,٤٦%	١,٦٨%	٥,٣٤%	(٩,٢١%)	٠,٣٧%	٥,٣٤%	٦,٠٤%	٣,٣٠%
سعر برميل النفط – دولار امريكي	٧٧	٥٧	٥٥	٧٧	٣٦	٤٥	٧٧	٦١	٥٩
مؤشر العقارات في دبي	١١,٣١٠	١١,٢٩٧	١١,٤٣٣	١١,٣١٠	٩,٥٦٥	٩,١٨٣	١١,٣١٠	١٢,١٢٨	١٢,٦٧١

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم بيان مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي كما يلي:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- فيما يتعلق بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: لم يتم الاعتراف بمخصص للخسائر ضمن بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعادل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص للخسائر والاعتراف به ضمن احتياطي القيمة العادلة.
- فيما يتعلق بالتزامات القرض وعقود الضمان المالي: يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة عادة على أنها مخصص؛ و
- عندما تتضمن الأداة المالية عنصر سحب وعنصر غير سحب بحيث لم تتمكن المجموعة من تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من عنصر التزام القرض بصورة منفصلة عن تلك الخاصة بعنصر السحب، تقوم المجموعة ببيان مخصص الخسائر الجماعي لكلا العنصرين. يتم بيان المبلغ المجمع على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية لعنصر السحب. يتم بيان الزيادة في مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي لعنصر السحب على أنها مخصص.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

و) الشطب

يتم شطب القروض والمبالغ المدفوعة مقدماً والتمويلات الإسلامية وسندات الدين عندما لم يكن لدى المجموعة توقعات معقولة بشأن استرداد الأصل المالي (بصورة جزئية أوكلية). يتم القيام بذلك في حال قررت المجموعة أنه لم يكن لدى المقترض موجودات أو مصادر دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على المستوى الفردي للموجودات. يعتبر الشطب إيقاف اعتراف بالأصل. قد تقوم المجموعة بتنفيذ أنشطة الإنفاذ على الموجودات المالية المشطوبة.

يتم إدراج المبالغ المستردة التي تم شطبها سابقاً ضمن "الاستردادات" ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ز) تعديل الموجودات المالية

يتم تعديل الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي ما أو يتم تعديلها بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي.

عندما يتم تعديل أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان قد ترتب على هذا التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل. وفقًا لسياسة المجموعة، يترتب على التعديل عدم الاعتراف بالأصل عندما يؤدي التعديل إلى حدوث اختلاف جوهري في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف بصورة جوهرية عن الشروط التعاقدية الأصلية، تأخذ المجموعة ما يلي بعين الاعتبار:

- العوامل النوعية مثل التدفقات النقدية التعاقدية لم تعد تعتبر تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أو التغير في العملة أو تغيير الطرف المقابل أو مدى التغير في أسعار الفائدة، وتواريخ الاستحقاق أو التعهدات. في حال لم تشر العوامل النوعية إلى وجود تعديل جوهري، يتم بعد ذلك؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية بموجب الشروط المعدلة، ويتم خصم كلتا القيمتين بموجب معدل الفائدة الفعلي الأصلي. في حال كان الفرق في القيمة الحالية مادياً، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدى إلى إيقاف الاعتراف.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف بالأصل، تحدد المجموعة ما إذا كانت مخاطر ائتمان الخاصة بالأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي والذي يتم تقديره وفقًا للبيانات المتوفرة عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية التعثر على مدى عمر الأداة المتبقي في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن هدف التعديل عادة هو تعظيم استرداد الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة الإمهال. تقوم لجنة الائتمان بالمجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال بشكل منتظم.

إذا خططت المجموعة لتعديل أصل مالي ما بطريقة تؤدي إلى الإعفاء من سداد التدفقات النقدية، فحينئذٍ تنظر أولاً فيما إذا كان سيتم شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. تؤثر هذه الطريقة على نتيجة التقييم الكمي مما يعني عدم استيفاء معايير عدم الاعتراف عادة في مثل هذه الحالات.

بشكل عام، يعتبر الإمهال مؤشراً نوعياً على حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع الإمهال دليلاً على تعرض أحد التعرضات لانخفاض ائتماني في القيمة.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال الخاصة بالمجموعة، حيث لم يترتب على التعديل إيقاف الاعتراف، يعكس تقدير احتمالية التعثر مدى قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ بعين الاعتبار خبرات المجموعة السابقة بشأن إجراءات الإمهال المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع الخاص بالمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١-١ الموجودات المالية (تابع)

ز) تعديل الموجودات المالية (تابع)

إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، سوف يستمر قياس مخصص الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. سوف يتم بصورة عامة قياس مخصص خسائر القروض المُعاد التفاوض بشأنها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً عند وجود دليل على تحسن قدرة المقترض على السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في خسائر الائتمان.

في حال لم يترتب على تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتقوم بالاعتراف بالتعديل الناتج على أنه أرباح أو خسائر تعديل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي. فيما يتعلق بالموجودات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب أرباح أو خسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية السارية وقت إجراء التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة أو أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاءها على مدى العمر المتبقي للأصل المالي المعدل.

إذا تم القيام بهذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر ضمن خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم عرض الأرباح أو الخسائر كإيرادات فائدة محتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ح) إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير) أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها التي تحتفظ بها في الأصل بالإضافة إلى الالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تلتزم بدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما تعترف بعمليات الاقتراض الخاضعة لضمان للعائدات المستلمة.

في حال إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسائر الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. سوف تنتج أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف نتيجة للفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد ذات الشروط الجديدة. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد تعرض لانخفاض ائتماني في القيمة. ينطبق هذا فقط عندما يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير مقارنة بقيمته الإسمية المعدلة نظراً لوجود مخاطر تعثر عالية والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يعترف به وإجمالي الثمن المستلم للجزء الذي لم يعد يعترف به وأي أرباح / خسائر متراكمة مخصصة له والتي تم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الأخر، يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

أي ارباح / خسائر متراكمة معترف بها ضمن الدخل الشامل الأخر بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا يتم اعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند استبعاد هذه الاستثمارات. اي مصلحة في موجودات محولة مؤهلة لإيقاف الاعتراف المحتجزة بوساطة المجموعة يتم الاعتراف بها كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)

٣-١- ٢ المطلوبات المالية

أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية ضمن الفئات التالية:
(١) القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و
(٢) التكلفة المطفأة

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) محتفظ به للمتاجرة، أو (٢) عند تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في حال:

- تم تكبده أساساً بهدف بيعه في المستقبل القريب، أو
- يمثل، عند الاعتراف المبدئي، جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً ولديها دليل فعلي لنمط أداة مالية تحقق أرباح على المدى القصير، أو
- أن تكون من المشتقات غير المصنفة والفعالة كأداة تحوط.

يمكن تصنيف الالتزام المالي، غير ذلك المحتفظ به للمتاجرة أو كثمن محتمل يتوقع دفعه من قبل الجهة المستحوذة كجزء من دمج الأعمال على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في حال:

- أن كان هذا التصنيف يزيل أو يخفض بشكل هام حالة عدم اتساق القياس أو الاعتراف والتي قد تحدث فيما لو لم يتم هذا التصنيف؛ أو
- يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً، والتي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة المتعلقة بالاستثمار وإدارة المخاطر بحيث أن المعلومات المتعلقة بتشكيل هذه المجموعات يتم تزويدها داخلياً على هذا الأساس.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١- ٢ المطلوبات المالية (تابع)

(١) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر(تابع)

القياس اللاحق

يتم إدراج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل فيه جزءاً من علاقة التحوط المصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر الموحدة أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام في الإيرادات الشاملة الأخرى سوف يؤدي إلى خلق أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند التعرف المبدئي.

يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للطريقة الموضحة في الإيضاح ٣-١ (ب).

(٢) المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يتم مبدئياً قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في الطريقة التي يتم بها احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل المستخدم لخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو، إن كان مناسباً، على مدى فترة أقصر لتحديد صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

ب) تعديل المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باحتساب التعديلات الجوهرية في شروط الالتزام القائم أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالأصل الجديد. من المفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعلي الأصلي، تختلف بشكل جوهري عن القيمة الحالية المخصومة لباقي التدفقات النقدية للالتزام المالي الأصلي.

في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إيقاف الاعتراف به والثمن المدفوع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتضمن الثمن المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والافتراض الخاص بالمطلوبات، بما في ذلك الالتزام المالي المعدل الجديد.

إذا لم يتم احتساب تعديل الالتزام المالي كإيقاف اعتراف، فيتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم في احتساب الأرباح أو الخسائر التعديل لبيان شروط السوق الحالية وقت إجراء التعديل. يتم الاعتراف بأي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها تعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
٣-١ الأدوات المالية (تابع)
٣-١- ٢ المطلوبات المالية (تابع)

ج) إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية وذلك فقط عندما تتم تسوية التزامات المجموعة أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إيقاف الاعتراف بها والمبلغ المدفوع أو مستحق الدفع، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عندما تقوم المجموعة بتبديل أداة دين واحدة بأداة أخرى ذات شروط مختلفة بشكل كبير مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذا التبادل كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالإلتزام المالي الجديد.

٣-١- ٣ عقود الضمان المالي والإلتزام بتقديم قرض

يتمثل عقد الضمان المالي في عقد يتطلب من المجموعة بسداد دفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء عجز طرف محدد عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تتمثل الالتزامات بتقديم قروض في التزامات ثابتة لتوفير الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقًا.

يتم مبدئياً قياس الضمان المالي الصادر أو الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق بقيمها العادلة، ويتم قياسها لاحقا بالقيمة الأعلى للخسارة المحددة بحسب متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبلغ المعترف به مبدأياً ناقصا، حيثما يكون مناسبا، المبلغ المتراكم للدخل المحقق بحسب متطلبات المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ضمانات تقديم القروض الأخرى الصادرة يتم قياسها كمجموع كل من (١) مخصص الخسارة المحددة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و (٢) مبلغ اي رسوم مستلمة، ناقصا، إذا كان الالتزام من غير المرجح ان ينتج عنه ترتيبات تسليفات محددة، مبلغ الدخل المحقق المتراكم. سياسية عدم الاعتراف تطبق على التزامات القروض الصادرة والمعلقة.

لم تقم المجموعة باصدار اي التزام بتقديم قرض يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تضمين الالتزامات الناشئة عن الضمانات المالية والتزامات تقديم القروض ضمن المخصصات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢ الأدوات المالية المشتقة

(أ) التصنيف

تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة تشتمل على عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود مقايضة وعقود خيارات في أسواق رأس المال وأسواق الصرف الأجنبية. يتم تصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط على أنها أدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة".

(ب) الاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

في سياق الأعمال الاعتيادية ، تتمثل القيمة العادلة للأداة المشتقة عند الاعتراف المبدئي بسعر المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بقيمها العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بصورة عامة استناداً الى أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة أو باستخدام طرق تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.

يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية الايجابية (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى في حين يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية السلبية (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى.

(ج) الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق

يتم بيان الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة المصنفة كمحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط)
كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات، تقوم المجموعة باستخدام الأدوات المالية المشتقة بغرض التحوط.

عندما يتم تحديد الأدوات المشتقة كعقود تغطية، تقوم المجموعة بتصنيفها إما:

- كعقود تغطية القيمة العادلة والتي تغطي التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها؛ أو
- كعقود تغطية التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة بصورة كبيرة والمنسوبة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة.

يتم تطبيق محاسبة التغطية على الأدوات المشتقة المحددة كأدوات تغطية لتغطية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في حال توفر معايير معينة.

محاسبة التغطية

(أ) توثيق التغطية

في بداية التغطية، يجب إعداد مستندات رسمية لعلاقة التغطية. ويجب أن تشتمل مستندات التغطية المعدة في البداية على وصف لما يلي:

- هدف واستراتيجية إدارة المخاطر لدى المجموعة من أجل القيام بالتغطية؛
- طبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها؛
- تعريف واضح للبند الخاضع للتغطية وأداة التغطية؛ و
- كيف ستقوم المجموعة بتقييم فاعلية علاقة التغطية بصورة مستمرة.

(ب) اختبار فاعلية التغطية

تعتبر التغطية ذات فاعلية عالية إذا تحقق الشرطان التاليان:

- في بداية التغطية وفي الفترات اللاحقة، يتوقع أن تكون التغطية ذات فاعلية عالية في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأدوات التغطية مع التغيرات المقابلة في المخاطر الخاضعة للتغطية ويجب أن يتم قياسها بصورة موثوقة؛ و
- تتراوح النتائج الفعلية للتغطية ما بين ٨٠% إلى ١٢٥%.

في حالة تغطية التدفقات النقدية، يتم تحديد فاعلية التغطية المتوقعة من خلال مطابقة البنود الهامة لأدوات التغطية والبنود التي يتم تغطيتها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٣ أدوات التغطية (التحوط) (تابع)

(ج) عقود تغطية القيمة العادلة

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة يتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(د) عقود تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعلي للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. أما الأرباح والخسائر في القيمة العادلة المتعلقة بالجزء غير الفعلي فيتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(هـ) توقف محاسبة التغطية

يتم التوقف عن محاسبة التغطية عندما تنتهي أداة التغطية أو يتم بيعها أو عندما تصبح معايير محاسبة التغطية لا تتوافر في التغطية. في ذلك الوقت تبقى ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أية أرباح أو خسائر متراكمة لأدوات التغطية قد تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى أن تتم المعاملة المتوقعة. عندما لا يكون من المتوقع إتمام تلك المعاملة، يتم مباشرة تحويل أية أرباح أو خسائر متراكمة قد تم بيانها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(و) عقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

فيما يتعلق بعقود التغطية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، يتم تحويل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للفترة ذات الصلة.

٤-٣ المستحق من البنوك

يتم بيان المستحق من البنوك بداية بالقيمة العادلة ويتم بيانها لاحقا بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

٥-٣ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي

يتم قياس القروض والتسليفات بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة للمعاملة ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إلا في الحالات التي تختار فيها المجموعة تسجيل القروض والتسليفات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية ، تقوم المجموعة بتقديم معاملات تمويل إسلامي لعملائها، والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. يشتمل التمويل الإسلامي على ما يلي:

المرابحة

وهى إتفاق تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلعة أو أصل ما (أصل محدد) إلى عميل على أساس الدفعات المؤجلة، تكون المجموعة قد قامت بشرائه والاستحواذ عليه بناءً على وعد من العميل بشرائه وفقاً لبنود وشروط محددة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل المحدد وهامش الربح المتفق عليه. ويحتسب الربح على أساس الاستحقاق ويتم تعديله بالربح الفعلي عند استلامه.

الإجارة

يعني مصطلح الإجارة تأجير الأصل، الذي قامت المجموعة (المؤجر) بإنشائه أو بشرائه وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، وذلك بناءً على وعد من العميل بإستئجار الأصل لمدة محدده مقابل دفعات إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة عن طريق نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في حال الإجارة المنتهية بالتمليك.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجربموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة .وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد(والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي (تابع)

المشاركة

اتفاق تقوم المجموعة والعميل بموجبه بالمساهمة في مشروع معين وفقاً لاتفاق تناقص ينتهي باستحواذ العميل على الملكية الكاملة. تتم مشاركة الأرباح وفقا لاتفاق بين الطرفين في حين يتم توزيع الخسائر بما يتناسب مع حصصهم في رأس مال المشروع. يتم غالبا توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير.

يتم بيان معاملات التمويل الإسلامي بداية بالقيمة العادلة ويتم لاحقا قياسها بالتكلفة المطفأة، وذلك باستخدام طريقة الربح الفعلي، ناقصاً أية مبالغ مشطوبة، والمخصص للأرصدة المشكوك في تحصيلها والدخل غير المكتسب.

إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية.

٣-٦ الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل بند "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي على ما يلي:

- سندات الاستثمار في الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المنسوبة بصورة مباشرة للمعاملات، وبالتالي بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الاستثمار في الدين والأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: وتكون بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر بالطريقة باستخدام نفس الطريقة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛

- إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة وعمليات العكس؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

في حال إيقاف الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

فيما يتعلق بتغيرات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة، قررت المجموعة عرضها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي ويكون ذلك بشكل نهائي.

لا يتم إطلاقاً إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية هذه ضمن الأرباح أو الخسائر كما لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٧ العقارات الاستثمارية

تحتفظ المجموعة ببعض العقارات لتحقيق العوائد الإيجارية أو من أجل إرتفاع قيمتها أو كليهما، ويتم تصنيف الوحدات المؤجرة أو التي تعتزم تأجيرها كعقارات استثمارية. يتم مبدئياً قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء العقارات الاستثمارية القائمة في وقت تكبد التكلفة، في حال توافر معايير الاعتراف، ويستثنى من ذلك تكلفة الصيانة اليومية للعقارات الاستثمارية. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم تحميل الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للمباني من ٣٠ إلى ٦٠ سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو التوقف عن الاستخدام بشكل دائم ويصبح من غير المتوقع تحصيل منافع اقتصادية من استبعادها. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التوقف عن الإستخدام او الإستبعاد بمقارنة المبلغ المتحصل من الإستبعاد بالقيمة الدفترية ويتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من التوقف عن الإستخدام أو استبعاد أحد العقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن "الدخل الآخر" خلال السنة المالية التي تتم فيها عملية الاستبعاد.

يتم التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية وذلك فقط عندما، يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال إنهاء أو بدء عملية إشغال العقار من قبل المالك أو البدء في عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو إنهاء عملية الإنشاء أو التطوير.

الموجودات غير المتداولة المصنفة كموجودات محتفظ بها للبيع تقاس بالقيمة الأدنى للقيمة المرحلة وقيمتها العادلة ناقصا التكلفة للبيع. تصنف الموجودات غير المتداولة كموجودات محتفظ بها للبيع إذا كانت قيمتها المرحلة سوف يتم استردادها من خلال البيع عدا عن استمرار استخدامها. يتحقق هذا الشرط فقط عندما يكون احتمال البيع مرتفع ويكون الأصل موجودا للبيع بشروطه الحالية، والتزام الإدارة بالبيع، وعندما يكون من المتوقع ان تتم عملية البيع خلال فترة عام من تاريخ التصنيف.

٣-٨ الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة باستثناء الأرض الممنوحة التي يتم بيانها بالقيمة السوقية بتاريخ المنح.

تشتمل التكلفة على المصروفات التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات. يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء ما من أحد بنود الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند في حال كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الجزء إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفته بصورة موثوقة. ويتم الاعتراف بتكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد بالقيمة الدفترية للبند المعني. ويتم إدراج هذه الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او وحدة توليد النقد تتجاوز المبلغ القابل للإسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٨ الممتلكات والمعدات (تابع)

ويتم اهلاك تكلفة كافة الممتلكات والمعدات فيما عدا الأراضي المملوكة والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

المباني	٣٠ إلى ٦٠ سنة
التحسينات على العقارات المستأجرة	٥ إلى ١٠ سنوات
تجديد المباني	٧ سنوات
المفروشات والأثاث	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب	٣ إلى ١٠ سنوات
برامج أجهزة الحاسوب	٧ سنوات
السيارات	٥ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها حيثما يكون مناسباً.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مبدئيا بسعر التكلفة، ويتم تحويلها عند الإنجاز إلى بند الممتلكات والمعدات المناسب حيث يبدأ إهلاكها وفقا لسياسات الإستهلاك المتبعة من قبل المجموعة.

٣-٩ المستحق للبنوك والسندات والقروض متوسطة الأجل

يتم مبدئياً الاعتراف بالمستحق للبنوك و السندات والقروض متوسطة الأجل بالقيمة العادلة إضافة إلى تكلفة المعاملات. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣-١٠ اتفاقية إعادة الشراء

عندما تقوم المجموعة ببيع أصل مالي وتقوم في الوقت ذاته بإبرام اتفاقية لإعادة شراء هذا الأصل بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي، يتم احتساب هذا الاتفاق كقرض متوسط الأجل، ويستمر الاعتراف بالموجودات ذات الصلة في البيانات المالية للمجموعة.

٣-١١ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

يتم بصورة مبدئية الاعتراف بودائع العملاء بالتكلفة وهي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس كافة الودائع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ بالاعتبار أية تكاليف للمعاملات المنسوبة مباشرة للحصول أو لاستلام ودائع للعملاء.

يتم الحصول على الودائع الإسلامية للعملاء عن طريق الدخول في الأنواع التالية من الاتفاقيات:

<u>المضاربة</u>
وهي إتفاق بين المجموعة وطرف آخر، يقوم بموجبه أحد الأطراف بتقديم مبلغ من الأموال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر(المضارب) باستثمار هذا المبلغ في مشروع ما أو نشاط معين مقابل حصة محددة من الأرباح. يتحمل المضارب كافة الخسائر الناتجة عن التعثر، أو الإهمال أو مخالفة شروط وبنود المضاربة. ومن حيث المبدأ يتم توزيع أرباح المضاربة في حال الإعلان / التوزيع من قبل المضارب.

<u>الوكالة</u>
وهي إتفاق بين المجموعة وعميل ما يقوم بموجبه أحد الأطراف (الموكل) بتقديم مبلغ من الأموال ويقوم الطرف الآخر (الوكيل) باستثمار هذا المبلغ وفقاً لبنود وشروط الوكالة مقابل رسوم محددة. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر به في حال سوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط الوكالة. وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالبا توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل.

يتم قياس الودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة وتكلفة المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة عن طريق استخدام طريقة الأرباح الفعلية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٢-٣ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها بحسب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. بحيث يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة التي يقضيها الموظف وإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة .تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة ويتم احتسابها على أساس نسبة من رواتب الموظفين .تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات التي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

برنامج المساهمات المحددة

يتمثل برنامج المساهمة المحددة ببرنامج المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية ولن يكون لها أية التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مبالغ إضافية .يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصروفات مكافآت للموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يتم تقديم خدمة الموظفين خلالها.

تقوم المجموعة بدفع المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقا للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

برنامج التعويضات المحددة

يتمثل برنامج التعويضات المحددة في برنامج مكافآت التقاعد بخلاف برنامج المساهمات المحددة .إن الالتزام المعترف به ضمن بيان المركز المالي المتعلق ببرنامج منح المكافآت المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بالإضافة إلى تعديلات تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها .هذا ويتم احتساب التزام التعويضات المحددة بصورة رئيسية من قبل خبراء تأمين مستقلين باستخدام الفرضيات تماشيا مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ .يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المحددة من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الفائدة للسندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة المستخدمة في دفع المكافآت، والتي تقارب فترات استحقاقها الفترات الخاصة بتعويضات الخدمة.
حددت المجموعة بموجب شروط وبنود برنامج التعويضات المحددة وتماشيا مع المتطلبات القانونية القيمة الحالية لإعادة الدفع أو التخفيض في مساهمات المستقبل .التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الإكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير الحد الأقصى للموجودات (إن وجدت، باستثناء الفوائد)، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى .كما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة ببرنامج التعويضات المحددة ضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد .عندما يتم تغيير التعويضات التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما تتعرض خطة من الخطط للتقليص، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في التعويضات المتعلقة بخدمة سابقة أو الأرباح أو الخسائر من التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر .تقوم المجموعة بالاعتراف بالأرباح والخسائر من تسوية برنامج تعويضات محددة عندما يتم إجراء التسوية.

في ما يلي الفرضيات الإكتوارية الرئيسية لتقييم استحقاقات التقاعد عن طريق استخدام معدل النسب المرجحة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
نسبة الخصم	٢,١٠% سنويا	٣,٢٠% سنويا
نسبة زيادة المعاش	٠,٥٠% سنويا	١,٠٠% سنويا

١٣-٣ رأس المال

تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو سندات ملكية وفقاً لأهمية الأحكام التعاقدية للأدوات. ويتم اقتطاع التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لاصدار سندات الملكية من القياس المبدئي لسندات الملكية.

١٤-٣ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم العادية كمطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٥ التسوية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية، حيث يتم بيان صافي القيمة في بيان المركز المالي وذلك فقط في الحالات التي يكون فيها للمجموعة حقاً قانونياً قابلاً للتنفيذ بمقاصة المبالغ المعترف بها وعندما تنوي إما إجراء مقاصة للمعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم تقديم الدخل والمصروفات على أساس صافي المبلغ فقط عندما يجوز القيام بذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، أو من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في الأنشطة التجارية للمجموعة.

٣-١٦ النقد وما يعادله

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتألف النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي (باستثناء الاحتياطي القانوني) والمستحق من وإلى البنوك بفترة استحقاق تعاقدي أقل من ثلاثة أشهر. يتم عرض النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات

(أ) إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم عرض إيرادات ومصروفات الفائدة لكافة الأدوات المالية التي تخضع لفائدة، باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ضمن "إيرادات الفائدة" و "مصروفات الفائدة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية ذات الصلة. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تتمثل "التكلفة المطفأة" للأصل أو الالتزام المالي بالمبلغ الذي يتم به قياس هذا الأصل أو الالتزام عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المدفوعات للمبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، التي يتم تعديلها مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

يتمثل "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل مقابل أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجةً لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضًا تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي.

أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات (تابع)

(٢) الدخل من التمويل الإسلامي والتوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بالدخل من التمويل الإسلامي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، وذلك باستخدام طريقة الأرباح الفعلية.

يشتمل احتساب معدل الأرباح الفعلية على كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة، وتكاليف المعاملة، والخصومات أو الحسومات التى تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الأرباح الفعلية. تتمثل تكاليف المعاملة بتكاليف العلاوات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ، أو إصدار أو استبعاد موجودات مالية ما.

يتم احتساب التوزيعات على المودعين (المعاملات الاسلامية) وفقاً للإجراءات الموحدة لدى المجموعة، كما يتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الإسلامية لدى المجموعة.

(٣) الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءا من معدل الفائدة الفعلية لأداة مالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم قيدها بحسب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". وبحسب هذا المعيار تقوم المجموعة بقياس هذه الإيرادات على اساس الاعتبارات المحددة في العقد مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة بالإنابة عن طرف اخر. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما تحول السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل.

في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تنفيذ إجراء ما هام كإيراد عند اكتمال الإجراء (على سبيل المثال، الرسوم الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث، مثل ترتيب شراء أسهم أو غيرها من الأوراق المالية)؛
- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات والمحفظة وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و
- يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى عندما يتم تنفيذ أو استلام الخدمات ذات الصلة وترتبط بصورة رئيسية بالعمولات و رسوم الوساطة ومصاريف البطاقات الإئتمانية.

إيرادات الرسوم التي تشكل جزء من معدل الفائدة الفعلية للأداة المالية يتم الاعتراف بها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلية (على سبيل المثال، بعض رسوم التزامات القروض) ويتم تسجيلها في دخل الفائدة.

- ***خدمات إدارة الأصول***

تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الأصول. يتم احتساب الأتعاب مقابل إدارة الأصول على أساس نسبة ثابتة من قيمة الأصول التي تتم إدارتها ويتم خصمها من رصيد حساب العميل بشكل شهري.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٧ الإعتراف بالإيرادات

(٣) الرسوم والعمولات (تابع)

- ***برنامج ولاء العملاء***

لدى المجموعة برنامج مكافآت يتيح للعملاء تجميع نقاط عند شراء المنتجات عن طريق بطاقات الائتمان الصادرة من المجموعة. يمكن استرداد النقاط على شكل مكافآت تسوق أو استرداد نقدي أو أميال سفر شريطة الحصول على الحد الأدنى من النقاط. تتم إدارة بعض جوانب البرنامج داخلياً بينما تتم الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى لإدارة جوانب أخرى محددة من البرنامج.

في حال تمت إدارة جوانب البرنامج داخلياً، يتم تخصيص متحصلات البيع المستلمة للمنتجات/ الخدمات التي تم بيعها والنقاط التي تم إصدارها. إن المتحصلات التي يتم تخصيصها للنقاط تعادل قيمتها العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال تطبيق الطرق الإحصائية.

في حال الاستعانة بمزودي الخدمات من أطراف أخرى، يتم تحميل الثمن المخصص لأرصدة المكافآت التي تم تحصيلها نيابة عن الطرف الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في وقت تقديم المكافآت.

(٤) الدخل المرتبط بالعقارات

يتضمن الدخل المرتبط بالعقارات دخل الإيجار، الذي يتم الاعتراف به على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار ويتم بيانها ضمن "الدخل الأخر" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٥) دخل توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها. يتوقف عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس استثمارات حقوق الملكية، على سبيل المثال:

- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "توزيعات الأرباح"؛ و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن "صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

(٦) الحصة من أرباح الشركة الزميلة

إن الحصة من أرباح الشركة الزميلة تعكس حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة.

٣-١٨ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره بصورة موثوقة، ويكون من المرجح أن يلزم إجراء تدفقات نقدية خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال وعندما ينطبق ذلك، المخاطر التي ينطوي عليها هذا الالتزام.

٣-١٩ العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، بتاريخ التقرير بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

أما الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، التي يتم بيانها بالتكلفة التاريخية ، فيتم تحويلها بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ المعاملة ، في حين يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم بيانها بالقيمة العادلة إلى درهم الإمارات وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيم العادلة.
ويتم تحويل عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة إلى الدرهم الإماراتي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٩ العملات الأجنبية (تابع)

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف العملات بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ومع ذلك، يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة من صرف تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً، وذلك في الإيرادات الشاملة الأخرى.

٣-٢٠ الايجار

تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(١) المجموعة بصفتها مستأجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً. إلا أنه، بالنسبة لعقود إيجار الفروع والمكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر إيجاري واحد.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، التي تتضمن القيمة المبدئية لالتزام الإيجار المعدلة بناء على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف فك وإزالة أي تحسينات تم إجراؤها على الفروع أو المكاتب.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بناء على خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بناء على بعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، ويتم خصم التغير في قيمة الالتزام على الفترة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بسهولة، ويتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتأكد المجموعة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد، وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة الجوهرية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٠ الايجار (تابع)

(١) المجموعة بصفتها مستأجر (تابع)

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن 'الممتلكات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن 'المطلوبات الأخرى' في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

(٢) المجموعة بصفتها مؤجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً.

عندما تكون المجموعة هي المؤجر، تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد من عقود الإيجار، تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل فعلي كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل ذات الصلة. في هذه الحالة، يكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي؛ وخلاف ذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. ضمن إطار هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار يخص الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

٣-٢١ الأنشطة الائتمانية

تقدم المجموعة حلول لإدارة النقد لغرض إدارة موجودات العملاء. يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات تحت وصاية المجموعة ويتم استثمارها بالإنابة عن العملاء في صناديق أطراف أخرى أو أوراق مالية أخرى مثل السندات والصكوك.

لا يتم إدراج هذه الموجودات أو دخلها ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة حيث أن العميل يحتفظ بالمخاطر والامتيازات العرضية الخاصة بهذه الموجودات.

٣-٢٢ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما يكون البنك ملزماً بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كمبيالة لأجل) للبنك ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي.

يتم تسجيل القبولات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية - الأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالإسترداد من العميل كموجودات مالية.

٣-٢٣ أنواع المنتجات المشتقة

تتمثل المشتقات في الأدوات المالية ذات القيمة المتغيرة نتيجةً لمتغيرات ذات صلة، وتتطلب استثمار مبدئي بسيط أو لا تتطلب استثمار مبدئي وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. تدخل المجموعة في أدوات مالية مشتقة متنوعة لغرض إدارة تعرضها للمخاطر المتعلقة بالأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك الوعد الأحادي لشراء / بيع العملات وعقود مقايضة أسعار الفائدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٣ أنواع المنتجات المشتقة (تابع)

العقود الآجلة

تتمثل العقود الآجلة باتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتم في السوق الموازية.

عقود المقايضة

تتمثل عقود المقايضة باتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية وفقاً لمبلغ اسمي محدد. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة بصفة عامة بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بناءً على مبلغ اسمي محدد بعملة واحدة. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل المبالغ ذات الصلة بعملات مختلفة.

الخيارات

تتمثل الخيارات باتفاقيات تعاقدية يتم بموجبها نقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع مقدار محدد من السلعة أو الأداة المالية بسعر ثابت، إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

(١) مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة
تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة عن احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة.

(٢) الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة
تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للمتعاملين بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي توافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة. ويتم الاعتراف مبدئيا بالأدوات المشتقة في البيانات المالية الموحدة بالكلفة والتي تمثل القيمة العادلة بالنسبة للعلاوة المستلمة / المدفوعة. ويتم ترحيل جميع الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كموجودات في حال كانت القيمة العادلة موجبة ومطلوبات في حال كانت سالبة، ولاحقا للإعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المشتقة (المحتفظ بها للمتاجرة) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣-٢٤ ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية الأسهم الأساسية بتقسيم صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى البنك (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة القيدعلى سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. بينما يتم تحديد ربحية الأسهم المخفضة بتعديل الأرباح أوالخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين وتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لبيان تأثير التخفيض على الأسهم العادية المحتملة.

٣-٢٥ تقديم التقارير حسب القطاع

يتمثل القطاع التشغيلي بأحد عناصر المجموعة التي تزاول أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من عناصر المجموعة الأخرى، وتتم مراجعة نتائجه التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني وتقييم أدائه، والذي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنه. تشتمل نتائج القطاع الذي يتم تقديم تقارير بشأنه إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة على البنود المنسوبة بصورة مباشرة إلى القطاع بالإضافة إلى البنود التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٦ الأطراف ذات علاقة

تعتبر المنشأة طرف ذات علاقة للمجموعة إذا:

أ) عندما يكون شخص أو عضو مقرب من عائلة ذلك الشخص مرتبط بالمجموعة إذا كان ذلك الشخص:
١- لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة على المجموعة؛
٢- لديه تأثير جوهري على المجموعة، أو
٣- أحد موظفي الإدارة العليا للمجموعة.

ب) ترتبط المنشأة بالمجموعة إذا كانت تنطبق إحدى الشروط التالية:
١- إذا كانت المنشأة والمجموعة عضوين في نفس المجموعة (أي أن كل شركة أم وشركة تابعة تتعلق بالأخرى).
٢- إذا كانت إحدى المنشآت شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى (شركة شقيقة أو مشروع مشترك في أحد أعضاء المجموعة التي تكون فيها المنشأة الأخرى عضواً).
٣- كلا المنشأتين مشاريع مشتركة لنفس الطرف الآخر.
٤- إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشآة ثالثة والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة للمنشأة الثالثة.
٥- يتم التحكم بالمنشأة أو التحكم المشترك بها من قبل شخص معرف في الفقرة أ.
٦- شخص تم تحديده في الفقرة (أ) (١) لديه تأثير جوهري على المنشأة أو أحد موظفي الإدارة العليا للمنشأة (أو الشركة الأم للمنشأة).

ج) ان خطة مكافأة نهاية الخدمة هي لمصلحة موظفي الشركة الأم أو لمنشأة تابعة للشركة الأم.

بخلاف المعاملات المبينة في إيضاح ٣٣، تقوم المجموعة بالدخول بمعاملات مع مؤسسات حكومية أخرى. بالتماشي مع الاستثناء الموجود في معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ المعدل، فإن هذه المعاملات مع هذه المؤسسات الحكومية لا تعد جوهرية بشكل جماعي أو فردي ولم يتم بيانها.

٣-٢٧ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير مالي، تقوم المجموعة بمراجعة القيم المدرجة للموجودات غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا كان من غير الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لبند موجودات فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها بند الموجودات. في حالة إمكانية تحديد أساس معقول ومتسق للتخصيص، يتم كذلك تخصيص الموجودات المؤسسية للوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو يتم بخلاف ذلك تخصيصها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد يمكن تحديد أساس تخصيص معقول ومتسق لها.

يكون المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى. في حالة تقدير المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته المدرجة، يتم خفض القيمة المدرجة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى قيمته القابلة للاسترداد. ويتم تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

وفي حالة عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تتم زيادة المبلغ المدرج لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وذلك حتى لا يتجاوز المبلغ المدرج الزائد المبلغ المدرج الذي كان سيتم تحديده في حالة عدم تثبيت خسارة لبند الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) خلال السنوات السابقة. ويتم تثبيت عكس خسارة الانخفاض في القيمة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٨ تعديل مرجعيات سعر الفائدة

تلعب أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، مثل سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن(ليبور)، دوراً أساسيا في الأسواق المالية العالمية نظراً لاستخدامها كأسعار مرجعية رئيسية للمشتقات والقروض والأوراق المالية، وكمعايير في تقييم الأدوات المالية.

إن عدم اليقين في نزاهة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في السنوات الأخيرة دفع الجهات التنظيمية والبنوك المركزية والمشاركين في السوق إلى العمل على التحول إلى أسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر .هذا وقد اقترحت مجموعات العمل التي يتم قيادتها من قبل المساهمين في الأسواق في الدول المعنية أسعار مرجعية خالية من المخاطر التي يتم تطبيقها بصورة تدريجية.

لقد تم إيقاف العمل بمعظم أسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن وأسعار الفائدة السائدة بين البنوك الأخرى بعد ٣١ديسمبر ٢٠٢١ ، وتم استبدالها ببعض الأسعار المرجعية البديلة، باستثناء بعض أسعار الفائدة السائدة بين بنوك لندن بالدولار الأمريكي حيث تم تأجيل الوقف حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ . يغطي التحول أسعار الفائدة السائدة بين البنوك ومعظم وحدات الأعمال ووظائف الدعم بالمجموعة.

قامت المجموعة بتأسيس لجنة عمل تختص بالعمل على التحول بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك لإدارة التحول إلى الأسعار المرجعية البديلة السائد بين البنوك. تقوم هذه اللجنة بإدارة المشروع المتعلق بأنشطة تحول المجموعة وتواصل تعاونها مع مختلف أصحاب العلاقة لدعم آلية التحول المنظم وتخفيف المخاطر الناتجة عن التحول. يكتسب المشروع أهمية فائقة من حيث الحجم والتعقيد وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والعمليات الداخلية.

من شأن تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك تعريض المجموعة للعديد من المخاطر التي يعمل القائمين على المشروع على إدارتها ومراقبتها عن كثب. تشتمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر على ما يلي:

- مخاطر السلوك الناشئة عن المناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق بسبب التعديلات اللازمة على العقود الحالية لتفعيل تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك؛
- المخاطر المالية والسوقية التي يتعرض لها البنك وعملائه بسبب تعطل الأسواق في أعقاب تعديل أسعار الفائدة السائدة بين البنوك على نحو يسفر عن خسائر مالية؛
- مخاطر التسعير الناتجة عن النقص المحتمل في معلومات السوق في حال انخفاض السيولة في حزمة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك وأصبحت حزمة الأسعار الخالية من المخاطر غير سائلة وغير قابلة للرصد؛ و
- المخاطر المحاسبية في حالة عجز علاقات التحوط الخاصة بالمجموعة، والمخاطر الناتجة عن تقلبات بيان الدخل التي لا تمثل العلاقة الاقتصادية عند تحول الأدوات المالية إلى أسعار خالية من المخاطر.

بالنسبة للعقود التي تم ربط تسعيرها بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك والتي يكون تاريخ استحقاقها بعد ايقاف العمل بأسعار الفائدة السائدة بين البنوك تعمل المجموعة على تعديل هذه العقود لتتضمن إضافة بنود احتياطية او أستبدال أسعار الفائدة السائدة بين البنوك بأسعار مرجعية أخرى. قامت المجموعة بإيجاد ألية لتسوية عقود المشتقات المالية مركزيا وستقوم بتحويل الإئتمان للمرجعية الجديدة بناءً على إرشادات المصرف المركزي.

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم في عملية التحول من أسعار الفائدة بين البنوك إلى الأسعار المرجعية الجديدة من خلال مراجعة مبالغ العقود التي يجب تحويلها إلى أسعار مرجعية جديدة. تعتبر المجموعة العقد بأنه لم يحول بعد إلى أسعار مرجعية جديدة (ويشار إليه بأنه عقدغير معدل) عندما تكون الفائدة في العقد مرتبطة بمرجعية سعر فائدة ما زال يخضع لتعديل مرجعية سعر الفائدة، حتى ولو كان يتضمن العقد بند احتياطي بخصوص إيقاف مرجعية أسعار الفائدة الموجودة.

تحتفظ المجموعة بالمشتقات لأغراض المتاجرة وكأدوات تحوط. يتمثل تعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك لندن للدولار الأمريكي والمخصصة في علاقة تحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بقيمة اسمية قدرها ٣٠ مليون دولار أمريكي. لم يكن هناك أي بنود مخصصة في علاقة تحوط تتمثل بالتعرض إلى أسعار فائدة اخرى سائدة لدى بنوك لندن .

٤ استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة
وبصورة محددة، فإنه يتطلب من الإدارة وضع أحكام جديرة بالاعتبار فيما يتعلق بما يلي:

٤-١ المنشأة المستمرة

لقد قامت المجموعة بقياس قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة وخلصت إلى امتلاكها الموارد للاستمرار في اعمالها في المستقبل المنظور. زيادة على ذلك ليست الإدارة على علم بأي احتمالات مادية من الممكن ان تؤثر على قدرة المجموعة في الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذا هناك استمرار بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس المنشأة المستمرة.

٤-٢ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن بند موجودات قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله لبند الموجودات. إن مبلغ بند الموجودات الممكن تحصيله هو القيمة العادلة لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام أيهما أعلى.

أثناء تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المقتصرة على بند الموجودات. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

٤-٣ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الإعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت البنود التعاقدية الخاصة بالأصل المالي، تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

٤-٤ الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كمخصصات تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ١، أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للموجودات التي تقع ضمن المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ إذا زادت مخاطر الائتمان المتعلقة به بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ما يشكل زيادة كبيرة في خسائر الائتمان. لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بصورة جوهرية، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات الاستشرافية الكمية والنوعية المعقولة والموثوقة.

٤-٥ تكوين مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس التجميع، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ٣-١-١ (هـ) حول تفاصيل الخصائص التي يتم اعتبارها في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم استمرارية تشابهها. يعتبر ذلك مطلوباً لغرض التأكد من وجود إعادة تصنيف ملائمة للموجودات في حال تغيرت خصائص مخاطر الائتمان. ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك محافظ استثمارية جديدة يتم إنشاؤها أو موجودات يتم انتقالها لمحفظة استثمارية حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان لتلك المجموعة من الموجودات. تعتبر إعادة تصنيف المحافظ الاستثمارية والانتقال بينها شائعة أكثر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الجوهرية) حيث تنتقل الموجودات من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أو بالعكس، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك أيضاً بين المحافظ التي يستمر قياسها على نفس أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الأداة المالية ولكن يتغير مقدار خسائر الائتمان المتوقعة بسبب تغير خسائر الائتمان الخاصة بالمحفظة.

٤-٦ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة لموجوداتها المالية ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الأحكام لتحديد النموذج الأكثر ملائمة لكل نوع من الموجودات ولتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالعوامل الأساسية لمخاطر الائتمان. راجع أيضاً الإيضاح ٣-١-١ (هـ) لمزيد من التفاصيل حول مخاطر الائتمان المتوقعة.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٧ المصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقديرات

فيما يلي المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة:

- وضع عدد من السيناريوهات الاستشرافية والاحتمالات المتعلقة بها لكل نوع من المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات الاستشرافية ذات الصلة بكل سيناريو: عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة تستخدم المجموعة المعلومات الاستشرافية المعقولة والموثوقة التي تستند إلى الافتراضات حول التغيرات المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر تلك العوامل على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل مدخلاً رئيسياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتمثل احتمالية التعثر في تقدير احتمالية التعثر على مدى فترة زمنية معينة، تضمن عملية التقدير المعلومات السابقة والافتراضات والتوقعات حول الظروف المستقبلية.
- الخسارة المحتملة عند التعثر: يتمثل في تقدير الخسارة المترتبة على حدوث حالة تعثر. تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات النقدية التي كان المقرض يتوقع الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتحسينات الائتمانية الأساسية.
- التعرض عند التعثر: هو تقدير للتعرض في تاريخ افتراضي مستقبلي ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير.

٤-٨ أثر فيروس كورونا-١٩

في ١١ مارس ٢٠٢٠، اعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا -١٩ كجائحة عالمية. وفي ضوء الانتشار السريع في ارجاء المعمورة، واجهت العديد من الاقتصادات والقطاعات تبعات كبيرة في ظل ظروف عدم اليقين والاجراءات المتخذة من قبل الحكومات لاحتواء او تأخير انتشار الوباء. يصف هذا الايضاح الأثر الناجم عن الانتشار على عمليات المجموعة والتقديرات والاحكام المتخذة من قبل الإدارة في تقدير قيمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١) إدارة مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان المدرجة في ايضاح رقم ٣٥ - ب (١)، قامت المجموعة بتحديد القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بهذه الظروف الاستثنائية كاستجابة لتفشي فيروس كورونا-١٩ مع زيادة ملحوظة في اجراءات وتكرار عمليات المراجعة الدورية لهذه القطاعات وهي:

- السياحة والضيافة
- الإمدادات
- الملاحة الجوية وشركات الطيران
- العقارات
- التجزئة
- التعليم

استمرت المجموعة في تطبيق إجراءات مشددة في منح الائتمان للشركات المدرجة تحت القطاعات سابقة الذكر، وخصوصا للعملاء الجدد. كما تم استخدام إجراءات إضافية كزيادة عدد الموافقات اللازمة لمنح التسهيلات لضمان مستويات عالية من التحقق في إجراءات منح الائتمان. كما وتستمر المجموعة في تطبيق اجراءات متحفظة في منح القروض لقطاعات التجزئة مع الاستمرار في دعم العملاء والأعمال في الدولة.

قامت المجموعة بالموافقة على منح مهلة في السداد لبعض عملاء البنك من قطاعات الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد على أساس كل حالة على حده. بحيث قامت المجموعة بمراجعة أداء الحسابات السابق والانتظام في السداد للفترات السابقة للعملاء المتقدمين بتلك الطلبات قبل المباشرة بإجراءات الموافقة. وتم تطبيق قدر عالي من الأحكام لتقدير فيما اذا كان التدفق النقدي ومصاعب السيولة التي تواجه العميل مؤقتة ام مستمرة.

بحسب متطلبات تعميم المصرف المركزي رقم CBUAE/BSD/N/2020/2019، تم تقسيم العملاء المستفيدين من تأخير سداد الدفعات ضمن برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة والعملاء المستفدين من تأخير سداد الدفعات من خارج البرنامج إلى قسمين:

المجموعة ١: العملاء المتأثرين بشكل غير ملحوظ ومؤقت بأزمة جائحة مرض كورنا-١٩.

يحتوى هذا القطاع الفرعي على المستلفين الذين لا يعد الانخفاض الائتماني لديهم ملحوظا بشكل كافي لكي يعتبر ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان. هؤلاء العملاء من المتوقع ان يتعرضوا لمشاكل قصيرة الأمد في السيولة بسبب تعثر الأعمال / اقتطاع الرواتب ومن المتوقع ان يتعافوا بسرعة عند استقرار البيئة الاقتصادية. ان هذه الحسابات لا تعتبر ذات انخفاض كافي في جودة الائتمان للتحول في مراحل الائتمان ويمكن إبقاء التصنيف عند نفس مستوى ما قبل الأزمة.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٨ أثر فيروس كورونا- ١٩(تابع)

١) إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

المجموعة ٢: العملاء الذين من المتوقع تعرضهم لتغيير ملحوظ في القيمة الائتمانية تفوق مشاكل السيولة.
يحتوي هذا القطاع الفرعي على المستلفين الذين يعد الانخفاض الائتماني لديهم ملحوظا بشكل اكبر ولمدة طويلة، ما يفوق المشاكل في السيولة، وبفترة تعافي ممتدة. من الممكن ان يكون هناك تدهور ائتماني ملحوظ لعملاء المجموعة الثانية مما قد ينجم عنه تصنيفهم في المرحلة الثانية أو الثالثة من مراحل التصنيف الائتماني.

يتم تصنيف العملاء على اساس المزج بين التحليل الكمي وإبداء الرأي المبني على الخبرات في هذا المجال في البنك.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لا يوجد عملاء مستفدين من تاخير الدفعات ضمن برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

فيما يلي ملخص استخدام الدعم خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة بحسب النشاط الصناعي والقطاع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

ألف درهم

القطاع	المجموعة ١		المجموعة ٢	
	المبلغ المتأخر	إجمالي القروض والتسليفات	المبلغ المتأخر	إجمالي القروض والتسليفات
الإنشاءات والعقارات	٥٣,٧٠٠	٤٦١,٩٠١	-	-
المؤسسات المالية والتأمين	-	-	-	-
الضيافة	٥٣,٠٠٠	٥٢٤,٩٢٠	-	-
القروض الفردية للأعمال	٤,٤٠٠	٢٤,٥٣٨	-	-
القروض الفردية للاستهلاك	١,٢٠٠	٩,١٦٧	-	-
التصنيع	-	-	-	-
الخدمات	٣٩,٠٠٠	٢٠٩,٥٥٥	-	-
التجارة وأخرى	١,٠٠٠	٥٣,٧٣٧	٦٦,٩٠٠	١٧٢,٠٤٥
	١٥٢,٣٠٠	١,٢٨٣,٨١٨	٦٦,٩٠٠	١٧٢,٠٤٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة		١٠,٧٠٥		٢,٢٣٠

في ما يلي ملخص تحليل التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب القطاع الاقتصادي من ١ يناير ٢٠٢١ على عملاء البنك المستفيدين من تأخير الدفعات من خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

ألف درهم

القطاع	مخصصات خسائر انخفاض القيمة
الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢١	١٠,٥٦٦
الإنشاءات والعقارات	(١٥٦)
الضيافة	٣,٠٧٤
المؤسسات المالية والتأمين	-
الخدمات	-
التصنيع	-
القروض الفردية للأعمال	(٢٢٢)
القروض الفردية للاستهلاك	٣٩
التجارة وأخرى	(٣٦٦)
الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢,٩٣٥

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٨ أثر فيروس كورونا- ١٩(تابع)

١) إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

لقد تم القيام بتحليل على اساس كل حالة على حده للعملاء من الشركات ذات التعرض المرتفع وتم اتباع طريقة تحليل المحفظة للعملاء من الأفراد والعملاء ذوي الائتمان الأقل. بناء على الاعتبارات أعلاه تم تصنيف العملاء الحاصلين على الدعم من خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كالتالي:

ألف درهم

القطاع	المجموعة	عدد العملاء	الدفعات المتأخرة خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة	التعرض	مخصصات خسائر انخفاض القيمة
الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات	المجموعة ١	١٠	١٥٢,٣٠٠	١,٢٨٣,٨١٨	١٠,٧٠٥
	المجموعة ٢	١	٦٦,٩٠٠	١٧٢,٠٤٥	٢,٢٣٠
المجموع		١١	٢١٩,٢٠٠	١,٤٥٥,٨٦٣	١٢,٩٣٥

التحول بين المراحل

سيبقى العملاء المصنفين ضمن المجموعة ١ في نفس المرحلة كما في تاريخ التخلف عن السداد إلا إذا تحقق شرط التغيير الملحوظ في القيمة الائتمانية لديهم. حيث ان هؤلاء العملاء لم يكن هناك تغيير مادي في القيمة الائتمانية لديهم.

فيما يلي ملخص تصنيف المراحل بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للعملاء الحائزين على الدعم خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

ألف درهم

القطاع	المرحلة	المجموعة	الدفعات المتأخرة خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة	التعرض	مخصصات خسائر انخفاض القيمة
الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات	المرحلة ١	المجموعة ١	١٥٢,٣٠٠	١,٢٨٣,٨١٨	١٠,٧٠٥
		المجموعة ٢	-	-	-
			١٥٢,٣٠٠	١,٢٨٣,٨١٨	١٠,٧٠٥
	المرحلة ٢	المجموعة ١	-	-	-
		المجموعة ٢	٦٦,٩٠٠	١٧٢,٠٤٥	٢,٢٣٠
			٦٦,٩٠٠	١٧٢,٠٤٥	٢,٢٣٠
	المرحلة ٣	المجموعة ١	-	-	-
		المجموعة ٢	-	-	-
			-	-	-
المجموع			٢١٩,٢٠٠	١,٤٥٥,٨٦٣	١٢,٩٣٥

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٨ أثر فيروس كورونا- ١٩(تابع)

١) إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

في ما يلي التحول في مراحل الائتمان منذ ١ يناير ٢٠٢١ للعملاء المستنفدين من تأخير الدفعات من خارج برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة بحسب قطاع الأعمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

ألف درهم

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات				
كما في ١ يناير ٢٠٢١	١,٥٢٣,٧٦٣	-	-	١,٥٢٣,٧٦٣
-التحول من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(١٧٢,٠٤٥)	١٧٢,٠٤٥	-	-
-التحول من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	-	-	-	-
التعرض ضمن نفس المرحلة	(٦٧,٩٠٠)	-	-	(٦٧,٩٠٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٢٨٣,٨١٨	١٧٢,٠٤٥	-	١,٤٥٥,٨٦٣

٢) إدارة مخاطر السيولة

ان الأثار الناجمة عن ازمة فيروس كورونا-١٩ على السيولة والتمويل ما زالت تتفاقم وتخضع للتقييم، بحيث تقوم الحكومات حول العالم بالمساهمة بتقديم المساعدات والحلول لمواجهة الأثر السلبي للأزمة. تتمثل عوامل الخطورة بـ:

- الانخفاض المستمر في أسعار النفط المقرون بانخفاض حاد في الانتاج مما يؤثر على تمويل القطاع المصرفي وإدارة السيولة؛
- الارتفاع المتوقع على كلفة التمويل بسبب تراجع تدفق الودائع من كافة القطاعات والشركات الحكومية؛ و
- نظرة مستقبلية ضعيفة للائتمان قد ينجم عنه تأثر الائتمان مما يسهم في تباطئ النمو الاقتصادي.

في عام ٢٠٢٠، قام المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بإعلان حزمة تحفيزية بمبلغ ٢٥٦ مليار درهم في محاولة للحد من الأثار السابقة الذكر لتفشي الوباء وللتخفيف من تلاشي السيولة في القطاع المصرفي في الدولة. تشتمل هذه الحزمة التحفيزية على اعلان منظومة دعم القطاعات المستهدفة، والتي تسمح للبنوك بمنح مرونة مؤقتة في تحصيل المستحقات من بعض العملاء مع السماح للبنوك بالحصول على تمويل مجاني من المصرف المركزي. تم إيضاح تفاصيل فوائد برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة تحت "إعفاءات أخرى" ضمن تحديث لأخر المتطلبات التنظيمية.

إدارة مخاطر السيولة من قبل المجموعة تم إدراجها في الإيضاح (٣٥ د). استجابة لتفشي وباء كورونا-١٩، يستمر البنك بتقييم مستويات السيولة والتمويل مع الأخذ بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة من المصرف المركزي. في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو٢٠٢٠، انضم البنك إلى منظومة دعم القطاعات المستهدفة المذكورة أعلاه واستخدم اموال الدعم المعفى من الفوائد المخصصة للبنك والتي تمت إعادة دفعها بشكل كامل في ٥ نوفمبر ٢٠٢٠، وسيستمر البنك بتقييم مستويات السيولة وتداعيات المخاطر المرتبطة بأزمة فيروس كورونا -١٩.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٨ أثر فيروس كورونا- ١٩(تابع)

٣) استخدام التقديرات والأحكام

ازداد انتشار وباء فيروس كورونا-١٩ وبشكل كبير في مارس ٢٠٢٠ بحيث ان عدد الحالات المسجلة ازداد وقامت الحكومات حول العالم بتطبيق العديد من الاجراءات للحد من اثر الوباء لحماية اقتصادها. يقوم البنك بتطبيق قدر كبير من الأحكام والتقديرات في تقدير بعض الأمور كالخسائر الائتمانية المتوقعة. قام البنك بتحديث نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على أخر معلومات الاقتصاد الكلي المقدمة من خلال وكالة موديز خلال الربع الرابع من ٢٠٢١.

حوكمة نماذج واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
في ضوء الأثر الكبير لاحتمالات وأوزان مؤشرات الاقتصاد الكلي على حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة، قام البنك باتخاذ المزيد من التدابير لتحسين الاجراءات والرقابة وحوكمة الاطار العام لتوقعات المؤشرات الاقتصادية الكلية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم لجنة المعيار رقم ٩ للتقارير المالية الدولية والتي تتبع للإدارة التنفيذية العليا للبنك بالإشراف على الإطار العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وللتأكد من دقة وملائمة عملية احتساب الخسائر المتوقعة في ظل ظروف عدم التأكد والتحول، تقوم اللجنة بإجراء مراجعة دورية للمحافظ الائتمانية ومراجعة المدخلات الاقتصادية الكلية إلى الإطار العام للاحتساب و قامت بالتوصية بإجراء التغييرات المطلوبة خلال السنة الحالية في هذه المدخلات في ظل المعلومات المناسبة الواردة. وستستمر اللجنة كذلك بمراقبة أداء محافظ البنك للتأكد من أن السلوك الائتماني يتناسب مع سياسات الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان من ما ينعكس على التصنيف الائتماني للعملاء.

قامت لجنة المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمراجعة المدخلات والافتراضات المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعلومات المتاحة. خلال العام ٢٠٢١ قام البنك بتغيير مدخلات الإقتصاد الكلي المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث يعكس هذا التغيير تأثير وباء فيروس كورونا-١٩ على بيئة الاقتصاد الكلي وبدورها على الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. في الربع الأول من العام ٢٠٢١، تم تحديث اوزان سيناريوهات الاقتصاد الكلي بحسب الأوزان الموصى بها من خلال وكالة موديز. حيث تم تعديل سيناريوهات الأوزان القياسية المتفائلة والمتشائمة بـ ٤٠%، ٣٠% و ٣٠% على التوالي. هذا في ظل النظرة الآقتصادية الايجابية، التقدم الحاصل في عمليات التلقيح في دولة الأمارات العربية المتحدة وفي العالم، الارتياح الملحوظ للإحتواء الحاصل للموجة الثانية / الثالثة لوباء فيروس كورونا-١٩، اثار التحورات الجديدة للفيروس وفعالية التطعيم على هذه التحورات. وعليه قامت المجموعة باحتساب التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في الربع الثاني من ٢٠٢١، قام البنك بتعديل منهجية توقع احتمال التعثر في وقت معين و المستخدمة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكي تصبح اكثر تماشيا مع افضل الممارسات الدولية. ولقد أدى هذا التعديل إلى ارتفاع الخسائر الائتمانية المتوقعة ككل.

٤) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية
تم ايضاح سياسية المجموعة الحالية والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في ايضاح رقم ٣-١(ب). وبسبب التأثير الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا-١٩ على الأسواق المالية العالمية، تقوم المجموعة بالمراقبة الحثيثة فيما اذا كانت القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل القيمة الفعلية للتبادل بين الأطراف في الظروف الحالية.

٥) العقارات الاستثمارية
السياسات الحالية للاعتراف وقياس العقارات الاستثمارية تم ايضاحها في ايضاح رقم ٣-٧.

بما أن السوق العقاري قد تعافى بشكل ملحوظ وأصبح نشطا بشكل مرتفع، لم يتم تحديد أي اثر هام على القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٦) تحديث لأخر المتطلبات التنظيمية:
قام المصرف المركزي لدولة الإمارات في ١٥ مارس ٢٠٢٠ بإطلاق منظومة دعم القطاعات المستهدفة للحد من اثر جائحة كورونا-١٩على القطاع المصرفي في الدولة. يهدف هذا البرنامج إلى:
- تسهيل منح اعفاء مؤقت لدفعات القروض و/ أو الفوائد/ الأرباح على القروض القائمة لجميع قطاعات الأعمال المتأثرة في القطاع الخاص من الشركات الكبرى والمتوسطة والأفراد، باستثناء القروض الممنوحة للحكومات، الشركات التابعة للحكومات والشركات غير المقيمة، و
- تسهيل قدرة إضافية للإقراض، من خلال الإعفاء من تكوين احتياطات إضافية لرأس المال.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٨ أثر فيروس كورونا- ١٩(تابع)

٦) تحديث لأخر المتطلبات التنظيمية (تابع):

في ما يلي تفاصيل مكونات منظومة دعم القطاعات المستهدفة:

أ) تسهيلات معفاة من الفوائد:
تتألف التسهيلات المعفاة من الفوائد من تسهيلات سيولة من المصرف المركزي مقابل ضمانات، تمنح هذه التسهيلات إلى الأطراف المؤهلة ضمن برنامج منظومة دعم القطاعات المستهدفة. ان الأموال المستدانة ضمن التسهيلات المعفاة من الفوائد مسعرة بنسبة صفر فائدة ويتوقع البنك تقديم هذه التسهيلات بالحد الأدنى إلى عملائه المستحقين للدعم بحسب إرشادات منظومة دعم القطاعات المستهدفة.

بلغت الأموال المخصصة للبنك ما يعادل مبلغ ٢,٣٥ مليار درهم من إجمالي مجموع برنامج التمويل المقدم من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ ٥٠ مليار درهم. وقد تم استخدام كامل هذا المبلغ في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ ولقد تم تقديم التسهيلات إلى العملاء على شكل اعفاء من الدفعات. في ٥ نوفمبر ٢٠٢٠ اعاد البنك دفع كامل هذه التسهيلات.

أن التسهيلات المعفاة من الفوائد المقدمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة تحتوى على منحة حكومية، بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠، أي انها تمثل نقل مصادر تمويل إلى البنك من مؤسسة حكومية مقابل الالتزام ببعض الظروف المستقبلية تعود لأنشطة المؤسسة التشغيلية، أي ان التمويل الممنوح ضمن منظومة دعم القطاعات المستهدفة مرتبطة بمنظومة تأجيل الدفعات المقدمة للعملاء.

يتم الاعتراف بالتسهيلات المعفاة من الفوائد بشكل مبدأي بالقيمة العادلة تماشيا مع متطلبات المعيار رقم ١٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويتم قياسها لاحقا بحسب متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ب) اعفاءات اخرى:
تضمنت الإجراءات الرئيسية المتخذة من قبل المصرف المركزي:
- تخفيض الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية إلى النصف لجميع البنوك من ١٤% إلى ٧%،
- ضمن اعفاءات متطلبات السيولة، السماح للبنوك من الحفاظ على نسبة تغطية السيولة بحد أقصى٧٠% وحد أقصى لنسبة الموجودات السائلة المؤهلة بنسبة ٧%، من اجل التسهيل لاستخدام التسهيلات المعفاة من الفوائد وتزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم اقتصاد الدولة،
- كجزء من اعفاءات مصادر التمويل المستقرة، السماح للبنوك من الحفاظ على نسبة صافي مصادر الأموال المستقرة بحد أقصى ٩٠% ونسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة بحد أقصى ١١٠% من اجل تزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم اقتصاد الدولة،
- معاملة المبالغ المحصلة من خلال تسهيلات المصرف المركزي المعفاة من الفوائد ضمن برنامج دعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة كمصادر اموال مستقرة بنسبة ٥٠% لاحتساب نسبة صافي مصادر الأموال المستقرة ونسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة، و
- تماشيا مع تعميم مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي رقم CBUAE/BSD/N/2020/4980 بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ تم اقرار تطبيق المعايير المتبقية على النحو التالي:
  - الربع الثاني ٢٠٢١: (بازل ٣ الجزء ١) مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
  - الربع الرابع ٢٠٢١: (بازل ٣ الجزء ٢) استثمارت حقوق الملكية في المحافظ، السندات، مخاطر إئتمان الطرف المقابل، نسب الملاءة، والدعامة الثالثة (ما عدا تعديلات قيمة الائتمان).
  - الربع الثاني ٢٠٢٢: (بازل ٣ الجزء ٣) تعديلات قيمة الائتمان والدعامة الثالثة (لتعديلات قيمة الائتمان).
- من أجل تخفيض الأثر عن الشركات المالية ومن خلال الورقة الرسمية المنشورة في ٥ ابريل ٢٠٢٠ قام المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالسماح للبنوك بتطبيق ضوابط متحفظة لخسائر الائتمان المتوقع بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تهدف هذه الضوابط إلى تقليل الأثر الناجم عن المخصصات على راس المال النظامي في ظل التقلبات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا-١٩. ستمكن هذه الضوابط بإضافة جزء من الخسائر المتوقعة إلى الشق الثاني من رأس المال لأغراض احتساب كفاية رأس المال على ان تقوم البنوك بعكس هذه المزايا من الشق الثاني من رأس المال وبشكل متدرج على مدى ٥ سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وقام المصرف المركزي أيضا بتمديد فائض التحوط لرأس المال إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ للبنوك المشاركة في منظومة دعم القطاعات المستهدفة.

٧) تحليل التركزات

يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣٥-ب) والذي يبين قطاعات القروض والتسليفات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٤ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

٤-٩ الإستحواذ على محفظة بطاقات إئتمانية

في ٤ فبراير ٢٠٢١، وافقت المجموعة على الإستحواذ على محفظة بطاقات إئتمانية من مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين بتاريخ تفعيل يبدأ في ١ مايو ٢٠٢١ يخضع لتطبيق الشروط الملحقة ضمن الإتفاقية، أي انه تنص الاتفاقية على إخطار جميع عملاء البطاقات الائتمانية الحاليين مع وجود خيار الانسحاب والذي ينتهي في ابريل ٢٠٢١. بلغ سعر الشراء المدفوع متضمنا تكلفة المعاملة ("سعر المعاملة") المتكبدة مبلغ ٦٥,٠ مليون درهم. قامت الإدارة بتقييم القيمة العادلة المبدئية بقيمة تساوي سعر الشراء.

٥ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

٥-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها ولكن لم يكن لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لم يكن لتطبيق تلك المعايير الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعلنة للفترات الحالية والسابقة.

	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بالمرحلة الثانية من تعديلات مرجعيات سعر الفائدة	١ يناير ٢٠٢١

بخلاف المذكور أعلاه، لا يوجد معايير أخرى أو تعديلات هامة تم تفعيلها للمرة الأولى على السنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.

٥-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكم لم يتم تفعيلها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة والتعديلات والتفسيرات التالية التي تم إصدارها ولكن لم يتم تفعيلها بعد

		تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
(أ)	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ الممتلكات والآلات والمعدات والمتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المزمع	١ يناير ٢٠٢٢
(ب)	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة المتعلقة بالعقود المرهقة	١ يناير ٢٠٢٢
(ج)	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ عمليات دمج الأعمال المتعلقة بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي	١ يناير ٢٠٢٢
(د)	التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٨ - ٢٠٢١	١ يناير ٢٠٢٢
(هـ)	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٨ السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣
(و)	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية والمتعلقة بتصنيف المطلوبات على انها متداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٣
(ز)	تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتعديلاتها في البيانات المالية المرحلية الموحدة في الفترة الأولية التي يصبح فيها التفعيل إلزامي. تقوم الإدارة حالياً بإجراء تقييم لتأثير هذه المعايير والتعديلات.

٦ الموجودات والمطلوبات المالية

٦-١ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وفقا لتصنيف الأدوات المالية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١٤,٦٦٧,٥٨٩
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٣,١٥٤,٥٩٩	٣,١٥٤,٥٩٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٧٦,٤٤١,٣٨٥
الأوراق المالية الاستثمارية	٢٥٦,٩١٠	٥,٩٧٣,٠٩١	٢,٧٦١,٣٢٠	٨,٩٩١,٣٢١
قبولات بنكية	-	-	٧,٣٤١,٢١٠	٧,٣٤١,٢١٠
الموجودات الأخرى، بالصافي	٦٦٦,٧٠٩	-	٧٩٦,٨٦٣	١,٤٦٣,٥٧٢
إجمالي الموجودات المالية	٩٢٣,٦١٩	٥,٩٧٣,٠٩١	١٠٥,١٦٢,٩٦٦	١١٢,٠٥٩,٦٧٦
المستحق للبنوك	-	-	٦,١٢٠,٢١٤	٦,١٢٠,٢١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٨٢,٧٢١,٦٦٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	٢,٥٨٤,٤٩٠	٢,٥٨٤,٤٩٠
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٧,٣٤١,٢١٠	٧,٣٤١,٢١٠
المطلوبات الأخرى	٥٤٧,٥٣٠	-	١,٢٨٠,٧٧٦	١,٨٢٨,٣٠٦
إجمالي المطلوبات المالية	٥٤٧,٥٣٠	-	١٠٠,٠٤٨,٥٣٩	١٠٠,٥٩٥,٨٨٩

	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١٣,١٦٢,٧٤٣	١٣,١٦٢,٧٤٣
المستحق من البنوك، بالصافي	-	-	٤,٢١٨,٨٩٤	٤,٢١٨,٨٩٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	-	-	٦٥,٢٨٨,٥٧٢	٦٥,٢٨٨,٥٧٢
الأوراق المالية الاستثمارية	٣٢٠,٩٨٩	٤,٩٤١,٦٠٨	-	٥,٢٦٢,٥٩٧
قبولات بنكية	-	-	٥,٩٧٢,٣٢٧	٥,٩٧٢,٣٢٧
الموجودات الأخرى، بالصافي	٨٧٤,٨٥٧	-	٨١٥,٧٠٧	١,٦٩٠,٥٦٤
إجمالي الموجودات المالية	١,١٩٥,٨٤٦	٤,٩٤١,٦٠٨	٨٩,٤٥٨,٢٤٣	٩٥,٥٩٥,٦٩٧
المستحق للبنوك	-	-	٤,٧٨٢,٧٤٩	٤,٧٨٢,٧٤٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	-	-	٦٩,٧٥٠,٨٣٣	٦٩,٧٥٠,٨٣٣
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	-	١,٧٦٤,٠٥٩	١,٧٦٤,٠٥٩
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	-	-	٥,٩٧٢,٣٢٧	٥,٩٧٢,٣٢٧
المطلوبات الأخرى	٧٩٥,٠٨١	-	١,٢٨٣,١٥٩	٢,٠٧٨,٢٤٠
إجمالي المطلوبات المالية	٧٩٥,٠٨١	-	٨٣,٥٥٣,١٢٧	٨٤,٣٤٨,٢٠٨

٦ الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

٦-٢ قياس القيمة العادلة – النظام المتدرج للقيمة العادلة

يبين الجدول أدناه مستويات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في مستويات مختلفة ضمن النظام المتدرج للقيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	إجمالي القيمة العادلة ألف درهم
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٥٤,١٠٧	-	٢٨١,٣٨٩	٣٣٥,٤٩٦
الأوراق المالية ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة	٤,٤١٧,١٩٢	١,٤٧٧,٣١٣	-	٥,٨٩٤,٥٠٥
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٦٦٣,٩٤٤	-	٦٦٣,٩٤٤
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٢,١٦٤	-	٢,١٦٤
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	٦٠١	-	٦٠١
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٥٤١,٣٢٩)	-	(٥٤١,٣٢٩)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٣,٩٥٩)	-	(٣,٩٥٩)
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	(٢,٢٤٢)	-	(٢,٢٤٢)
	٤,٤٧١,٢٩٩	١,٥٩٦,٤٩٢	٢٨١,٣٨٩	٦,٣٤٩,١٨٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
الاستثمارات				
أسهم حقوق ملكية ومحافظ	٩٣,٨٤٩	-	٣٠٠,٣٤٧	٣٩٤,١٩٦
الأوراق المالية ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة	٤,٨٦٨,٤٠١	-	-	٤,٨٦٨,٤٠١
القيمة السوقية الموجبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	٨٧٤,٣٨٩	-	٨٧٤,٣٨٩
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	٤٦٨	-	٤٦٨
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	-	-	-
القيمة السوقية السالبة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية والمشتقات الأخرى				
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٧٨٠,٢١٤)	-	(٧٨٠,٢١٤)
محتفظ بها كأداة تحوط للقيمة العادلة	-	(٨,٤٥٣)	-	(٨,٤٥٣)
محتفظ بها كأداة تحوط للتدفقات النقدية	-	(٦,٤١٤)	-	(٦,٤١٤)
	٤,٩٦٢,٢٥٠	٧٩,٧٧٦	٣٠٠,٣٤٧	٥,٣٤٢,٣٧٣

ان القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (الغير مسجلة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها العادلة.

خلال السنة تم تحويل بعض الإستثمارات في سندات الدين ما بين المستوى ١ والمستوى ٢ من مستويات القيمة العادلة، لم يكن هناك اي تحويلات أخرى بين المستويات. كما أنه لم يكن هناك أية تغيرات في أساليب التقييم المستخدمة فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية خلال السنة الحالية او السنة السابقة.

خلال عام ٢٠٢٠ استحوذ البنك على استثمار في محفظة استثمار غير مدرجة كسداد دين والتي تم تصنيفها ضمن المستوى ٣ من مستويات القيمة العادلة. يتم قياس هذه الاستمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالنسبة إلى قيمة الموجودات الصافية الخاصة بالمحفظة.

٧ النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
النقد في الصندوق	**٧٩٦,١٠٤**	٧٣٩,٧٢٦
الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
- الاحتياطيات القانونية و الإيداعات الأخرى	**٣,٠٧١,٤٨٥**	٣,٠٧٣,٠١٧
- شهادات إيداع متداولة	**١٠,٨٠٠,٠٠٠**	٩,٣٥٠,٠٠٠
	----------	----------
	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١٣,١٦٢,٧٤٣
	========	========

منذ ٢٨ اكتوبر ٢٠٢٠، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإصدار تعليمات جديدة بخصوص متطلبات الاحتياطيات القانونية للمؤسسات المالية المرخصة للحصول على الإيداعات. بناء على التعليمات الجديده، يسمح للمؤسسات المالية المرخصة للحصول على الإيداعات باستخدام مبلغ الاحتياطي القانوني المحتفظ به لدى مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي في اي يوم حتى نسبة ١٠٠% من اجل التسويات اليومية او للتعامل مع اي تأرجح في نسب الفائدة قصيرة الأمد في الأسواق المالية، مع التاكيد على الحفاظ على معدل الاحتياطي القانوني المطلوب الاحتفاظ به لمدة ١٤ يوما. يتغير مستوى الاحتياطيات القانونية بشكل دوري بحسب متطلبات الأعمال و تعليمات المصرف المركزي.

يتم تصنفيف النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي تحت المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وعلى جميع الأحوال هذه مخاطر إئتمانية منخفضة ولم يكن هناك خسائر ائتمانية متوقعة وعليه لم يتم اقتطاع أي مخصصات.

٨ المستحق من البنوك، بالصافي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	**١,٨٣٦,٢٩٦**	٢,٨٧١,٦٣٨
الإيداعات قصيرة الأجل وتحت الطلب	**٥٨٥,٣٠٠**	١,٠٠٨,٤٠٢
القروض للبنوك	**٧٣٥,٠٥٩**	٣٤٠,٢٧٨
	----------	----------
إجمالي المستحق من البنوك	**٣,١٥٦,٦٥٥**	٤,٢٢٠,٣١٨
مخصصات انخفاض القيمة	**(٢,٠٥٦)**	(١,٤٢٤)
	----------	----------
صافي المستحق من البنوك	**٣,١٥٤,٥٩٩**	٤,٢١٨,٨٩٤
	========	========
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٩٧,٩٨٢**	٣٨٧,٤٠٤
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢,٩٥٦,٦١٧**	٣,٨٣١,٤٩٠
	----------	----------
	٣,١٥٤,٥٩٩	٤,٢١٨,٨٩٤
	========	========

يتم تصنيف المستحق من البنوك تحت المرحلة الأولى بحسب تصنيفات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

٩ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي

تتألف محفظة القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي مما يلي :

	٢٠٢١	٢٠٢٠
بالتكلفة المطفأة	**ألف درهم**	ألف درهم
القروض والتسليفات		
سحوبات على المكشوف	٨,٦٥٣,٥٣٢	٧,٨١٢,٩٦٠
قروض	٥٤,٣٩٣,٥٣٦	٤٥,٠٩٦,٤٩٩
تسليفات مقابل خطابات ائتمان وإيصالات أمانة	٢,١٨٨,٤٥٩	١,٦٠٨,٠٦٣
كمبيالات مخصومة	٢,٣٦٦,٨٠٥	٢,٤١٨,٠٣٧
إجمالي القروض والتسليفات	٦٧,٦٠٢,٣٣٢	٥٦,٩٣٥,٥٥٩
التمويل الإسلامي		
المرابحة والتورق	٤,٩٤١,٥١٦	٤,٨١٤,٧١٥
الاجارة	٧,٥٦٥,٦١٣	٧,١١٤,٩٠٥
أخرى	٣٥٥,٧٤٢	١٨٤,١٢٠
إجمالي التمويل الإسلامي	١٢,٨٦٢,٨٧١	١٢,١١٣,٧٤٠
إجمالي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٦٩,٠٤٩,٢٩٩
مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٤,٠٢٣,٨١٨)	(٣,٧٦٠,٧٢٧)
صافي القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٦٥,٢٨٨,٥٧٢

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة المدرجة ومخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة العائدة لها:

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي القيمة المدرجة في ١ يناير ٢٠٢١	٥٥,٥٠٦,٠٠٨	٨,٣٧٧,٧٢٦	٥,١٦٥,٥٦٥	٦٩,٠٤٩,٢٩٩
صافي التحويل بين المراحل	(١,٩٧١,٢٥٦)	٣٣٦,١١٩	١,٦٣٥,١٣٧	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	١٣,٥٩٣,٩٣٤	(١,٤٧٩,٤٣١)	٢٧٣,٨٢٤	١٢,٣٨٨,٣٢٧
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٩٧٢,٤٢٣)	(٩٧٢,٤٢٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٧,١٢٨,٦٨٦	٧,٢٣٤,٤١٤	٦,١٠٢,١٠٣	٨٠,٤٦٥,٢٠٣

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢١	٦٥٢,٩٧٦	٥١٧,٩٢٣	٢,٥٨٩,٨٢٨	٣,٧٦٠,٧٢٧
صافي التحويل بين المراحل	(٢,٩٧٤)	(٩٤,١٢٠)	٩٧,٠٩٤	-
صافي (المعكوسات) / المخصصات المقتطعة	(٥٤,٦٧٨)	٢٣٩,١٦١	١,١٣١,٩٧٠	١,٣١٦,٤٥٣
المبالغ المستردة	-	-	(٨٠,٩٣٩)	(٨٠,٩٣٩)
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(٩٧٢,٤٢٣)	(٩٧٢,٤٢٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٩٥,٣٢٤	٦٦٢,٩٦٤	٢,٧٦٥,٥٣٠	٤,٠٢٣,٨١٨

٩ القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي (تابع)

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
إجمالي القيمة المدرجة في ١ يناير ٢٠٢٠	٥٢,٣٤٨,٧٦٢	٧,١٩٨,٤٣٠	٤,٤٩٢,٠٦٩	٦٤,٠٣٩,٢٦١
صافي التحويل بين المراحل	(٤,٤٦٨,٩٠١)	٢,١١٠,٨٩١	٢,٣٥٨,٠١٠	-
صافي الإضافات / (المدفوعات)	٧,٦٢٦,١٤٧	(٩٣١,٥٩٥)	(٢٤٨,١٢٣)	٦,٤٤٦,٤٢٩
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(١,٤٣٦,٣٩١)	(١,٤٣٦,٣٩١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٥,٥٠٦,٠٠٨	٨,٣٧٧,٧٢٦	٥,١٦٥,٥٦٥	٦٩,٠٤٩,٢٩٩

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٠	٥١٧,٦١٤	٦٠٩,١٥٢	٢,٧٣١,٦٨٥	٣,٨٥٨,٤٥١
صافي التحويل بين المراحل	(١٤,١٦٨)	(٢٠٧,٦١٠)	٢٢١,٧٧٨	-
صافي المخصصات المقتطعة	١٤٩,٥٣٠	١١٦,٣٨١	١,٢١٩,١٦٦	١,٤٨٥,٠٧٧
المبالغ المستردة	-	-	(١٤٦,٤١٠)	(١٤٦,٤١٠)
المبالغ التي تم شطبها	-	-	(١,٤٣٦,٣٩١)	(١,٤٣٦,٣٩١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦٥٢,٩٧٦	٥١٧,٩٢٣	٢,٥٨٩,٨٢٨	٣,٧٦٠,٧٢٧

يحتوي صافي (المعكوسات) / المخصصات المقتطعة على الفوائد المعلقة.

لقد تم بيان تركزات القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي حسب القطاع الاقتصادي في إيضاح رقم ٣٥ (ب).

قامت المجموعة بالتحوط للقيمة العادلة لبعض القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ذات سعر فائدة ثابت. بلغت القيمة الدفترية لهذه القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ٤٥,٦ مليون درهم (٢٠٢٠: ٦٠,٠ مليون درهم). بلغ صافي القيمة العادلة الموجبة للمكونات المتحوطة ١,٩ مليون درهم (٢٠٢٠: صافي القيمة العادلة الموجبة ٣,٧ مليون درهم).

١٠ الأوراق المالية الاستثمارية

	الإمارات العربية المتحدة	دول مجلس التعاون	دولية	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو ألخسائر:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	-	-	-	-
- أخرى	-	-	-	-
أسهم مدرجة	-	-	-	-
أسهم غير مدرجة	١,٨٣٧	-	٢٥٥,٠٧٣	٢٥٦,٩١٠
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:				
أسهم مدرجة	٥٤,١٠٧	-	-	٥٤,١٠٧
أسهم غير مدرجة ومحفظة المحافظ	-	-	٢٤,٤٧٩	٢٤,٤٧٩
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٨٠٣,٨٥١	٧٤٧,٦٨٠	٦٤١,٦٩٣	٣,١٩٣,٢٢٤
- أخرى	٩٠٩,٤٣٠	١٨٢,٦٥٦	١,٣٨٤,٢٤٣	٢,٤٧٦,٣٢٩
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	١٦٦,١٨٣	-	٥٨,٧٦٩	٢٢٤,٩٥٢
محتفظ بها بالتكلفة المطفأة:				
سندات دين حكومية ذات سعر ثابت	٢,٧٦١,٣٢٠	-	-	٢,٧٦١,٣٢٠
	٥,٦٩٦,٧٢٨	٩٣٠,٣٣٦	٢,٣٦٤,٢٥٧	٨,٩٩١,٣٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو ألخسائر:				
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	٣,٣٥٣	-	-	٣,٣٥٣
- أخرى	٢٢,٢٤٣	١,٢٩٢	-	٢٣,٥٣٥
أسهم مدرجة	-	-	٢٢,٠٢٥	٢٢,٠٢٥
أسهم غير مدرجة	-	-	٢٧٢,٠٧٦	٢٧٢,٠٧٦
محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:				
أسهم مدرجة	٧١,٨٢٤	-	-	٧١,٨٢٤
أسهم غير مدرجة ومحفظة المحافظ	٢٧,٩٧٨	-	٢٩٣	٢٨,٢٧١
سندات دين ذات سعر ثابت				
- حكومية	١,٠٦٩,١٠٦	٦٣٣,٥٥٦	٧٦,٩١٢	١,٧٧٩,٥٧٤
- أخرى	١,١٧٣,٨٨٤	٣١٩,٩٣٥	١,٢٥٧,١٨٢	٢,٧٥١,٠٠١
سندات دين غير حكومية ذات سعر متغير	١٤٧,٠٢٤	-	١٦٣,٩١٤	٣١٠,٩٣٨
	٢,٥١٥,٤١٢	٩٥٤,٧٨٣	١,٧٩٢,٤٠٢	٥,٢٦٢,٥٩٧

تتضمن الإستثمارات في سندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، سندات بقيمة ٢,٦ مليار درهم (٢٠٢٠: ٢,٢ مليار درهم) إستثمارات مرهونة ضمن اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك.

بلغ صافي الأرباح من بيع استثمارات في سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ٥٣,٠مليون درهم (٢٠٢٠: ١٣٧,٦ مليون درهم).

١٠ الأوراق المالية الاستثمارية (تابع)

١٠-١ التصنيف الإئتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

يبين الجدول أدناه التصنيف الائتماني لسندات الدين ذات السعر الثابت والمتغير:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
مصنفة Aaa إلى Aa3	**٢,٦٤١,٧٠٢**	٧٦٦,٥٣٣
مصنفة A1 إلى A3	**٢,٣٤٥,٦٩٣**	٢,٥٠٠,٤٤٧
مصنفة Baa1 إلى Baa3	**٣٦٢,٦٤٠**	٨٩٦,٧٣١
مصنفة ما دون Baa3 أوغير مصنفة - حكومية	**٢,٨٨٥,٢٧٣**	٥٦٧,٨٣٤
مصنفة ما دون Baa3 - أخرى	**٤٢٠,٥١٧**	١٣٦,٨٥٦
	---	---
	٨,٦٥٥,٨٢٥	٤,٨٦٨,٤٠١
	=======	=======

تمثل التصنيفات اعلاه التصنيفات المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني بحسب إرشادات بازل ٣.

١١ الإستثمار في شركة زميلة

تم تطبيق محاسبة حقوق الملكية باستخدام المعلومات الادارية المتوفرة بتاريخ اعداد البيانات المالية.

فيما يلي المعلومات المالية المجمعة للشركة الزميلة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير	**٨٨,٥١٤**	٨٥,١٢٧
الحصة من أرباح الشركة الزميلة	**١١,٥٢٩**	٥,٩٩١
توزيعات ارباح مستلمة	**(٣,٩٩٢)**	(٢,٦٦١)
الحصة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من الشركة الزميلة	**(٦٠٤)**	(٣١٠)
التغيرات الأخرى في حقوق الملكية	**(٣٩٦)**	٣٦٧
	---	---
في ٣١ ديسمبر	**٩٥,٠٥١**	٨٨,٥١٤
	======	======

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات	**١,٥٤١,١٨٩**	١,٤٠٦,٩٤٩
المطلوبات	**١,٠٠٥,٦٩٠**	٩٠٨,٢٨١
	---	---
صافي الموجودات	**٥٣٥,٤٩٩**	٤٩٨,٦٦٨
	---	---
الإيرادات	**٨٤,٨٩٨**	٦٥,٩٦١

١٢ العقارات الاستثمارية، بالصافي

كانت الحركة في العقارات الاستثمارية خلال السنة كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة		
في ١ يناير	**٣٤٧,٨٩٩**	٣٥٩,٠٠٤
الإضافات	**-**	٥٨٥
المحول من الممتلكات والمعدات	**٨,٦٨٠**	١٥,٠١٠
الإستبعادات	**-**	(٢٦,٧٠٠)
في ٣١ ديسمبر	**٣٥٦,٥٧٩**	٣٤٧,٨٩٩
الاستهلاك		
في ١ يناير	**١٥٦,٤٣٠**	١٦٠,١٠٨
المحمل على السنة	**٤,٠٥١**	٤,٦٥٥
المحول من الممتلكات والمعدات	**٤,٦٩٢**	١١,٢٣٤
الإستبعادات	**-**	(١٩,٥٦٧)
في ٣١ ديسمبر	**١٦٥,١٧٣**	١٥٦,٤٣٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر:	**١٩١,٤٠٦**	١٩١,٤٦٩

تتألف العقارات الإستثمارية من الأبنية. بلغت إيرادات الإيجارات من العقارات الإستثمارية والمؤجرة كإيجار تشغيلي في الإيرادات الأخرى ١٤,٢ مليون درهم (٢٠٢٠: ١٥,٣ مليون درهم).

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ٢٦١,٩ مليون درهم. لقد تم تصنيف العقارات الاستثمارية ضمن المستوى ٣ من مستويات قياس القيمة العادلة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قامت المجموعة بإجراء تقييمات خارجية لجميع العقارات الاستثمارية. يتم التقييم من قبل مقيمين محترفين يحملون مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. استندت التقييمات إلى الدخل (الاستثمار) والسوق كطريقة للتقييم. ومن أجل تقييم العقارات الاستثمارية، يتم استخدام دخل الإيجار ودخل الإيجار المقدر للسوق. إن أية حركة جوهرية في الافتراضات المستخدمة للتقييم العادل للعقارات الاستثمارية مثل العوائد ونمو الإيجارات ونسبة العقارات الشاغرة... إلخ. يتوقع أن ينتج عنها قيمة عادلة تختلف بشكل جوهري (أقل أو أعلى) لهذه الموجودات. قامت المجموعة بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ لا شيء (٢٠٢٠: لا شيء).

١٣ الممتلكات والمعدات

	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢١	٢٩٢,٥٣٥	٤١,٩٧٦	٤٩٢,٨٠٥	٢٢,٢٢٦	٨٤٩,٥٤٢
إضافات خلال السنة	١٥٨	٢٩٧	١,٦٧٠	٥١,٣٦٧	٥٣,٤٩٢
التحويلات	(٥,٥٦٤)	٣٧٩	٢٢,٤٦١	(٢٥,٩٥٦)	(٨,٦٨٠)
استبعادات / مشطوبات	-	-	(٨,٩٣١)	(٤,٤٦٤)	(١٣,٣٩٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٨٧,١٢٩	٤٢,٦٥٢	٥٠٨,٠٠٥	٤٣,١٧٣	٨٨٠,٩٥٩
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠٢١	١٣٨,٣٣٦	٣٣,١٥٧	٣٨٨,٠٢٤	-	٥٥٩,٥١٧
التحويلات	(٤,٦٩٢)	-	-	-	(٤,٦٩٢)
المحمل على السنة	٢,٤١٨	١,٤١٢	٢١,٧٦٤	-	٢٥,٥٩٤
على الاستبعادات	-	-	(٨,٨٨٥)	-	(٨,٨٨٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٣٦,٠٦٢	٣٤,٥٦٩	٤٠٠,٩٠٣	-	٥٧١,٥٣٤
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥١,٠٦٧	٨,٠٨٣	١٠٧,١٠٢	٤٣,١٧٣	٣٠٩,٤٢٥

	الأراضي المملوكة والمباني ألف درهم	التحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	الأثاث والمعدات والسيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢٠	٣١٢,١٤٧	٤٩,٦٧٣	٤٥٦,٨٣٤	١٣,٠٩١	٨٣١,٧٤٥
إضافات خلال السنة	٥٣١	٥٢٥	٧,٥٦٦	٤٠,٨٧٩	٤٩,٥٠١
التحويلات	(١٤,٣٩٢)	(٦١٨)	٢٨,٩٤٤	(٢٨,٩٤٤)	(١٥,٠١٠)
استبعادات / مشطوبات	(٥,٧٥١)	(٧,٦٠٤)	(٥٣٩)	(٢,٨٠٠)	(١٦,٦٩٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩٢,٥٣٥	٤١,٩٧٦	٤٩٢,٨٠٥	٢٢,٢٢٦	٨٤٩,٥٤٢
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠٢٠	١٤٧,٣٨٤	٣٩,٦٧٩	٣٧١,٠٩٩	-	٥٥٨,١٦٢
التحويلات	(١٠,٧٧١)	(٤٦٣)	-	-	(١١,٢٣٤)
المحمل على السنة	١,٧٢٣	١,٤١٧	٢٠,٠٨٩	-	٢٣,٢٢٩
على الاستبعادات	-	(٧,٤٧٦)	(٣,١٦٤)	-	(١٠,٦٤٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٣٨,٣٣٦	٣٣,١٥٧	٣٨٨,٠٢٤	-	٥٥٩,٥١٧
صافي القيم الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٥٤,١٩٩	٨,٨١٩	١٠٤,٧٨١	٢٢,٢٢٦	٢٩٠,٠٢٥

قامت المجموعة بتقييم اذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة أصل واستنتجت عدم وجود مؤشر لإنخفاض القيمة.

١٤ الموجودات الأخرى، بالصافي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد مدينة	**٣٤٨,٨٥٠**	٤٨٢,٠٠٧
ذمم مدينة ومدفوعات مقدماً	**٤٧٥,٦٩٨**	٣٥٩,١٢٨
القيمة السوقية الموجبة للمشتقات (إيضاح ٣١)	**٦٦٦,٧٠٩**	٨٧٤,٨٥٧
ممتلكات مستحوذة من خلال سداد ديون- متاحة للبيع، بالصافي	**١,٥٢٩,٣٥٣**	١,١٧٠,٤٢٧
	----------	----------
	٣,٠٢٠,٦١٠	٢,٨٨٦,٤١٩
	========	========

خلال السنة تم استقطاع مخصصات لخسائر انخفاض القيمة بلغت ٤٠,٩ مليون درهم (٢٠٢٠: ١٧,١ مليون درهم) للمتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون.

١٥ المستحق للبنوك

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع متداولة وودائع تحت الطلب	**٢٠٨,٠٤٨**	٨٨,٨٦٣
قروض لأجل	**٥,٩١٢,١٦٦**	٤,٦٩٣,٨٨٦
	----------	----------
	٦,١٢٠,٢١٤	٤,٧٨٢,٧٤٩
	=======	=======

١٦ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء

	٢٠٢١	٢٠٢٠
ودائع العملاء	**ألف درهم**	ألف درهم
حسابات جارية وتحت الطلب	**٢٧,٦٩٢,١٧١**	٢١,٦٦٨,٥٣٩
حسابات توفير	**٤,١٨٨,٢٥٩**	٣,٤١٠,١٦٥
ودائع لأجل	**٣٣,٦٨٩,٣٧١**	٢٨,٤٠٣,٦١٨
	----------	----------
	٦٥,٥٦٩,٨٠١	٥٣,٤٨٢,٣٢٢
	----------	----------
الودائع الإسلامية للعملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	**٤,٨٨١,٤٣٩**	٣,٢٦٧,٥٩٠
حسابات توفير مضاربه	**٥٨٨,٢٦٢**	٥٧١,٢٣٢
ودائع استثمارية ووكالة	**١١,٦٨٢,١٦٧**	١٢,٤٢٩,٦٨٩
	----------	----------
	١٧,١٥١,٨٦٨	١٦,٢٦٨,٥١١
	----------	----------
	----------	----------
إجمالي ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**٨٢,٧٢١,٦٦٩**	٦٩,٧٥٠,٨٣٣
	=========	=========

١٦ ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء (تابع)

	٢٠٢١	٢٠٢٠
حسب القطاع:	**ألف درهم**	ألف درهم
حكومية	**١٧,٥٨٢,٥٣٩**	١٥,٦٣٤,٣٦٧
شركات	**٣٧,٤٣٥,٤٥٧**	٣٥,٥٥٥,٠٧٨
أفراد	**٢٧,٧٠٣,٦٧٣**	١٨,٥٦١,٣٨٨
	---	---
	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٦٩,٧٥٠,٨٣٣
	========	========

١٧ سندات و قروض متوسطة الأجل

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	**تغيرات نقدية ألف درهم**	**تغيرات غير نقدية ألف درهم**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم**
القرض الجماعي	١٧-١	٦٢٠,٨١٨	**-**	**١,٠٣٤**	**٦٢١,٨٥٢**
إتفاقيات إعادة الشراء -١	١٧-٢	٥٥١,٤٤٢	**-**	**-**	**٥٥١,٤٤٢**
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	١٧-٢	٥٩١,٧٩٩	**(٥٩١,٧٩٩)**	**-**	**-**
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	١٧-٢	-	**١,١٣٥,٧٢١**	**-**	**١,١٣٥,٧٢١**
سندات يورو متوسطة الأجل	١٧-٣	-	**٢٧٥,٤٧٥**	**-**	**٢٧٥,٤٧٥**
المجموع		١,٧٦٤,٠٥٩	**٨١٩,٣٩٧**	**١,٠٣٤**	**٢,٥٨٤,٤٩٠**

		٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف درهم	تغيرات نقدية ألف درهم	تغيرات غير نقدية ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم
القرض الجماعي	١٧-١	٦١٩,٩١٢	-	٩٠٦	٦٢٠,٨١٨
إتفاقيات إعادة الشراء -١	١٧-٢	٥٥١,٤٤٢	-	-	٥٥١,٤٤٢
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	١٧-٢	٥٩١,٧٩٩	-	-	٥٩١,٧٩٩
سندات يورو متوسطة الأجل	١٧-٣	١,٤٦٧,٩١٩	(١,٤٦٩,٢٠٠)	١,٢٨١	-
المجموع		٣,٢٣١,٠٧٢	(١,٤٦٩,٢٠٠)	٢,١٨٧	١,٧٦٤,٠٥٩

١٧-١ *القرض الجماعي*

في أغسطس ٢٠١٩، قامت المجموعة بالدخول في اتفاقية قرض مشترك تبلغ قيمته ١٧٠ مليون دولار أمريكي (٦٢٤,٤ مليون درهم) وتم تسعير هذا القرض بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ستة أشهر زئدا ١٣٥ نقطة أساس لمدة استحقاق تبلغ ٥ سنوات مع وجود خيار تجديد القرض على اساس نصف سنوي وتنتهي فترة استحقاقه التعاقدية في اغسطس ٢٠٢٤.

١٧-٢ *اتفاقيات إعادة شراء*

دخلت المجموعة في عدة معاملات إعادة شراء للحصول على تمويل مقابل بيع سندات دين. فيما يلي تفاصيل معاملات إعادة الشراء:

	تاريخ الشراء	**تاريخ الإستحقاق**	**المبلغ (مليون دولار امريكي)**	**المبلغ (مليون درهم)**
إتفاقيات إعادة الشراء -١	يوليو ٢٠١٢	يوليو ٢٠٢٢	١٥٠,١	٥٥١,٤
إتفاقيات إعادة الشراء -٢	يونيو ٢٠١٦	يوليو ٢٠٢١	١٦١,١	٥٩١,٨
إتفاقيات إعادة الشراء -٣	يونيو ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٦	٣٠٩,٢	١,١٣٥,٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت القيمة العادلة لسندات الدين المرهونة مقابل اتفاقيات اعادة الشراء ما مقداره ٢,٠٩٥,٩ مليون درهم (٥٧٠,٦ مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١,٤٥٥,٧ مليون درهم (٣٩٦,٣ مليون دولار أمريكي)).

١٧ سندات و قروض متوسطة الأجل (تابع)

١٧-٣ *سندات متوسطة الأجل*

في نوفمبر ٢٠١٥، أصدر البنك سندات تجارية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار امريكي (١,٤٦٩,٢ مليون درهم) ، وتم تسعير هذه السندات بنسبة ٤ بالمائة بمعدل ثابت ولقد استحقت هذه السندات قي ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠.

في يوليو ٢٠٢١، أصدر البنك سندات تجارية بقيمة ٥٠ مليون دولار امريكي (١٨٣,٧ مليون درهم)، وتم تسعير هذه السندات بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ثلاثة أشهر زئدا ١٣٠ نقطة أساس وتستحق هذه السندات في ٨ يوليو ٢٠٢٦.

في سبتمبر ٢٠٢١، أصدر البنك سندات تجارية بقيمة ٢٥ مليون دولار امريكي (٩١,٨ مليون درهم)، وتم تسعير هذه السندات بنسبة سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور) لمدة ثلاثة أشهر زئدا ١٣٠ نقطة أساس وتستحق هذه السندات في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦.

١٨ المطلوبات الأخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد دائنة	**٢٢٣,٠١٢**	٣٧٩,٢٤٣
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٥٤,١٩٠**	٤٩,٩٤١
ذمم دائنة	**٤٢٥,٤١٩**	٥٠٧,٠٢٤
مصروفات مستحقة	**١٣٦,٨٦٥**	١٢٥,٨٧٤
شيكات إدارية	**٤٤١,٢٩٠**	٢٢١,٠٧٧
دخل رسوم غير مكتسبة وحسابات دائنة برسم التحصيل	**٤٩,٤٩٣**	٥٩,٦١٧
القيمة السوقية السالبة للأدوات المشتقة (إيضاح ٣١)	**٥٤٧,٥٣٠**	٧٩٥,٠٨١
	١,٨٧٧,٧٩٩	٢,١٣٧,٨٥٧

بناءً على حساب الالتزامات الاكتوارية لاستحقاقات التقاعد للموظفين، بلغت الالتزمات ضمن جدول الامتيازات المعرفة ٥٤,٢ مليون درهم (٢٠٢٠: ٤٩,٩ مليون درهم). بلغت الخسائر الاكتوارية ٢,٤ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: خسائر ٢,٩ مليون درهم) تم الاعتراف بها مباشرة في الدخل الشامل الأخر ضمن الخسائر الاكتوارية المترتبة على استحقاقات التقاعد.

يوضح الجدول ادناه الحركة في مكافأة نهاية الخدمة للموظفين:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
الأرصدة كما في ١ يناير	**٤٩,٩٤١**	٥٠,٨٢٦
المصروف خلال السنة	**١٠,٣٩٧**	٧,٩٦٥
خسائر اكتوراية في الإيرادات الشاملة الأخرى	**٢,٣٦٧**	٢,٩١٦
المكافأت المدفوعة والتعديلات خلال السنة	**(٨,٥١٥)**	(١١,٧٦٦)
الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر	**٥٤,١٩٠**	٤٩,٩٤١

١٩ حقوق المساهمين

١٩-١ رأس المال
يتألف رأسمال الأسهم العادية المدفوع والمصرح به بالكامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهم عادي قيمة كل سهم ١ درهم *(٢٠٢٠: ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهم قيمة كل سهم ١ درهم)*. لم يكن هناك أي تغير في رأسمال الأسهم العادية المصرح به خلال السنة. في الجمعية العمومية المنعقدة في ١١ مارس ٢٠٢٠ وافق المساهمون على السماح لتملك الأجانب في رأس مال البنك لغاية ٤٠% بعد الحصول على الموافقة من الهيئات التنظيمية. أتم البنك جميع المتطلبات التنظيمية في ١٤ يونيو ٢٠٢٠ وتم السماح للأجانب بتداول أسهم البنك.

١٩-٢ سندات راس المال الشق الأول
في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠ أصدرت المجموعة سندات رأس المال من الشق الأول بلغت ٦٠٠ مليون دولا أمريكي (٢,٢٠٣,٨ مليون درهم) وبسعر فائدة سنوي مقداره ٦,٠٠%. ان هذه السندات غير قابلة للاستدعاء لمدة ٦ سنوات و هي مدرجة في يورونكست دبلن و ناسداك دبي.

سندات رأس المال من الشق الأول هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة. تحتفظ المجموعة بحق عدم سداد أي عائد بناءً على تقديرها الخاص. لا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالعائد، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد العائد حالة من حالات العجز عن السداد.

ان المعالجة المحاسبية لهذه السندات هي بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ عرض الأدوات المالية. بحسب هذا المعيار ان هذه السندات تصنف كأداة حقوق ملكية وأن الفوائد التي تدفع على هذه السندات تحتسب كخصم من الأرباح المستبقاة. كما ان المعالجة المحاسبية لتكلفة قيد هذه السندات تحتسب كخصم من حقوق الملكية. ان هذه التكاليف هي تكاليف إضافية مرتبطة مباشرة بقيد يخص حقوق الملكية وإلا كان من الممكن تجنبه.

١٩-٣ الاحتياطي القانوني والنظامي
وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة وبالتوافق مع القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأس المال. خلال السنة الحالية تم تحويل مبلغ ٨٠ ألف درهم إلى الاحتياطي القانوني والنظامي (٢٠٢٠: لا شيء) لبلوغ الحد الأدنى المطلوب بحسب المتطلبات التنظيمية. إن الاحتياطي القانوني والنظامي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي يسمح بها القانون ذو الصلة.

١٩-٤ الاحتياطي العام
ان النظام الأساسي للمجموعة الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ٢٦ يونيو ٢٠١٦ قد الغى متطلبات الاحتياطي العام. وبناء عليه من غير المطلوب تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. ان النظام الأساسي السابق للمجموعة يتطلب تحويل ١٠% كحد ادنى من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأس المال. أن الاحتياطي العام يمكن استخدامه فقط بقرار من مجلس الإدارة.

١٩-٥ الاحتياطي الرأسمالي
يمثل هذا الاحتياطي القيمة الأساسية لأرض المبنى الرئيس للبنك ، كما ان هذا الاحتياطي قابل للتوزيع على المساهمين.

١٩-٦ احتياطي القيمة العادلة
تمثل صافي التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والأدوات المشتقة المصنفة كأدوات تغطية للتدفقات النقدية التي تحتفظ بها المجموعة كما في تاريخ التقرير وأرباح تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين حتى يتم تحقيقه.

١٩-٧ التوزيعات المقترحة
كما في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، اقترح مجلس الإدارة توزيعات ارباح نقدية بنسبة ٢٥,٨٨% (٢٠٢٠: ٢٠,٠%).

٢٠ دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي

	٢٠٢١	٢٠٢٠
دخل الفوائد	**ألف درهم**	ألف درهم
قروض وتسليفات	**٢,١٩٨,٠٠٣**	٢,٢٣١,١٩٠
شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي	**٩,٠٢٦**	٣٨,٣٧٤
المستحق من البنوك	**٩٨٧**	٥,٧١٧
الأوراق المالية الاستثمارية		
- سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**١٢٨,٦١٨**	١٦٢,٢٣٨
- سندات دين بالتكلفة المطفأة	**٥,٥٥٨**	-
	٢,٣٤٢,١٩٢	٢,٤٣٧,٥١٩
الدخل من التمويل الإسلامي		
مرابحة وتورق	**١٢٤,٥٩٣**	١٥٥,٦٢٦
اجارة	**٢٢٢,٣٦٢**	٢٧٢,٢١٥
	٣٤٦,٩٥٥	٤٢٧,٨٤١
إجمالي دخل الفوائد والدخل من التمويل الإسلامي	**٢,٦٨٩,١٤٧**	٢,٨٦٥,٣٦٠

يتم احتساب دخل الفوائد بإستخدام معدلات الفائدة الفعلية.

٢١ مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
مصروفات الفوائد	**ألف درهم**	ألف درهم
المستحق للبنوك	**٢٢,٢١٩**	١٧,٦٨٤
ودائع العملاء	**٣٦٢,٣٨١**	٥٩٤,٢١٨
سندات وقروض متوسطة الأجل	**٧١,٦٨٦**	١٥٨,٥٠٢
	٤٥٦,٢٨٦	٧٧٠,٤٠٤
التوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية		
الودائع الإسلامية للعملاء	**١٥٤,٩٧٢**	٢٠٨,٤٠٣
	١٥٤,٩٧٢	٢٠٨,٤٠٣
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	**٦١١,٢٥٨**	٩٧٨,٨٠٧

إن التوزيعات على المودعين تمثل الحصة من الدخل المخصصة إلى مودعي الودائع الإسلامية لدى المجموعة. وتتم الموافقة على التخصيص والتوزيع من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى المجموعة.

٢٢ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة الإقراض	**٢٧٣,٩٢٨**	٢١٥,٦٩٤
أنشطة التمويل التجاري	**١٨٧,٤١٥**	١٩٠,٨٩٤
أنشطة العمليات والحسابات	**٢٩٧,٥٧٧**	٢٥٣,١٥٧
دخل بطاقات الإئتمان وعمولات وساطة	**٢٤٩,٢٩٢**	١٠٥,٨٣٤
	---	---
	١,٠٠٨,٢١٢	٧٦٥,٥٧٩
مصروفات بطاقات الائتمان وعمولات الوساطة	**(٢٦٥,٧٩٠)**	(١١٤,٢٩٦)
	---	---
	٧٤٢,٤٢٢	٦٥١,٢٨٣
	=======	=======

٢٣ صافي الأرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
صافي الأرباح المحققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**٣,٤٥٢**	٢,٠٤٨
الأرباح غير المحققة من الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	٢٢,٥٧٨
	---	---
	٣,٤٥٢	٢٤,٦٢٦
	====	====

٢٤ دخل أخر

يتضمن الدخل الأخر دخل إيجارات من العقارات الاستثمارية والممتلكات المستحوذة من خلال سداد ديون بلغت ٤١,٧ مليون درهم (٢٠٢٠: ٣٢,٦ مليون درهم) وارباح من بيع عقارات أستثمارية أو ممتلكات محتفظ بها للبيع مستحوذة من خلال سداد ديون بلغت ٢ مليون درهم (٢٠٢٠: ١٥,٧ مليون درهم).

٢٥ مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى

في عام ٢٠٢١ بلغت مصروفات الموظفين٥٥٧,٦ مليون درهم *(٢٠٢٠: ٥٥٥,٩ مليون درهم) والمصروفات الأخرى بلغت ٢٧١,٦ مليون درهم (٢٠٢٠: ٢١٥,٧ مليون درهم)، وتشتمل المصروفات الأخرى على المصاريف الإدارية والعمومية، المصاريف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والبالغة ٢,٩ مليون درهم (٢٠٢٠: ٥ مليون درهم)*. كما وتشتمل على المصاريف لاعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والبالغة ٣,٣ مليون درهم (٢٠٢٠: ٢,٨مليون درهم) لقاء اتعابهم لحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

٢٦ الإلتزمات الإيجارية

المجموعة كمستأجر

تشتمل مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى على مصروفات متعلقة بإيجارات البنك والبالغة ١٠,٦ مليون درهم *(٢٠٢٠: ٩,٧ مليون درهم)*. فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية الغير قابلة للإلغاء كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
أقل من سنة	**٧,١٤٨**	٧,٥٦٤
من سنة إلى خمس سنوات	**-**	١,٥٣٢
	---	---
	٧,١٤٨	٩,٠٩٦
	=====	=====

٢٧ الربح الاساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم من خلال قسمة الأرباح الصافية للمجموعة (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة وتكلفة المعاملة على سندات رأس المال الشق الأول) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والبالغ ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهماً عادياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢,٨٠٢,٧٣٣,٩٦٨ سهماً).

	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
صافي أرباح للسنة	**١,٤٥٠,٥٢٢**	١,١٢٠,٠٩٨
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(١٣٢,٢٢٨)**	-
خصم: تكلفة قيد المعاملة على سندات رأس المال الشق الأول	**(١,٥٤٣)**	(٧,٩٥٠)
صافي الربح المعدل للسنة	**١,٣١٦,٧٥١**	١,١١٢,١٤٨
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (ألف درهم)	**٢,٨٠٢,٧٣٤**	٢,٨٠٢,٧٣٤
الأرباح المعدلة للسهم (درهم)	**٠,٤٧**	٠,٤٠

ان الربح المخفض للسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يساوي الربح الأساسي للسهم حيث لم يكن هناك إصدار أسهم يؤثر على الربح للسهم عند تنفيذه.

٢٨ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله المدرج ضمن بيان التدفقات النقدية الموحد من مبالغ بيان المركز المالي الموحد التالية:

	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٧٩٦,١٠٤**	٧٣٩,٧٢٦
الاحتياطي القانوني والأرصدة الأخرى لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	**٣,٠٧١,٤٨٥**	٣,٠٧٣,٠١٧
شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي	**١٠,٨٠٠,٠٠٠**	٩,٣٥٠,٠٠٠
المستحق من البنوك	**٣,١٥٦,٦٥٥**	٤,٢٢٠,٣١٨
	----------	----------
	١٧,٨٢٤,٢٤٤	١٧,٣٨٣,٠٦١
ناقصا: الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي	**(٣,٠١٦,٣٤٨)**	(٢,٤٢٠,٩٣٤)
ناقصا: شهادات إيداع متداولة لدى المصرف المركزي بفترة استحقاق تعاقدي اكثر من ثلاثة أشهر	**-**	(٣٥٠,٠٠٠)
ناقصا: المستحق من البنوك بفترة استحقاق تعاقدي اصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**(٧٣٥,٠٥٩)**	(٣٤٠,٢٧٨)
ناقصا: المستحق للبنوك بفترة إستحقاق تعاقدي أصلي أقل من ثلاثة أشهر	**(١,٠٥٢,٣٩٨)**	(٩٤٢,١٤٠)
	----------	----------
	١٣,٠٢٠,٤٣٩	١٣,٣٢٩,٧٠٩
	========	========

٢٩ المطلوبات الطارئة والالتزامات

تمثل المطلوبات الطارئة التزامات ائتمانية بمنح اعتمادات مستندية وضمانات وهي مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. وتمثل الالتزامات الغير مسحوبة قيمة التزامات المجموعة بخصوص التسهيلات الائتمانية المعتمدة وغير المسحوبة. وتمثل مبالغ المطلوبات الطارئة الحد الأقصى للخسارة المحاسبية التي قد يتم الاعتراف بها في تاريخ الميزانية العمومية في حالة اخفاق الأطراف الأخرى تماماً في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لما هو متعاقد عليه.

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات الطارئة:		
اعتمادات مستندية	**٢,٩٦١,٦٤٠**	٢,٨٨٣,٤٦٥
ضمانات	**١١,٠٩٨,٦٣٩**	١١,١٠٤,٩٢٣
	----------	----------
	١٤,٠٦٠,٢٧٩	١٣,٩٨٨,٣٨٨
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**١٧,٧١٤,٨٥١**	١٤,٥١٨,٦٩٠
الإلتزامات الرأسمالية:		
التزامات المصاريف الرأسمالية	**٤٤,٦٣٦**	٢٠,٢٤١
	----------	----------
إجمالي المطلوبات الطارئة والإلتزامات	**٣١,٨١٩,٧٦٦**	٢٨,٥٢٧,٣١٩
	=========	========

خلال دورة الأعمال الطبيعة، تم رفع بعض المطالبات القانونية بواسطة البنك او على البنك. غير انه بناء على تقييم الإدارة لا يوجد تأثير مادي على النتائج المالية للبنك لأي من هذه المطالبات القانونية.

يلتزم البنك بجميع القوانين ذات العلاقة والتي تحكم اعماله ولا يوجد لدى البنك اي علم بأية مخالفات أو غرامات مادية تستحق الإفصاح عنها في البيانات المالية.

٣٠ الموجودات الائتمانية نيابة عن العملاء

بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة ائتمانية نيابة عن العملاء مبلغ ٨,١٥١,٣ مليون درهم (٢٠٢٠: ٥,٨٣٧,٩ مليون درهم).

٣١ الأدوات المشتقة

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ الميزانية العمومية سوياً مع المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لفترات الاستحقاق. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات التابعة للأدوات المشتقة وتعد الأساس الذي يتم بناءاً عليه قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. تحدد القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وبالتالي فإنها لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أو لمخاطر السوق. تقتصر مخاطر الائتمان على القيمة العادلة الموجبة ان وجدت، ان القيمة السوقية الموجبة وأيضا مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك مرتبطة بمركزها الدائن.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات تغطية التدفقات النقدية							
مبادلة أسعار العملات	٦٠١	٢,٢٤٢	٦٢,٣٨٤	٦٢,٣٨٤	-	-	-
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٢,١٦٤	٣,٩٥٩	١٥٧,٠٦٤	-	-	١٢٠,٣٣٤	٣٦,٧٣٠
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة أسعار الفائدة	٥٢١,٤٤١	٤٢١,٧٥٨	٢٦,٢٤٧,٠٥٧	٣٨٧,٦٠٧	١,١٧٩,٠٣٤	٨,٥٢٦,٧٦٩	١٦,١٥٣,٦٤٧
عقود صرف العملات	٧٨,٦٢٤	٥٦,١١٤	٩,٠٤٩,٣٨٠	٤,٥٤٥,٢١٨	٤,٣٧٢,٥٥٩	١٣١,٦٠٣	-
خيارات العملات	٥٠,١٤٤	٥٠,١٣١	٥,١٨٧,٢٩٤	٨٣,٠٠٠	٧٨٧,٠٣٨	٤,٣١٧,٢٥٦	-
خيارات أسعار الفائدة	١٣,٧٣٥	١٣,٣٢٦	١,٥٦٨,٩٢٤	-	٢٣٣,٦٥١	١,٠٠٨,٨٢٣	٣٢٦,٤٥٠
	٦٦٦,٧٠٩	٥٤٧,٥٣٠	٤٢,٢٧٢,١٠٣	٥,٠٧٨,٢٠٩	٦,٥٧٢,٢٨٢	١٤,١٠٤,٧٨٥	١٦,٥١٦,٨٢٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات تغطية التدفقات النقدية							
مبادلة أسعار العملات	-	٦,٤١٤	٦٧,٧٢٨	-	-	٦٧,٧٢٨	-
أدوات تغطية القيمة العادلة							
مبادلة أسعار الفائدة	٤٦٨	٨,٤٥٣	٢٧٩,٧٥٣	-	-	٢٤٣,٠٢٣	٣٦,٧٣٠
عقود صرف عملات أجنبية آجلة ومشتقات اخرى							
مبادلة اسعار الفائدة	٧٥٨,٢٠٥	٦٦٩,٤٧٨	٢٣,٧٠٨,٨٢٨	-	٧١٩,٥٤٣	١٠,٢٥٣,٣٢٠	١٢,٧٣٥,٩٦٥
عقود صرف العملات	٥٠,٨٦٩	٤٦,٢٥٩	٩,٧٩٥,٢٣٨	٥٨٧,٨٦٩	٧,٨٤٠,٩٠٢	١,٣٦٦,٤٦٧	-
خيارات العملات	٥٦,٥٣٩	٥٦,٥٠٦	٢,٢٠٧,٩٧٩	-	٤٦١,٦٠٣	١,٧٤٦,٣٧٦	-
خيارات أسعار الفائدة	٨,٧٧٦	٧,٩٧١	١,٠٩٩,٤٨٥	-	-	٧٧٣,٠٣٥	٣٢٦,٤٥٠
	٨٧٤,٨٥٧	٧٩٥,٠٨١	٣٧,١٥٩,٠١١	٥٨٧,٨٦٩	٩,٠٢٢,٠٤٨	١٤,٤٤٩,٩٤٩	١٣,٠٩٩,١٤٥

٣٢ التحليل القطاعي

يرتكز التقسيم الأساسي لقطاعات الأعمال على الطريقة التي تدير بها المجموعة عملياتها و هيكلية التقارير الداخلية لدى المجموعة ، والتي يتم مراجعتها بصورة منتظمة من قبل اللجنة التنفيذية من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أداؤها. خلال العام، كان هناك تغيير لهيكلية الأعمال ولتوزيع المحفظة على قطاعات الأعمال. وقد حصل هذا التغيير لتسهيل توزيع العملاء ما بين الأعمال المصرفية المؤسسية والأعمال المصرفية للشركات الكبرى، حيث يكون تركيز الأولى على المفهوم المستحدث للأعمال المصرفية المؤسسية في حين تركز الأخرى على الشركات الإقليمية. وبناء عليه تم إعادة عرض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع العرض الحالي.

تدفع وتستلم قطاعات الأعمال فوائد إلى ومن الخزينة المركزية لتعكس توزيعات تكاليف التمويل. يتم تحميل الفائدة أودفعها إلى قطاعات الأعمال والفروع لتتطابق مع التمويل على أسعار تحويل الأموال التي تساوي تقريبا تكلفة التمويل.

قطاعات الأعمال

الأعمال المصرفية المؤسسية	تشتمل على القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع ومنتجات التمويل التجاري وحلول التجارة الإلكترونية لعملاء البنك من المؤسسات (متضمنة المؤسسات الحكومية).
الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	تشتمل على القروض وتمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري ومنتجات الودائع إلى العملاء من الشركات الكبيرة .
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على حسابات جارية وحسابات إدخار سهلة الاستخدام وحسابات ودائع ذات سعر ثابت و قروض شخصية و تسهيلات سحب على المكشوف و تمويل سيارات و منتجات رهن عقاري و تسهيلات قروض و تسهيلات ائتمانية أخرى إلى العملاء ذات الأعمال الصغيرة والعملاء من الأفراد.
التجارة والأعمال الأخرى	يتولى هذا القطاع ترتيبات ومعاملات إدارة الميزانية العمومية بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة والتعاملات في الأدوات المشتقة لغرض المتاجرة وإدارة المخاطر.

القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في نطاق جغرافي واحد وهو دولة الإمارات العربية المتحدة.

	الأعمال المصرفية المؤسسية	الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	الأعمال المصرفية للأفراد	التجارة والأعمال الأخرى	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
الموجودات	٣٢,٧٩٣,٨٩٨	٤٠,٧٤٤,٣١٢	١٣,٢٩١,٦٤٩	٢٧,٣٨٢,٧٣٧	١١٤,٢١٢,٥٩٦
المطلوبات	٤٤,٥٧٤,٦١٠	١٥,١٤٤,٩٧٠	٣١,٦١٣,١٧١	٩,٣١٢,٦٣١	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
الموجودات	٢٨,١١١,٣١٤	٣٦,٥٧٨,٥٣٩	٨,٨٣٢,٧٤٢	٢٣,٨٣٨,٩٦٥	٩٧,٣٦١,٥٦٠
المطلوبات	٣٤,٤٧٦,٣٧٥	١٤,٠٧٤,٠١١	٢٨,٤٠١,٢٢٨	٧,٤٥٦,٢١١	٨٤,٤٠٧,٨٢٥

٣٢ التحليل القطاعي (تابع)

	الأعمال المصرفية المؤسسية	الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	الأعمال المصرفية للأفراد	التجارة والأعمال الأخرى	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٦١٩,٠٧٣	١,٠٩٠,٣٥٨	٥٧٤,٥٣٦	(٢٠٦,٠٧٨)	٢,٠٧٧,٨٨٩
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٢٧٠,٩٩٦	٢٦٥,٨٤٤	٤٠٩,١١٠	١٥٩,١٥٩	١,١٠٥,١٠٩
إجمالي الدخل التشغيلي	٨٩٠,٠٦٩	١,٣٥٦,٢٠٢	٩٨٣,٦٤٦	(٤٦,٩١٩)	٣,١٨٢,٩٩٨
المصروفات (إيضاح أ)	١٦٣,٩٨٤	١٤٤,٦٧١	٤٥٩,٩٩٥	٩٦,٤٠٨	٨٦٥,٠٥٨
صافي مخصصات انخفاض القيمة (إيضاح ب)	٢٥٩,٢١٩	٥٣٨,٧١٩	٢٨,٩٥٣	٤٠,٥٢٧	٨٦٧,٤١٨
	٤٢٣,٢٠٣	٦٨٣,٣٩٠	٤٨٨,٩٤٨	١٣٦,٩٣٥	١,٧٣٢,٤٧٦
صافي أرباح السنة	٤٦٦,٨٦٦	٦٧٢,٨١٢	٤٩٤,٦٩٨	(١٨٣,٨٥٤)	١,٤٥٠,٥٢٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
صافي دخل الفوائد و صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٥٩٨,٢٠٣	٩٦٦,٢٦٩	٥٧٢,١٨٣	(٢٥٠,١٠٢)	١,٨٨٦,٥٥٣
الدخل من غير الفوائد والدخل الآخر	٢٣٤,٨٥٨	٢٥٥,٩٢٣	٣٤٥,٠٤٣	٢٥٥,٨١٩	١,٠٩١,٦٤٣
إجمالي الدخل التشغيلي	٨٣٣,٠٦١	١,٢٢٢,١٩٢	٩١٧,٢٢٦	٥,٧١٧	٢,٩٧٨,١٩٦
المصروفات (إيضاح أ)	١٥٢,٢٤٧	١٢٨,٠٨٧	٤٤٠,٢٩٨	٨٦,٦٧٤	٨٠٧,٣٠٦
صافي مخصصات انخفاض القيمة (إيضاح ب)	٦١٨,٥٤١	٣٠٨,٥٧١	١١١,٩٩٦	١١,٦٨٤	١,٠٥٠,٧٩٢
	٧٧٠,٧٨٨	٤٣٦,٦٥٨	٥٥٢,٢٩٤	٩٨,٣٥٨	١,٨٥٨,٠٩٨
صافي أرباح السنة	٦٢,٢٧٣	٧٨٥,٥٣٤	٣٦٤,٩٣٢	(٩٢,٦٤١)	١,١٢٠,٠٩٨

(أ) تتضمن مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى والاستهلاك والإطفاء.
(ب) تتضمن مخصصات انخفاض القيمة على المستحق من البنوك والقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي والاستثمارات في الأوراق المالية والبنوك والموجودات الأخرى صافية من المبالغ المستردة.

فيما يلي تحليل لإجمالي الدخل التشغيلي لكل قطاع ما بين الدخل من الأطراف الخارجية والدخل ما بين القطاعات:

	الأطراف الخارجية		ما بين القطاعات	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأعمال المصرفية المؤسسية	٦٧١,٦١٨	٥٧٨,٧٦٤	٢١٨,٤٥١	٢٥٤,٢٩٧
الأعمال المصرفية للشركات الكبرى	١,٥٣٣,٨١٥	١,٥٢٢,١١٦	(١١٧,٦١٣)	(٢٩٩,٩٢٤)
الأعمال المصرفية للأفراد	٧٦٥,٦٠٨	٥٨٧,١٦٢	٢١٨,٠٣٨	٣٣٠,٠٦٤
التجارة والأعمال الأخرى	٢١١,٩٥٧	٢٩٠,١٥٤	(٢٥٨,٨٧٦)	(٢٨٤,٤٣٧)
إجمالي الدخل التشغيلي	٣,١٨٢,٩٩٨	٢,٩٧٨,١٩٦	-	-

٣٣ العمليات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تمتلك مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية ٢٠% من رأس مال البنك، ان مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية مملوكة بالكامل لحكومة دبي ("الحكومة").

تدخل المجموعة في معاملات مع مساهمي الأغلبية وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة لدى المجموعة وشركاتهم ذات العلاقة. يتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة المجموعة.

	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين		أطراف حكومية ذات علاقة		أطراف أخرى ذات علاقة	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	**٢٠٢١**	٢٠٢٠	**٢٠٢١**	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
المستحق من البنوك	**-**	-	**٩٩,٦٨٥**	١٣٨,٧٦٦	**-**	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي	**١٥٠,٢٠٨**	١٩٤,١٩٥	**١,٤٨٢,٣٥١**	١,٥٧٧,١٧٦	**٢,٤٢٧,٣٥٢**	١,٩٢٥,٢٦٤
الاستثمار في الأوراق المالية	**-**	-	**٥٦٥,٣٧٩**	٧١٥,٣٦٠	**-**	-
القبولات	**-**	-	**-**	-	**٥,٧٢١**	٤,٥٠٩
اعتمادات مستندية	**-**	-	**-**	-	**٤,٣١٩**	٣,٢٩٤
ضمانات	**-**	-	**٧٩,٧٧٨**	٢٠٧,٥٨٥	**٢٤,٥٧٦**	١٠١,٦١٩
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	**١١,٠٠١**	١٥,٧٠٧	**٧٩,٨٨٢**	٢٧٥,٤١٦	**٣٥٤,٠٣٧**	٢٢٦,٦٠٥
المستحق للبنوك	**-**	-	**٤٥٩,١٢٥**	-	**-**	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	**١١٤,٤٤٣**	١١٢,٢٦٤	**٦,٠٠٠,٤٠٩**	٤,٦٣١,٣٦٢	**٤٩١,٠٦٨**	٤٤٣,٨٤٠
دخل الفوائد والعمولات	**٦,٤٥٨**	٨,٣٨٧	**٣٩,٩٢٤**	٤١,٤٠٨	**٧٩,٠٤١**	٦٩,٦٩١
مصروفات الفوائد	**٢١٦**	٥٥٦	**٤٤,٤٠٥**	٦٦,٣٧٢	**٣,١٧٣**	٥,٢٥٥
توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركة الزميلة	**-**	-	**-**	-	**٣,٩٩٢**	٢,٦٦١

إن كبار موظفي الإدارة هم الأشخاص الذين تكون لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة المجموعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويشمل ذلك أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المجموعة (سواءً كان تنفيذياً أو غير ذلك).

تمثل الأطراف الأخرى ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا.

بلغت المصاريف لاعضاء مجلس الإدارة ٣,٣ مليون درهم (٢٠٢٠: ٢,٨ مليون درهم) لقاء اتعابهم لحضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

امتيازات كبار موظفي الإدارة	**٢٠٢١**	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
الرواتب	**٢٠,٣٩٢**	٢١,٥٩٩
امتيازات نهاية الخدمة	**٧٧١**	٨٣٩
امتيازات أخرى	**٤٠,٨٤١**	٢١,٣١٧
	=====	=====

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

٣٤-١ حوكمة المخاطر

ان مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول بصورة كاملة عن عمليات المجموعة واستقرار أوضاعها المالية، والتأكد من تلبية متطلبات ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وأصحاب المصلحة الأخرين. بما في ذلك المنظمين والمشرفين على القطاع المصرفي بالدولة. أن المجلس مسؤول عن التوجيه الإستراتيجي، والإشراف العام على الإدارة والرقابة الكافية مع الأخذ بعين الإعتبار الهدف الأساسي لإدامة النجاح والقيمة المستدامة للبنك. كما أن المجلس مسؤول أيضاً عن الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر وعن تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر لدى المجموعة وضمان متابعة ورقابة المخاطر بصورة فعالة والاحتفاظ بها ضمن الحدود الموضوعة، إن مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه الاستراتيجي، والإشراف الإداري والمراقبة الكافية مع الهدف النهائي المتمثل في تعزيز النجاح والقيمة طويلة الأجل للبنك. كما يكون المجلس أيضاً مسؤولاً عن وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى اعتماد كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

من أجل القيام بهذه المسؤولية بفاعلية تتم مساعدة مجلس الإدارة من قبل عدة لجان منبثقة عن المجلس وهي اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافأت.

كما وتقوم الإدارة العليا بإدارة المخاطر بشكل فاعل وبشكل أساسي من خلال قسم إدارة المخاطر وبإشراف من اللجنة التنفيذية ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان ولجنة المشاريع الاستثمارية ولجنة إدارة أمن مخاطر المعلومات ولجنة الإلتزام ولجنة الموارد البشرية ولجنة إدارة مخاطر العمليات.

٣٤-٢ البيئة الرقابية

(أ) قسم المخاطر لدى المجموعة

يتكون قسم المخاطر لدى المجموعة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ويشتمل دوره على ما يلي:

- وضع استراتيجية وسياسة وإطار عام لإدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات الأعمال؛
- تقديم الدعم إلى المجموعة لتنفيذ هذا الإطار؛
- جمع التحليلات الخاصة بتركزات وحساسية المخاطر في مختلف أقسام المجموعة؛
- العمل كمرجع فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالمخاطر والرقابة بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى الإدارة ومشاركة أفضل الممارسات وإجراء مراجعات خاصة بناءاً على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات؛
- إعادة الهيكلة المالية والتحصيلات وإدارة الأعمال والحوكمة؛ و
- تقديم تقييم مستقل حول إدارة المخاطر التي تنطوي عليها مجالات الأعمال والتصدي لها لضمان المحافظة عليها بأسلوب فعال.

(ب) قسم التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة بتقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول ملائمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة. كما يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات ذات طبيعة استشارية يتم تقديمها بصورة عامة بناءاً على طلب محدد من لجنة التدقيق أو الإدارة.

تتم إدارة هذا القسم من قبل المسؤول الرئيسي لقسم التدقيق الداخلي الذي يتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك يتبع إدارياً للرئيس التنفيذي للمجموعة.

لأداء دوره بشكل فاعل، يمتلك قسم التدقيق الداخلي استقلال تنظيمي عن الإدارة، وذلك بغرض تمكينه من التقييم المُطلق لأنشطة الإدارة والموظفين. إن ميثاق التدقيق الداخلي يمنحه حق الوصول الكامل والمطلق، في جميع الأوقات، لكافة الوثائق والسجلات والموظفين في المجموعة. علاوة على ذلك، لديه حق الوصول المباشر إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(ب) قسم التدقيق الداخلي (تابع)

لتحديد ما إذا كانت مهام التدقيق الداخلي تتم على نحو فعال، تقوم لجنة التدقيق بما يلي:
- تقييم مدى ملاءمة ميثاق التدقيق الداخلي مرة كل سنة؛
- تقييم مدى كفاية الموارد المتاحة، سواء من حيث المهارات والتمويل مرة كل سنة، و
- رعاية عملية تقييم خارجية مستقلة، على الأقل مرة واحدة كل (٥) سنوات من مراجعين مؤهلين ومستقلين من خارج المجموعة.

(ج) قسم الرقابة الداخلية

تقع على عاتق مجلس الإدارة وإدارة المجموعة مسؤولية وضع والحفاظ على وجود نظام رقابة داخلية سليم وإجراءات رقابية تتوافق مع المعايير الدولية وتفي بمتطلبات إدارة المجموعة والجهات التنظيمية الخارجية؛ ويكون هذا النظام قادرا على ضمان وتحقيق ما يلي:
- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة من قبل المجموعة؛
- فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية للمجموعة؛
- فاعلية الإجراءات الموضوعة لحماية موجودات وممتلكات المجموعة؛ و
- التوافق مع القوانين والتشريعات واللوائح السارية والسياسات المتعلقة بالإجراءات التشغيلية الداخلية.

تعمل إدارة المجموعة وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

تشتمل مهام ومسؤوليات القسم دون حصر على ما يلي:

- ضمان الالتزام بالسياسات التشغيلية والإجراءات والأنظمة الرقابية المطبقة لدى المجموعة؛
- ضمان تطبيق أنظمة رقابية داخلية ملائمة بحيث تعمل هذه الأنظمة بصورة فاعلة وفقاً للتصميم الموضوع لها وفي الوقت المناسب؛
- المراجعة الدورية لنظام الرقابة الداخلية لدى المجموعة لتحديد المجالات التي يشوبها ضعف الأنظمة الرقابية الداخلية والمجالات التي تفتقد للأنظمة الرقابية والمجالات التي توجد بها أنظمة رقابية زائدة تؤدي إلى عدم الفاعلية التشغيلية بالإضافة إلى اقتراح أساليب لتعديلها؛
- تمكين الإدارة من اجراء مراجعة سنوية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقارير حول نتائج هذه المراجعة؛ و
- متابعة الأنشطة التشغيلية ومتابعة الضوابط التشغيلية التي تتم ممارستها لضمان تطبيقها في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

(د) الإمتثال ومكافحة الاحتيال

تعتبر عملية مراقبة الإمتثال مهمة مستقلة تهدف إلى التأكد من إمتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات ومعايير السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات التنظيمية.

يقوم مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تعزيز قيم النزاهة ومعايير السلوك المهنية لدى المجموعة بغرض تعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات والمعايير السارية التي تشكل هدفاً أساسياً ينبغي تحقيقه.

تتمثل رسالة ودور قسم الإمتثال ومكافحة غسيل الأموال و الاحتيال بما يلي:

- ضمان تحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة مخاطر الإمتثال بصورة ملائمة جنباً إلى جنب مع أقسام الأعمال والإجراءات الرقابية الأخرى؛
- ضمان المام الإدارة العليا بصورة تامة بالأمور والخطط الهامة المتعلقة بالإمتثال لاتخاذ القرار المناسب؛
- المساهمة في تعزيز ثقافة الإمتثال الدائم "غير المفاجئ" من خلال نشر التوعية الخاصة بالإمتثال في مختلف أقسام المجموعة؛
- احداث التوافق اللازم بين خطط الإمتثال السنوية واستراتيجيات وأهداف الأعمال؛ و
- الوفاء بالتوقعات التنظيمية ومتطلبات قانون الامتثال الضريبي لحساب الأجانب الأمريكي (FATCA) و معايير التقارير المتعارف عليها (CRS).

٣٤ أهداف وسياسات إدارة المخاطر (تابع)

٣٤-٢ البيئة الرقابية (تابع)

(د) الإمتثال ومكافحة الاحتيال (تابع)

مكافحة الإحتيال

يوجد لدى المجموعة وحدة للتحقيق ومكافحة الاحتيال، وهي وحدة متخصصة تساعد في تحديد والكشف عن والتحقيق في حوادث الاحتيال المحتملة أو الفعلية بما في ذلك تقدير الخسائر الناجمة عن هذه الحوادث واستردادها. الغرض من ذلك هو ادارة و فحص قابلية موجودات وعمليات البنك لمخاطر الاحتيال والإجراءات الهادفة للحد منها ورفع مستوى الوعي عن الاحتيال بين الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

(هـ) إطلاق النفير

تم تصميم مجموعة ترتيبات بهدف تمكين الموظفين من الإبلاغ بصورة سرية عن اية شكوك حول أي مخالفات محتملة، والتمكين من إجراء التحقيقات في هذه الشكوك ومتابعتها بصورة مستقلة ومتحفظة من خلال سياسة إطلاق النفير. تخضع تلك الترتيبات إلى إشراف لجنة التدقيق والإلتزام وتتم بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمجموعة.

٣٤-٣ سياسة الافصاح

قامت المجموعة بوضع سياسة للافصاح لضمان الالتزام بكافة المتطلبات والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (جهة التشريع المحلية) و معايير التقارير المالية الدولية وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وسوق دبي المالي.
في ما يلي الملامح الرئيسية لسياسة الإفصاح عن المعلومات المالية لدى المجموعة:

أ) حدود المعلومات المادية

تعتبر المعلومات هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات للمستخدمين الأوليين للبيانات المالية للأهداف العامة وتم اتخاذ هذه القرارات بناء على هذه البيانات المالية، التي تقدم معلومات مالية حول تقرير منشأة محددة. أن مادية البيانات المالية تتوقف على حجم البند أو الخطأ الذي تم الحكم عليه في الظروف الخاصة التي تم فيها حذفه أو تحريفه، وتعتبر المعلومات هامة كذلك إذا كان من شأنها التأثير على سعر السهم . ومن أجل ضمان وجود افصاحات كافية، تقوم المجموعة بوضع حدود نوعية للأهمية المادية حتى لا يتم حذف أو تحريف أية معلومات هامة وفي الوقت ذاته عدم المساس بالوضع التنافسي للمجموعة.

ب) نطاق عمل الضوابط

من أجل ضمان الافصاح بصورة صحيحة وعادلة، قامت المجموعة بوضع ضوابط تشتمل على إجراءات تفصيلية لاتمام ومراجعة الإفصاحات المالية.

ج) تكرار ووسيلة الافصاح

يتم الافصاح عن النتائج المالية المرحلية بصورة ربع سنوية بينما يتم إعداد البيانات المالية الموحدة الكاملة التي تلتزم بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والدعامة الثالثة من بازل ٣ والقوانين ذات العلاقة المطبقة في الدولة وتعليمات هيئة الأوراق المالية والسلع والارشادات الأخرى الصادرة عن المصرف المركزي ويتم الافصاح عنها بشكل سنوي. يتم الافصاح عن المعلومات الهامة غير العامة من خلال الوسائل التالية:

- تحميل البيانات المالية المراجعة بصورة ربع سنوية و البيانات المالية الموحدة والمدققة بصورة سنوية على الموقع الإلكتروني لكل من سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات وناسداك دبي؛
- نشر البيانات المالية الموحدة الربع سنوية والسنوية على الموقع الإلكتروني للبنك؛
- نشر تقرير الإدارة عن نتائج المجموعة في الصحف العربية والانجليزية بأسلوب يضمن نشرها على نطاق واسع؛
- نشر التقرير السنوي للمجموعة والذي يحتوي على البيانات المالية الموحدة المدققة، قائمة بأسماء اعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى قائمة الشركات التابعة والمملوكة. و
- نشر التقارير المتعلقة بعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للبنك بصورة ربع سنوية وسنوية.

٣٥ إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة ونظرة عامة

إن المجموعة معرضة للمخاطر الرئيسية التالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة ؛
- مخاطر السوق؛ و
- المخاطر التشغيلية

تتعرض المجموعة لمخاطر متأصلة في أعمالها وانشطتها. وتمثل قدرة المجموعة على تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة كل نوع من أنواع هذه المخاطر عامل هام في استقرارها المالي وأدائها وسمعتها.

يتم وضع سياسات للتحكم بالمخاطر لدى المجموعة ولتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ولوضع الحدود المقبولة ونقاط التحكم فيها ولرقابتها والالتزام بالحدود الموضوعة. تتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يتم تقديمها. تهدف المجموعة، من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة، إلى خلق بيئة تحكم نظامية وبناءة حيث يعي فيها كافة الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

تكون لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن متابعة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالمجموعة ومراجعة مدى ملائمة الإطار العام لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجهها المجموعة. تتم مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في أداء هذه المهام من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بإجراء مراجعات منتظمة وخاصة للأنظمة الرقابية والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ويتم تقديم تقارير حول نتائج هذه المراجعة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الأدارة ولجنة التدقيق بالمجموعة.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أغراض المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المجموعة لرأس المال.

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المجموعة لخسائر في حال عدم تمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية والناشئة بصورة رئيسية من الأرصدة لدى المصرف المركزي، المستحق من البنوك، القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ،موجودات مالية أخرى والتزامات القروض وعقود الضمانات المالية. لأغراض التقارير المالية تم عرض مخاطر التزامات القروض وعقود الضمانات المالية من ضمن مخاطر الائتمان للقروض والتسليفات والتمويل الإسلامي. لأغراض إدارة المخاطر، تتم إدارة مخاطر الائتمان الناجمة عن الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصورة مستقلة.

(١) إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة وتحديث ما يلي:

- وضع سياسات الائتمان؛
- وضع هيكل التفويض للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان؛
- الحد من تركيزات التعرض لمخاطر الأطراف المقابلة والاقاليم الجغرافية وقطاعات العمل؛
- وضع والاحتفاظ بتصنيفات المخاطر لدى المجموعة؛
- وضع والاحتفاظ بإجراءات المجموعة لقياس مخاطر الائتمان المتوقعة؛
- مراجعة مدى التزام وحدات الأعمال بحدود التعرضات المتفق عليها؛ و
- تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) *تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية*

من أجل تخفيض مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتكليف لجنة الائتمان لتطوير درجات مخاطر الائتمان لتصنيف الائتمان من خلال درجة احتمالية التعثر. يحتوي إطار عمل نظام درجات مخاطر الائتمان على عدة تصنيفات. تعتمد معلومات التصنيف الائتماني على إطار من المعطيات يتم تحديدها كمؤشر للتنبؤ بخطر التعثر ومن خلال الخبرة في تقييم الائتمان. ويأخذ بعين الاعتبار عند التحليلات طبيعة الائتمان وفئة المستلف. يتم تعريف درجات التصنيف الائتماني باستخدام عوامل كمية ونوعية كمؤشر لمخاطر التعثر.

تم تحديد ووضع درجات مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر التعثر عن السداد مع زيادة مخاطر الائتمان. يتغير الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين الدرجات مع زيادة مخاطر الائتمان. يتم تخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر ائتمان محددة عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الطرف المقابل. تتم مراقبة كافة التعرضات ويتم تعديل درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. تكون إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومصممة حسب نوع التعرض. فيما يلي المعلومات التي تستخدم عادةً لمراقبة بيان المخاطر الخاصة بالعملاء:

- سجل الدفعات وتحليل تواريخ الاستحقاق؛
- مدى استخدام الحد الممنوح؛
- المهلة (المطلوبة والممنوحة)؛
- التغيرات في الأعمال والظروف المالية والاقتصادية؛
- المعلومات المتعلقة بالتصنيف الائتماني المقدمة من قبل وكالات التصنيف الخارجية؛
- بالنسبة لتعرضات الأفراد: المعلومات التي تم انشاؤها داخلياً حول سلوك العملاء ومقاييس القدرة على تحمل التكاليف إلخ...؛ و
- بالنسبة لتعرضات الشركات: المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المراجعة الدورية لسجلات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة والتغيرات في القطاع المالي الذي يزاول فيه العميل أنشطته، حيثما كان ذلك متاحاً.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كمدخلات أساسية لتحديد هيكل التعرضات لمخاطر احتمالية التعثر. تقوم المجموعة بتجميع المعلومات عن الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضاتها لمخاطر الائتمان والتي يتم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة وحسب نوع المنتج والمقترض وحسب درجة مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بتحليل كافة المعلومات التي تم جمعها باستخدام نماذج إحصائية وتقوم بتقدير العمر المتبقي لتعرضات احتمالية التعثر وكيف من الممكن أن تتغير مع مرور الوقت. تتضمن العوامل التي يتم أخذها بالاعتبار عند إجراء ذلك مدخلال الإقتصاد الكلي مثل المؤشرات الإقتصادية الرئيسية وأسعار النفط وإشغال الفنادق وأسعار المنازل. تقوم المجموعة بتكوين "سيناريو أساسي" للتوجهات المستقبلية لمتغيرات اقتصادية مشابهة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات محتملة ومتوقعة أخرى. تستخدم المجموعة تلك التنبؤات والتي تعتبر ذات احتمالية مرجحة لتعديل تقديراتها فيما يتعلق باحتمالية التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة معيار مختلف لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل متعهد بالالتزام على حدة. إن المعايير المستخدمة هي التغيرات الكمية بالإضافة إلى التغيرات النوعية في احتمالية التعثر.

بغض النظر عن نتائج التقييم المذكور أعلاه، تفترض المجموعة بأن مخاطر ائتمان أصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً مالم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وموثوقة تثبت عكس ذلك.

لدى المجموعة إجراءات متابعة موضوعة للتأكد من فعالية المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهذا يعني أنه يتم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية لتصنيفاتها للنظر فيما إذا كانت عوامل مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر مبينة بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

الخسائر الناجمة عن التعثر هي الخسائر المحتملة عند التعثر، استخدام المعلومات الاستشرافية الاقتصادية، التي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها المستحقة و التدفقات التي يتوقع البنك استلامها. يتوقع البنك الخسائر الناجمة عن التعثر بناءً على نسب التحصيل التاريخية كما يأخذ بعين الاعتبار تقييم وقيمة اي ضمانات مرتبطة بالأصل المالي، و المعلومات الاستشرافية الاقتصادية.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

كما هو موضح في الإيضاح ٣-١-١ (هـ)، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية تكون المجموعة معرضة خلالها لمخاطر الائتمان (بما في ذلك خيارات التمديد). ولكن بالنسبة للأدوات المالية مثل بطاقات الائتمان وتسهيلات السحب على المكشوف التي تتضمن قرض وعنصر التزام غير مسحوب، فإن قدرة المجموعة التعاقدية لطلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى مدى فترة الإنذار التعاقدي. بالنسبة لتلك الأدوات المالية تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الفترة التي تكون المجموعة من خلالها معرضة لخسائر الائتمان ويكون من غير الممكن تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان. لا يوجد لتلك الأدوات المالية أجل أو خطة سداد ثابتة ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. ولكن لا تقوم المجموعة في سياق الأعمال اليومية الاعتيادية بتطبيق الحق التعاقدي بإلغاء هذه الأدوات المالية. وذلك بسبب إدارة تلك الأدوات المالية على أساس جماعي وتتم إلغاؤها فقط عندما ترى المجموعة ازدياداً في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالنظر إلى إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموع اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة مثل تخفيض الحدود وإلغاء التزام القرض. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ الذي يثبت فيه حق المجموعة في المطالبة بسداد مبالغ مدفوعة مقدماً أو إلغاء التزام القرض أو الضمان.

(٤) القروض المعاد هيكلتها والتفاوض بشأنها

تتمثل القروض المعاد التفاوض في شروطها بالقروض التي تمت إعادة هيكلتها نظراً للأزمات المالية التي يواجهها المقترض، ونتيجةً لذلك قامت المجموعة بتقديم تنازلات من خلال الموافقة على أحكام وشروط تكون أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي قامت المجموعة بتقديمها مبدئياً والتي ما كانت المجموعة لتوافق عليها في خلاف ذلك. يتم عرض القرض كجزء من القروض المعاد التفاوض بشأنها لحين تحصيله أو سداده بشكل مبكر أو شطبه. تقوم الإدارة بمراجعة التطورات المتعلقة بالقروض المعاد التفاوض بشأنها بشكل مستمر لضمان الالتزام بالشروط في كافة الأوقات.

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بقياس تعرضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً الفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة, إن وجدت.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**المرحلة الأولى ألف درهم**	**المرحلة الثانية ألف درهم**	**المرحلة الثالثة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
المستحق من البنوك				
العاملة	٣,١٥٦,٦٥٥	-	-	٣,١٥٦,٦٥٥
مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٢,٠٥٦)	-	-	(٢,٠٥٦)
صافي القيمة الدفترية	٣,١٥٤,٥٩٩	-	-	٣,١٥٤,٥٩٩

	المرحلة الأولى ألف درهم	**المرحلة الثانية ألف درهم**	**المرحلة الثالثة ألف درهم**	**الإجمالي ألف درهم**
القروض والتسليفات				
العاملة	٦٧,١٢٨,٦٨٦	٧,٢٣٤,٤١٤	-	٧٤,٣٦٣,١٠٠
المصنفة	-	-	٦,١٠٢,١٠٣	٦,١٠٢,١٠٣
مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٥٩٥,٣٢٤)	(٦٦٢,٩٦٤)	(٢,٧٦٥,٥٣٠)	(٤,٠٢٣,٨١٨)
صافي القيمة الدفترية	٦٦,٥٣٣,٣٦٢	٦,٥٧١,٤٥٠	٣,٣٣٦,٥٧٣	٧٦,٤٤١,٣٨٥

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٥) التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
المستحق من البنوك				
العاملة	٤,٢٢٠,٣١٨	-	-	٤,٢٢٠,٣١٨
مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(١,٤٢٤)	-	-	(١,٤٢٤)
صافي القيمة الدفترية	٤,٢١٨,٨٩٤	-	-	٤,٢١٨,٨٩٤

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
القروض والتسليفات				
العاملة	٥٥,٥٠٦,٠٠٨	٨,٣٧٧,٧٢٦	-	٦٣,٨٨٣,٧٣٤
المصنفة	-	-	٥,١٦٥,٥٦٥	٥,١٦٥,٥٦٥
مخصصات خسائر انخفاض القيمة	(٦٥٢,٩٧٦)	(٥١٧,٩٢٣)	(٢,٥٨٩,٨٢٨)	(٣,٧٦٠,٧٢٧)
صافي القيمة الدفترية	٥٤,٨٥٣,٠٣٢	٧,٨٥٩,٨٠٣	٢,٥٧٥,٧٣٧	٦٥,٢٨٨,٥٧٢

لقم تم تصنيف الإستمارات في الأوراق المالية ضمن المرحلة الأولى كما في تاريخ التقرير (٢٠٢٠: صنفت ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية).

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) احتياطي انخفاض القيمة وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته المتعلقة بالمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي يتناول التحديات المتنوعة الخاصة بالتطبيق والتأثيرات العملية على البنوك نتيجةً لتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيهات").

وفقاً للبند رقم ٦-٤ من التوجيهات، فإن المطابقة بين الأحكام العامة والخاصة بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ للمصرف المركزي والمعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو التالي:

	٢٠٢١ **ألف درهم**	٢٠٢٠ ألف درهم
مخصصات خسائر انخفاض القيمة (جماعي)		
مخصصات جماعية تحت التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر من المصرف المركزي	**١,٢١٠,٧٧٣**	١,٠٩٢,٦٢٥
ناقصا: مخصصات المرحلة الأولى والثانية بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*	**١,٢٥٨,٢٨٨**	١,١٧٠,٨٩٩
المخصصات الجماعية المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	**-**	-
مخصصات خسائر انخفاض القيمة (محدد)		
مخصصات محددة تحت التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر من المصرف المركزي	**٢,٥٠٦,١١٩**	٢,٣٢٨,٠٨٥
ناقصا: مخصصات المرحلة الثالثة بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*	**٢,٧٦٥,٥٣٠**	٢,٥٨٩,٨٢٨
المخصصات المحددة المحولة إلى احتياطي خسائر انخفاض القيمة*	**-**	-
إجمالي المخصصات المحولة إلى أحتياطي خسائر انخفاض القيمة	**-**	-

*في حال تخطي المخصصات بحسب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المخصصات بحسب المصرف المركزي ، لا يتطلب تحويل اي مبالغ إلى احتياطي المخصصات لإنخفاض القيمة.

(٧) مخصصات انخفاض القيمة

كما هو مذكور أعلاه ضمن الجزء الذي يتناول الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وفقاً لإجراءات مراقبة المجموعة، يتم تحديد مقدار الزيادة الملموسة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر، وعلى أبعد تقدير عندما يمتد التأخر في السداد لمدة ٣٠ يوماً. هذا هو الحال بشكل رئيسي بالنسبة للقروض وسلفيات العملاء وبشكل محدد لتعرضات اقتراض الأفراد، حيث يوجد لتعرضات اقتراض الشركات والتعرضات الأخرى معلومات محددة أكثر عن المقترض يتم استخدامها لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان. يقدم الجدول أدناه تحليل لإجمالي القيم الدفترية للقروض وسلفيات العملاء حسب تأخرها في السداد.

لا تتعرض الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة حيث يعكس قياس القيمة العادلة الجودة الائتمانية لكل أصل.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٧) مخصصات انخفاض القيمة (تابع)

تقوم المجموعة بمتابعة تركزات قروضها الخاضعة لانخفاض في القيمة حسب القطاع وحسب الموقع الجغرافي. إن تحليل تركزات القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة (ما عدا القروض المعاد جدولتها/ تحت إعادة الجدولة) حسب القطاع مبين أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
التصنيع	٨٢,٠٥٦	٤٥,٦٧٠	٢٣,٠٨٨
الإنشاءات	٧٤٥,٣٢٥	٤٠٤,٦٩١	٣١٥,٤١١
العقارات	٢,١١٧,٠٤٦	١,٩٥٢,٧٩١	٣٨٣,٧٥٥
التجارة	٢٧٥,٢٩٥	٦٣,١٦٠	٢٠٢,٦٦١
النقل والتخزين	٢٣,١١٩	١٧,٧٦٩	٧,٣٢٣
الخدمات	٧٩٥,٠٧٨	٢٨١,٨٤٣	٣٣٥,٧٨٣
الضيافة	٣٠٨,٦٢٠	٣٠٤,٧٨٣	٤١,٥٧٧
المؤسسات المالية والتأمين	١,٢٢٢,٩٨٣	٣١٩,٩٣٩	١,١٢٢,٣٩٢
الشخصية – رهن عقاري	١٤٠,٢٥٣	١٠٤,٢٨٢	٥٣,٣١٤
الشخصية - نظامية	١١٥,٢١٣	٥٤,٣٨٩	٤٩,٤٥٣
فردية- أعمال	٢٧٧,١٠٠	٤٣,٩٢٨	٢٢٦,٢٧٩
أخرى	١٥	١١	٤,٤٩٤
إجمالي القيمة الدفترية	٦,١٠٢,١٠٣	٣,٥٩٣,٢٥٦	٢,٧٦٥,٥٣٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة ألف درهم	الضمانات ألف درهم	مخصص محدد وفائدة معلقة ألف درهم
التصنيع	١٨٨,٢٨٢	٣٤,٨١٣	١١٦,٦٢٢
الإنشاءات	٢٢٦,٦٦٦	٤١,٣٤٦	١١٠,٩٦١
العقارات	١,١٨٧,٠٣٦	٩١٩,١٨٦	٣٣١,٨١٦
التجارة	٣٥٢,٦٩٨	١١٢,٩٣٨	١٧٦,٦٢٦
النقل والتخزين	٢٤,١٧٠	١٩,٣٩٧	٦,٩١٥
الخدمات	٨٤٩,٥٢٣	٤٧٩,٦١٣	٣٧٩,٩٦٩
الضيافة	١٣٢,٩١٢	-	١٢٨,٤٨٥
المؤسسات المالية والتأمين	١,٤٠١,٣٢٢	٤٧٢,١٠٧	٩٥٥,٦٦١
الشخصية – رهن عقاري	١٩٨,٥٦٥	١٢٠,٩٦٢	١٠٧,٥٣١
الشخصية - نظامية	٢٠٧,٤٩١	١١٣,٦٢٣	١٠٤,٧٦٧
فردية- أعمال	٣٢٤,١٣٧	٨٥,١٧٣	١٥٩,٠٤٠
أخرى	٧٢,٧٦٣	٧٠,٩٧٨	١١,٤٣٥
إجمالي القيمة الدفترية	٥,١٦٥,٥٦٥	٢,٤٧٠,١٣٦	٢,٥٨٩,٨٢٨

تتركز جميع القروض الخاضعة لانخفاض في القيمة في منطقة جغرافية واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. ان قيمة الضمانات محددة بالقيمة الأدنى للإئتمان أو قيمة الضمان القابلة للتحصيل.

تبلغ القيمة الدفترية الإجمالية للائتمانات غير الممولة العائدة للقروض منخفضة القيمة ٢٨١,٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٩١,٠ مليون درهم).

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٨) سياسة شطب القروض

تقوم المجموعة بشطب قرض/استثمار في سندات دين (مع أي مخصصات لانخفاض القيمة المتوقعة) عندما تقرر اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة أن القرض/الضمان لا يمكن تحصيله. ويتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ بالاعتبار بعض المعلومات مثل التراجع الحاد في الوضع المالي للمقترض/المصدر وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة المقترض/المصدر على دفع الالتزامات المترتبة عليه أو أن المتحصلات الممكن تحصيلها من الضامن لن تكون كافية لتغطية كافة التعرضات أو ان كافة الجهود الممكنة لتحصيل المبلغ قد استنفذت.

ترتكز القرارات الخاصة بشطب المبالغ الصغيرة على القروض القياسية على حالة تجاوز موعد الاستحقاق لمنتج معين.

(٩) الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والتسليفات على شكل مبالغ نقدية أو ضمانات أو رهونات أو حجوزات على عقارات أو أي ضمانات أخرى على الموجودات. ترتكز تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمانات التي يتم تقييمها وقت الاقتراض وتتم مراقبتها فيما بعد بصورة دورية. بصورة عامة، لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات في سندات الدين والمبالغ المستحقة من البنوك، ولم يتم الاحتفاظ بمثل هذه الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أو ٢٠٢٠.

يبين الجدول التالي تحليل للضمانات حسب انواعها:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع مرهونة	**٣,٣٢٠,٦٢٩**	٣,٩٥٠,٠٦٥
عقارات	**٣٨,٦٤٧,٦٥٠**	٣٢,٥٨٨,٢٩٠
رهن على عقارات	**٢٤١,٣٥٣**	١٩٨,٧٩٨
رهن أسهم	**٢,٧٨٩,٢٢٧**	١,٧٧٥,٩٨٦
ضمانات بنكية	**٢٦٧,٦٦٨**	٢٦٧,٩٩٢
ذهب	**١٩٣,٥٨٧**	٢٠٠,٠٧٣
تأمين القروض	**٩٤,٨٤٩**	١٦٦,٢٥٣
أخرى	**٢٨,٧٧٣**	٤٢,٥٩٢
إجمالي الضمانات	**٤٥,٥٨٣,٧٣٦**	٣٩,١٩٠,٠٤٩

تمثل المبالغ أعلاه قيمة الضمانات المحددة للقيمة الأدنى لمبلغ القرض أو قيمة الضمان.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) التركزات

تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. توضح الجداول التالية تركزات المخاطر الائتمانية حسب قطاع الأعمال، الموقع الجغرافي والعملة.

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢١

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	المطلوبات الطارئة والقبولات ألف درهم
التصنيع	٤,٣٨٧,٨١٧	-	٢٣٩,٥٣٥	-	-	٤,٦٢٧,٣٥٢	١,٩٧٩,٨٩٨	١,٣٣٢,٣٢٩
الإنشاءات	٥,٤٥٨,٠٤٨	-	-	-	-	٥,٤٥٨,٠٤٨	١,٢٢٦,٩٤٢	٥,٩٠٢,٢٦٠
العقارات	٢٤,٨١٤,٧٣١	-	-	٦,٧٧٩	-	٢٤,٨٢١,٥١٠	٤,٢٥٥,٤٢٣	٨٢٨,٥٢٧
التجارة	٧,٥٩٩,٨٦٨	-	-	-	-	٧,٥٩٩,٨٦٨	٣,١٨٢,٦٩٢	٩,٤١٥,٠٠٥
النقل والتخزين	٣,٨٨٠,١٤٤	-	٥٦,٢٨٠	-	-	٣,٩٣٦,٤٢٤	١١٧,٦٥٧	٨١,٧٥٨
الخدمات	٥,٠٥١,١٢١	-	١٤١,٠٦٦	٤٧,٣٢٨	-	٥,٢٣٩,٥١٥	١,٣٠٣,١٥٩	٩١١,٧٣٦
الضيافة	٢,٣٣٧,٠٣٣	-	-	-	-	٢,٣٣٧,٠٣٣	٣١١,٣١٥	٦٧,٥٠٢
المؤسسات المالية والتأمين	٧,٢٢٤,٤٣٠	٣,١٥٦,٦٥٥	٢,٠١٣,٥٥٧	٢٨١,٣٨٩	٩٥,٠٥١	١٢,٧٧١,٠٨٢	٨٧٢,٨٤٥	١,٧٧١,٦٥٦
الهيئات الحكومية	٢,٠٥٩,٢٦٨	-	٤,٩٣٩,٢٩٧	-	١٣,٨٧١,٤٨٥	٢٠,٨٧٠,٠٥٠	٣٤٩,٧٦٥	٩٤,٦٣٥
الشخصية – رهن عقاري	٧,٤٥٤,٨٦٤	-	-	-	-	٧,٤٥٤,٨٦٤	-	-
الشخصية – نظامية	٥,٤٦٢,١٨٨	-	-	-	-	٥,٤٦٢,١٨٨	٢,٦٦٦,٨٤٨	٤٨,٠٢٩
فردية - أعمال	٩٧٦,٢٠٧	-	-	-	-	٩٧٦,٢٠٧	٢٥٠,٠٠٣	١,٧٨٥
أخرى	٣,٧٥٩,٤٨٤	-	١,٢٦٦,٠٩٠	-	٤,٤٤١,٧٤٤	٩,٤٦٧,٣١٨	١,١٩٨,٣٠٤	٩٤٦,٢٦٧
إجمالي القيمة الدفترية	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٨,٦٥٥,٨٢٥	٣٣٥,٤٩٦	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١١١,٠٢١,٤٥٩	١٧,٧١٤,٨٥١	٢١,٤٠١,٤٨٩

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) *التركزات (تابع)*

تركزات مخاطر الائتمان حسب القطاع لعام ٢٠٢٠

تركزات حسب القطاع	القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم	المستحق من البنوك ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم	النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم	مجموع التعرض الممول ألف درهم	إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم	المطلوبات الطارئة والقبولات ألف درهم
التصنيع	٣,٣٢٩,٠٤٩	-	٢٤٣,١٦٠	-	-	٣,٥٧٢,٢٠٩	١,٠٩٠,٢٩٦	٩٥٧,٧٨٢
الإنشاءات	٥,٠٠٠,٤٧٦	-	-	-	-	٥,٠٠٠,٤٧٦	١,٠٣٢,٢٩٧	٦,٤٠٧,١٤٠
العقارات	٢٣,٣٧٣,١٨٨	-	٧٤,٣٨٥	٥,٠٠٧	-	٢٣,٤٥٢,٥٨٠	٣,٤٣٤,٥١٥	٥٤٤,٣٩٤
التجارة	٦,٥٧٩,٥٧١	-	-	-	-	٦,٥٧٩,٥٧١	٢,٩٢٣,٧٣٣	٨,٦٢١,١٩٠
النقل والتخزين	٢,٧٢٠,٤٧٠	-	٦٨,٦٣٥	-	-	٢,٧٨٩,١٠٥	١٨٩,٥٧٩	٥٦,٣٨١
الخدمات	٥,٣١٩,٥١٩	-	١٨٤,٤١٩	٦٦,٨١٦	-	٥,٥٧٠,٧٥٤	٩٥٨,٥١٠	٩٧٧,٧٥٧
الضيافة	٢,٥٧٦,٣٥١	-	-	-	-	٢,٥٧٦,٣٥١	٣٥٢,٨٦٢	٧,٢٦٨
المؤسسات المالية والتأمين	٥,٨١٤,٠٧٠	٤,٢٢٠,٣١٨	٢,٣٥٤,٨٠٨	٣٢٢,٣٧٣	٨٨,٥١٤	١٢,٨٠٠,٠٨٣	١,٥٧٤,٤٠٥	١,٥٧٥,٩٠١
الهيئات الحكومية	١,٣٣٣,٩٦٧	-	٨١٦,٠٢٦	-	١٢,٤٢٣,٠١٧	١٤,٥٧٣,٠١٠	١٦٠	١,٢١٨
الشخصية – رهن عقاري	٤,٠٣٦,٩٤٦	-	-	-	-	٤,٠٣٦,٩٤٦	-	-
الشخصية - نظامية	٤,٩٥٢,٨٩٧	-	-	-	-	٤,٩٥٢,٨٩٧	١,٨٩٠,٠٨٨	٢٨,٤٨٠
فردية - أعمال	١,٢٤١,١٩٧	-	-	-	-	١,٢٤١,١٩٧	٢٢٥,١٥٧	٢,٤٠٠
أخرى	٢,٧٧١,٥٩٨	-	١,١٢٦,٩٦٨	-	٤,٠٢٤,٦٩٠	٧,٩٢٣,٢٥٦	٨٤٧,٠٨٨	٧٨٠,٨٠٤
إجمالي القيمة الدفترية	٦٩,٠٤٩,٢٩٩	٤,٢٢٠,٣١٨	٤,٨٦٨,٤٠١	٣٩٤,١٩٦	١٦,٥٣٦,٢٢١	٩٥,٠٦٨,٤٣٥	١٤,٥١٨,٦٩٠	١٩,٩٦٠,٧١٥

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)
ب) مخاطر الائتمان (تابع)
(١٠) *التركزات (تابع)*
تركزات مخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ **تركزات حسب الموقع الجغرافي**	**القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي** **ألف درهم**	**المستحق من البنوك** **ألف درهم**	**سندات الدين** **ألف درهم**	**سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ** **ألف درهم**	**النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى** **ألف درهم**	**مجموع التعرض الممول** **ألف درهم**	**إلتزامات غير مسحوبة** **ألف درهم**	**المطلوبات الطارئة والقبولات** **ألف درهم**
الإمارات العربية المتحدة	٧٦,٠٥٦,٦٨٨	١٩٧,٩٨٢	٥,٦٤٠,٧٨٤	٥٥,٩٤٤	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١٠٠,٣٥٩,٦٧٨	١٧,١٥٨,٦٩١	١٧,٤٣٥,٧٦٨
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٣٤٧,١٩٠	٢٠٨,٧٤٥	٩٣٠,٣٣٦	-	-	٢,٤٨٦,٢٧١	١٦,٥٨٤	٧٩١,١٩٠
الشرق الأوسط	٤٥١,٢٣٣	٢٧٦,٢٢١	-	٢٥٤,٩٤٩	-	٩٨٢,٤٠٣	٣٣٠,٨٧٦	٣٣٢,٨٠٨
أوروبا	٥٨٥,١٢٣	٦٤٩,٤٦٣	١١٩,٠٢٧	١٢٤	-	١,٣٥٣,٧٣٧	١٨٨,٤٨٩	٣٦٨,٥٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٩٦٤	١,٤٧٠,٠١٨	٦٦٨,٢٧١	٢٤,٤٧٩	-	٢,١٦٧,٧٣٢	-	٤٢٣,٥٨١
آسيا	٩٦٩,٠٨٠	١٢٨,١٤٨	١,١٥٠,٦٣٤	-	-	٢,٢٤٧,٨٦٢	١٩,٥٩٣	١,٩٧٠,٤٣١
أخرى	١,٠٥٠,٩٢٥	٢٢٦,٠٧٨	١٤٦,٧٧٣	-	-	١,٤٢٣,٧٧٦	٦١٨	٧٩,١٥٥
إجمالي القيمة الدفترية	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٨,٦٥٥,٨٢٥	٣٣٥,٤٩٦	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١١١,٠٢١,٤٥٩	١٧,٧١٤,٨٥١	٢١,٤٠١,٤٨٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ **تركزات حسب الموقع الجغرافي**	**القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي** **ألف درهم**	**المستحق من البنوك** **ألف درهم**	**سندات الدين** **ألف درهم**	**سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ** **ألف درهم**	**النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى** **ألف درهم**	**مجموع التعرض الممول** **ألف درهم**	**إلتزامات غير مسحوبة** **ألف درهم**	**المطلوبات الطارئة والقبولات** **ألف درهم**
الإمارات العربية المتحدة	٦٦,٢٨٠,١٩٨	٣٨٨,٨٢٩	٢,٤١٥,٦١٠	٩٩,٨٠٢	١٦,٥٣٦,٢٢١	٨٥,٧٢٠,٦٦٠	١٣,٨٧٦,٠١٦	١٦,٠٠٧,٧٠١
دول مجلس التعاون الخليجي	١٥٨,٦١٤	٣٨٨,٥٤٧	٩٥٤,٧٨٣	-	-	١,٥٠١,٩٤٤	٤,٠٤٤	٢٠٥,٤٧١
الشرق الأوسط	٦٣٩,٨٦٦	٥٤,٢٨١	-	٢٧٢,٠٧٥	-	٩٦٦,٢٢٢	١٥,٧٠٢	١٠٥,٥٢٣
أوروبا	٤٥٤,٤٨٧	٨٣٤,٨٠٨	٦٢,٢٠٩	٢٩٤	-	١,٣٥١,٧٩٨	٨٢,٤٥١	٢,٠١٨,٠٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٩٠١	٢,٢٩٦,٦٤٥	٤٠٤,٧٩٠	٢٢,٠٢٥	-	٢,٧٢٥,٣٦١	٣١٣,٣٤٨	٥٠٢,٤٤٦
آسيا	٦٥٥,٥٩١	١١٢,٣٥٩	٩٩٠,٥٢١	-	-	١,٧٥٨,٤٧١	٨٦٨	١,٠٩١,٧٢٠
أخرى	٨٥٨,٦٤٢	١٤٤,٨٤٩	٤٠,٤٨٨	-	-	١,٠٤٣,٩٧٩	٢٢٦,٢٦١	٢٩,٧٩٨
إجمالي القيمة الدفترية	٦٩,٠٤٩,٢٩٩	٤,٢٢٠,٣١٨	٤,٨٦٨,٤٠١	٣٩٤,١٩٦	١٦,٥٣٦,٢٢١	٩٥,٠٦٨,٤٣٥	١٤,٥١٨,٦٩٠	١٩,٩٦٠,٧١٥

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١٠) *التركزات (تابع)*

تركزات مخاطر الائتمان حسب العملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تركزات حسب العملة	**القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم**	**المستحق من البنوك ألف درهم**	**سندات الدين ألف درهم**	**سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم**	**النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم**	**مجموع التعرض الممول ألف درهم**	**إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم**	**المطلوبات الطارئة والقبولات ألف درهم**
الدرهم الإماراتي	٦٢,٢٦٨,٣٧٠	-	٢,٧٦١,٣٢٠	٥٤,١٠٧	١٧,٥٣١,٥٠٤	٨٢,٦١٥,٣٠١	١٣,٥٢٧,٠٩٩	١١,٠٨٧,٦٤٦
العملات الأخرى*	١٨,١٩٦,٨٣٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٥,٨٩٤,٥٠٥	٢٨١,٣٨٩	٨٧٦,٧٧٦	٢٨,٤٠٦,١٥٨	٤,١٨٧,٧٥٢	١٠,٣١٣,٨٤٣
إجمالي القيمة الدفترية	٨٠,٤٦٥,٢٠٣	٣,١٥٦,٦٥٥	٨,٦٥٥,٨٢٥	٣٣٥,٤٩٦	١٨,٤٠٨,٢٨٠	١١١,٠٢١,٤٥٩	١٧,٧١٤,٨٥١	٢١,٤٠١,٤٨٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تركزات حسب العملة	**القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي ألف درهم**	**المستحق من البنوك ألف درهم**	**سندات الدين ألف درهم**	**سندات حقوق الملكية ومحفظة المحافظ ألف درهم**	**النقد والارصدة لدى المصرف المركزي والموجودات الأخرى ألف درهم**	**مجموع التعرض الممول ألف درهم**	**إلتزامات غير مسحوبة ألف درهم**	**المطلوبات الطارئة والقبولات ألف درهم**
الدرهم الإماراتي	٥٥,٧٧٤,٤٤٣	-	-	٧١,٨٢٣	١٥,٥٦٤,٥٧٠	٧١,٤١٠,٨٣٦	١١,٥١٨,٢٧٩	١٠,٥٣٩,٨٧٣
العملات الأخرى*	١٣,٢٧٤,٨٥٦	٤,٢٢٠,٣١٨	٤,٨٦٨,٤٠١	٣٢٢,٣٧٣	٩٧١,٦٥١	٢٣,٦٥٧,٥٩٩	٣,٠٠٠,٤١١	٩,٤٢٠,٨٤٢
إجمالي القيمة الدفترية	٦٩,٠٤٩,٢٩٩	٤,٢٢٠,٣١٨	٤,٨٦٨,٤٠١	٣٩٤,١٩٦	١٦,٥٣٦,٢٢١	٩٥,٠٦٨,٤٣٥	١٤,٥١٨,٦٩٠	١٩,٩٦٠,٧١٥

*أن أغلبية الموجودات المقومة بالعملات الأخرى هي بعملة الدولار الأمريكي التي يرتبط الدرهم الإماراتي بها.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج) مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى التعرض للمخاطر عند تسوية المعاملات أو الصفقات التجارية. تتمثل مخاطر التسوية بمخاطر التعرض لخسارة ناجمة عن عدم قدرة الطرف المقابل على الإيفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو الأوراق المالية أو الموجودات الأخرى المستحقة وفقاً للاتفاقيات التعاقدية. نادراً ما يحدث تأخير في إجراء التسوية وتتم رقابة تلك التأخيرات وتحديد حجمها كجزء ضمن إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم كفاية رأس المال وإدارة المخاطر التشغيلية.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات تقوم المجموعة بالحد من تلك المخاطرعن طريق إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية / تصفية لضمان تسوية الصفقات التجارية فقط عند استيفاء كلا الطرفين التزامات التسوية التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءاً من عملية رقابة الاعتماد / الحد الائتماني المذكورة أعلاه. إن قبول مخاطر التسوية على صفقات التسوية الحرة يتطلب اعتمادات خاصة بالمعاملة أو خاصة بالطرف المقابل من قسم إدارة المخاطر بالمجموعة.

د) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد تواجهها المجموعة للإيفاء بالتزاماتها المالية والتي يتم أدائها عن طريق تقديم نقد أو موجودات مالية أخرى. وتشتمل على المخاطر من عدم القدرة على تمويل الموجودات في تواريخ الاستحقاق وبالمعدلات المتعاقد عليها وعدم القدرة على تسييل أصل ما بسعر معقول وضمن الإطار الزمني المطلوب بالإضافة إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تستحق. يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الائتمانية مما قد يؤدي إلى تلاشي بعض مصادر التمويل.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بما يتوافق مع الإرشادات التنظيمية والسياسات والتوجيهات الداخلية. يتمثل منهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة بضمان وجود التمويل الكافي لديها من مصادر مختلفة بصورة دائمة للوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها، في ظل كل من الظروف العادية والصعبة، وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بتعريض سمعة المجموعة إلى الضرر.

يتم الحصول على النقد باستخدام تشكيلة متنوعة من الأدوات بما في ذلك ودائع العملاء، والقروض متوسطة الأجل، وأدوات سوق المال، والديون المساندة، ورأس المال. يقوم قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات بمراقبة وضع سيولة الموجودات والمطلوبات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة موجودات سائلة قصيرة الأجل وودائع فيما بين البنوك لضمان الاحتفاظ بالسيولة الكافية. تتم مراقبة وضع السيولة اليومي ويتم إجراء اختبار خطورة بطرق متعددة تغطي كل من ظروف السوق الاعتيادية وغير الاعتيادية.

تشتمل إجراءات إدارة سيولة المجموعة، والتي يتم تنفيذها في المجموعة وتتم مراقبتها من قبل خزينة المجموعة، على ما يلي:

- يتم إدارة عملية التمويل اليومية عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بالمتطلبات. ويشمل ذلك على تعويض الأرصدة عند استحقاقها أو إقتراض العملاء لها. تحتفظ المجموعة بحضور نشط في سوق المال العالمي لتسهيل النشاطات التمويلية؛
- الاحتفاظ بمحفظة موجودات عالية السيولة بحيث يتم تسييلها بسهولة وبسرعة كحماية من أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة مؤشرات سيولة الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة التركزات واستحقاقات الديون؛ و
- اتفاقيات اعادة شراء مع عدة بنوك تتيح للبنك اعادة شراء إستثماراته في سندات الدين لتغطية اي حاجة طارئة للسيولة.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي المستخدم من قبل المجموعة لقياس مخاطر السيولة هى التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة (مقياس نظامي) والذي يبلغ ٨٨,٠% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ *(٢٠٢٠: ٨٦,٣٣%)*. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باستخدام المعدلات/ المعلومات التالية بصورة مستمرة لقياس مخاطر السيولة:

- معدل الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات؛
- معدل صافي القروض إلى الودائع؛ و
- نسب بازل ٣ (متضمنة نسبة التغطية للسيولة، ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة إلخ) تتم مراقبتها داخليا ويتم اطلاع مجلس الادارة عليها بشكل ربع سنوي.

لقد تم إيجاز تفاصيل إستحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة في الجدول التالي اعتماداً على ترتيبات السداد التعاقدية؛ وذلك دون الأخذ بالاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية المحددة من واقع تاريخ الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. لقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٤,٦٦٧,٥٨٩	١١,٦٥١,٢٤١	-	-	-	-	٣,٠١٦,٣٤٨
المستحق من البنوك، بالصافي	٣,١٥٤,٥٩٩	٢,٤٢١,٥٨٠	٧٣,٢١٠	٢٨٥,٧٦١	٣٧٤,٠٤٨	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٧٦,٤٤١,٣٨٥	٦,٧٨٧,٠٨٢	٣,٧٢٥,٢١٢	١٤,٢٤٢,٥٨١	٢٩,٨٦٠,٨٣٩	٢١,٨٢٥,٦٧١	-
الأوراق المالية الاستثمارية	٨,٩٩١,٣٢١	٧٥٨,٧١٦	١,٥٩٥,٥٥١	١,١٢٨,٦٨١	٣,١٤٥,٥٣١	٢,٣٦٢,٨٤٢	-
الاستثمار في شركة زميلة	٩٥,٠٥١	-	-	-	-	-	٩٥,٠٥١
الاستثمارات العقارية، بالصافي	١٩١,٤٠٦	-	-	-	-	-	١٩١,٤٠٦
الممتلكات والمعدات	٣٠٩,٤٢٥	-	-	-	-	-	٣٠٩,٤٢٥
قبولات بنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٣٠٤,٥٨٢	٩٦,٠٠١	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	٣,٠٢٠,٦١٠	١,٤٩١,٢٥٧	-	-	-	-	١,٥٢٩,٣٥٣
إجمالي الموجودات	١١٤,٢١٢,٥٩٦	٢٣,٢٧٤,٠٥٤	٦,٧٦٤,٦٢٢	٢١,٠٦٢,٨٢٣	٣٣,٦٨٥,٠٠٠	٢٤,٢٨٤,٥١٤	٥,١٤١,٥٨٣
المطلوبات وحقوق المساهمين							
المستحق للبنوك	٦,١٢٠,٢١٤	١,٥٢٩,٢٥٥	٩٧٤,١٦٤	٦٦١,٦٦٩	٢,٩٥٥,١٢٦	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٢,٧٢١,٦٦٩	٤٢,٥١٤,٩٠٧	١٣,٤٠٥,٧٤٦	٢٥,١٦٧,٦٤٨	١,٦٢١,١٨٢	١٢,١٨٦	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,٥٨٤,٤٩٠	-	-	٥٥١,٤٤٢	٢,٠٣٣,٠٤٨	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٣٠٤,٥٨٢	٩٦,٠٠١	-
المطلوبات الأخرى	١,٨٧٧,٧٩٩	١,٨٣١,٥٥٨	-	-	-	-	٤٦,٢٤١
إجمالي المطلوبات	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢	٤٦,٠٣٩,٨٩٨	١٥,٧٥٠,٥٥٩	٣١,٧٨٦,٥٥٩	٦,٩١٣,٩٣٨	١٠٨,١٨٧	٤٦,٢٤١
الفجوة المتمثلة بحقوق المساهمين	١٣,٥٦٧,٢١٤	(٢٢,٧٦٥,٨٤٤)	(٨,٩٨٥,٩٣٧)	(١٠,٧٢٣,٧٣٦)	٢٦,٧٧١,٠٦٢	٢٤,١٧٦,٣٢٧	٥,٠٩٥,٣٤٢

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا يوجد استحقاق ثابت ألف درهم
الموجودات							
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	١٣,١٦٢,٧٤٣	١٠,٧٤١,٨٠٩	-	-	-	-	٢,٤٢٠,٩٣٤
المستحق من البنوك، بالصافي	٤,٢١٨,٨٩٤	٣,٨٧٩,٧٠٨	-	١٦٢,٦١١	١٧٦,٥٧٥	-	-
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٦٥,٢٨٨,٥٧٢	٩,٥٢١,٤٠٦	٤,٣١١,٥٩٣	٧,٩٩٧,٦١٠	٢٤,٤٤٢,٤٣٧	١٩,٠١٥,٥٢٦	-
الأوراق المالية الاستثمارية	٥,٢٦٢,٥٩٧	٧٣,٦٣٣	٢٩٧,٤١٠	٩٣٦,٧١٧	٣,٩٥٤,٨٣٧	-	-
الاستثمار في شركة زميلة	٨٨,٥١٤	-	-	-	-	-	٨٨,٥١٤
الاستثمارات العقارية، بالصافي	١٩١,٤٦٩	-	-	-	-	-	١٩١,٤٦٩
الممتلكات والمعدات	٢٩٠,٠٢٥	-	-	-	-	-	٢٩٠,٠٢٥
قبولات بنكية	٥,٩٧٢,٣٢٧	١,٨٨٩,٩٢٨	٢٣٩,٤٦٩	٢,٩٩٢,٣١٧	١٣,٧٢١	٨٣٦,٨٩٢	-
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٨٨٦,٤١٩	١,٧١٥,٩٩٢	-	-	-	-	١,١٧٠,٤٢٧
إجمالي الموجودات	٩٧,٣٦١,٥٦٠	٢٧,٨٢٢,٤٧٦	٤,٨٤٨,٤٧٢	١٢,٠٨٩,٢٥٥	٢٨,٥٨٧,٥٧٠	١٩,٨٥٢,٤١٨	٤,١٦١,٣٦٩
المطلوبات وحقوق المساهمين							
المستحق للبنوك	٤,٧٨٢,٧٤٩	٩٣٤,٧٥٢	٧٢,٧٣٧	٢,٠٩٤,٣٧٥	١,٦٨٠,٨٨٥	-	-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٦٩,٧٥٠,٨٣٣	٣٣,٧١٥,٩٢٦	١٣,٢٨١,٠٩١	٢٢,٢٥٥,٣٩١	٤٧٢,١٢٢	٢٦,٣٠٣	-
سندات وقروض متوسطة الأجل	١,٧٦٤,٠٥٩	-	-	٥٩١,٧٩٩	١,١٧٢,٢٦٠	-	-
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٥,٩٧٢,٣٢٧	١,٨٨٩,٩٢٨	٢٣٩,٤٦٩	٢,٩٩٢,٣١٧	١٣,٧٢١	٨٣٦,٨٩٢	-
المطلوبات الأخرى	٢,١٣٧,٨٥٧	٢,٠٩٤,٤٢٤	-	-	-	-	٤٣,٤٣٣
إجمالي المطلوبات	٨٤,٤٠٧,٨٢٥	٣٨,٦٣٥,٠٣٠	١٣,٥٩٣,٢٩٧	٢٧,٩٣٣,٨٨٢	٣,٣٣٨,٩٨٨	٨٦٣,١٩٥	٤٣,٤٣٣
الفجوة المتمثلة بحقوق المساهمين	١٢,٩٥٣,٧٣٥	(١٠,٨١٢,٥٥٤)	(٨,٧٤٤,٨٢٥)	(١٥,٨٤٤,٦٢٧)	٢٥,٢٤٨,٥٨٢	١٨,٩٨٩,٢٢٣	٤,١١٧,٩٣٦

يوضح الجدول المبين أدناه الإستحقاقات للمطلوبات الطارئة والإلتزامات الائتمانية الخاصة بالمجموعة:

	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
المطلوبات الطارئة	١٤,٠٦٠,٢٧٩	١,٤٧٩,٦٣٤	١,٨٠٢,٩٠٢	٢,٠٦٠,٨٨٥	١,٠٣٦,٧٣٧	٧,٦٨٠,١٢١
الإلتزامات الإئتمانية	١٧,٧١٤,٨٥١	٣,٠٣٣,٧٠٠	٢,١٩٨,٧٥٧	٢,٩٠٣,٨٩٦	٣,٢٤٢,٨٧٥	٦,٣٣٥,٦٢٣
الإجمالي	٣١,٧٧٥,١٣٠	٤,٥١٣,٣٣٤	٤,٠٠١,٦٥٩	٤,٩٦٤,٧٨١	٤,٢٧٩,٦١٢	١٤,٠١٥,٧٤٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
المطلوبات الطارئة	١٣,٩٨٨,٣٨٨	٣,٨٦١,٣٢٧	١,٥٢٧,٤٧٦	٣,٣٨٥,٨٧٠	٨٣١,١٠٦	٤,٣٨٢,٦٠٩
الإلتزامات الإئتمانية	١٤,٥١٨,٦٩٠	٢,٩١٢,٦١٩	٨١٧,٥٩٤	١,٩٠٦,٩٥٥	٣,٠٤٦,١٧٤	٥,٨٣٥,٣٤٨
الإجمالي	٢٨,٥٠٧,٠٧٨	٦,٧٧٣,٩٤٦	٢,٣٤٥,٠٧٠	٥,٢٩٢,٨٢٥	٣,٨٧٧,٢٨٠	١٠,٢١٧,٩٥٧

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

د) مخاطر السيولة (تابع)

(٢) التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يبين الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للمجموعة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم
المستحق للبنوك	٦,٢٨٩,٣٥٣	١,٥٣٠,١١٩	٩٧٦,٣٨٥	٨٢٤,٩٦٧	٢,٩٥٧,٨٨٢
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٨٢,٩٥٩,٤١٦	٤٢,٥١٧,٠٣٩	١٣,٤٢٩,٠٨٨	٢٤,٩٥١,١٧٨	٢,٠٦٢,١١١
سندات وقروض متوسطة الأجل	٢,٧٢١,٨٨٥	-	-	٥٥٩,٧٣٢	٢,١٦٢,١٥٣
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	١٦٤,١٧٨	١,٣٧٠,٦٤٩	٥,٤٠٥,٨٠٠	٤٠٠,٥٨٣
المطلوبات الأخرى	٦٦٥,٩٦٧	٦٦٥,٩٦٧	-	-	-
إجمالي المطلوبات	**٩٩,٩٧٧,٨٣١**	**٤٤,٨٧٧,٣٠٣**	**١٥,٧٧٦,١٢٢**	**٣١,٧٤١,٦٧٧**	**٧,٥٨٢,٧٢٩**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الإجمالي ألف درهم	أقل من شهر واحد ألف درهم	من شهر إلى ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم
المستحق للبنوك	٤,٩٥٢,٤٦٧	٩٣٤,٨١٩	٧٢,٧٧٤	٢,١٤٢,٣٠٥	١,٨٠٢,٥٦٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٦٩,٣١٢,٨٣٥	٣٢,٩٨٠,٤٦٢	١٣,٢٩٦,١٨٦	٢٢,٣٩٤,٦٦٠	٦٤١,٥٢٧
سندات وقروض متوسطة الأجل	١,٨٧٩,٩٥٧	-	-	٥٩٨,٥١٠	١,٢٨١,٤٤٧
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٥,٩٧٢,٣٢٧	١,٨٨٩,٩٢٨	٢٣٩,٤٦٩	٢,٩٩٢,٣١٧	٨٥٠,٦١٣
المطلوبات الأخرى	٧٤٢,٤٥٦	٧٤٢,٤٥٦	-	-	-
إجمالي المطلوبات	**٨٢,٨٦٠,٠٤٢**	**٣٦,٥٤٧,٦٦٥**	**١٣,٦٠٨,٤٢٩**	**٢٨,١٢٧,٧٩٢**	**٤,٥٧٦,١٥٦**

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر من أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق ، مثل معدلات الفائدة ، وأسعار أدوات حقوق الملكية ، وأسعار صرف العملات الأجنبية وهامش الائتمان على دخل المجموعة و / أو قيمة أدواتها المالية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق بهدف تحقيق أعلى عائد ضمن الحدود المقبولة المتعلقة بمخاطر السوق.

(١) إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع الحدود المقبولة للمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق وتحويلها إلى حدود تتم مراقبتها عن كثب من قبل قسم إدارة المخاطر كما يتم الإبلاغ عنها بشكل يومي إلى الإدارة العليا وتتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تقوم المجموعة بتوزيع تعرضها لمخاطر السوق بين المحافظ الاستثمارية التجارية وغير التجارية مع إلقاء المسؤولية الشاملة على عاتق لجنة الموجودات والمطلوبات. يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تطوير سياسات إدارة المخاطر التفصيلية وعن أعمال المراجعة اليومية الخاصة بتطبيقها وتخضع لمراجعة واعتماد لجنة الموجودات والمطلوبات.

(٢) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – المحافظ الاستثمارية غير التجارية

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس احتمالية أن التغيرات في أسعار الفائدة سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على قيمة الأدوات المالية والدخل ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفجوات في أسعار الفائدة وتوافق نماذج إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال وضع قيود على اعتماد إعادة التسعير. يقوم قسم إدارة المخاطر بالمجموعة برقابة الالتزام بتلك الحدود بشكل يومي وهو مسؤول عن رفع التقارير عن اي خروقات ان حصلت إلى الإدارة العليا للمجموعة. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير بشكل شهري.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم تأثير التغيرات الممكنة في تحركات اسعار الفائدة على صافي دخل الفائدة ورأس المال النظامي. وفيما يلي تأثير حركة معدل الفائدة على صافي دخل الفائدة ورأس المال النظامي:

	٢٠٢١		٢٠٢٠	
	صافي دخل الفائدة		صافي دخل الفائدة	
	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	**١٠٠ نقطة أساس ألف درهم**	٥٠ نقطة أساس ألف درهم	١٠٠ نقطة أساس ألف درهم
زيادة اسعار الفائدة	**٩٨,٧٩٣**	**٢١٢,٥٧٩**	٨٧,١٣٧	١٩٢,٣٨٢
إنخفاض اسعار الفائدة	**(٧٢,١٩١)**	**(١٤٤,٣٤٠)**	(٧٩,٨١٣)	(١٥٩,٤٢١)

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

فيما يلي ملخص لوضع حساسية اسعار الفائدة لدى المجموعة بناء على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٣,٨٦٧,٥٨٩	١٠,٨٠٠,٠٠٠	-	-	-	١٤,٦٦٧,٥٨٩
المستحق من البنوك، بالصافي	٢,٤٢١,٥٢٥	٣٤٨,٢٧٤	-	٣٨٤,٨٠٠	-	٣,١٥٤,٥٩٩
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٦,١٠٢,١٠٤	٦٧,١١٧,٥٢٨	٤,٢١٨,٧٦٥	١,٠١٤,٢٥٩	٢,٠١٢,٥٤٧	٨٠,٤٦٥,٢٠٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٠٢٣,٨١٨)	-	-	-	-	(٤,٠٢٣,٨١٨)
الأوراق المالية الاستثمارية	٣٣٥,٤٩٦	٢,٥٧٦,٥٢٣	٩٥٢,٤٠٩	٦٦,٠٩٢	٥,٠٦٠,٨٠١	٨,٩٩١,٣٢١
الاستثمار في شركة زميلة	٩٥,٠٥١	-	-	-	-	٩٥,٠٥١
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٩١,٤٠٦	-	-	-	-	١٩١,٤٠٦
الممتلكات والمعدات	٣٠٩,٤٢٥	-	-	-	-	٣٠٩,٤٢٥
قبولات بنكية	٧,٣٤١,٢١٠	-	-	-	-	٧,٣٤١,٢١٠
الموجودات الأخرى، بالصافي	٣,٠٢٠,٦١٠	-	-	-	-	٣,٠٢٠,٦١٠
إجمالي الموجودات	١٩,٦٦٠,٥٩٨	٨٠,٨٤٢,٣٢٥	٥,١٧١,١٧٤	١,٤٦٥,١٥١	٧,٠٧٣,٣٤٨	١١٤,٢١٢,٥٩٦
المطلوبات						
المستحق للبنوك	-	٣,٨٩٤,٣٣٤	٣١٨,٩١٧	٣٤٢,٧٥٢	١,٥٦٤,٢١١	٦,١٢٠,٢١٤
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٢٩,٢٣٠,٠٧٤	٢٦,٦٩٠,٥٨٠	١٣,٢٥٥,٤٧٢	١١,٩١٢,١٧٦	١,٦٣٣,٣٦٧	٨٢,٧٢١,٦٦٩
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	١,٩٦٢,٦٣٧	٦٢١,٨٥٣	-	-	٢,٥٨٤,٤٩٠
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٧,٣٤١,٢١٠	-	-	-	-	٧,٣٤١,٢١٠
المطلوبات الأخرى	١,٨٧٧,٧٩٩	-	-	-	-	١,٨٧٧,٧٩٩
إجمالي المطلوبات	٣٨,٤٤٩,٠٨٣	٣٢,٥٤٧,٥٥١	١٤,١٩٦,٢٤٢	١٢,٢٥٤,٩٢٨	٣,١٩٧,٥٧٨	١٠٠,٦٤٥,٣٨٢
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(١٨,٧٨٨,٤٨٥)	٤٨,٢٩٤,٧٧٤	(٩,٠٢٥,٠٦٨)	(١٠,٧٨٩,٧٧٧)	٣,٨٧٥,٧٧٠	١٣,٥٦٧,٢١٤
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(١٨,٧٨٨,٤٨٥)	٢٩,٥٠٦,٢٨٩	٢٠,٤٨١,٢٢١	٩,٦٩١,٤٤٤	١٣,٥٦٧,٢١٤	
متمثلة بحقوق المساهمين						١٣,٥٦٧,٢١٤

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	غير معرضة لأسعار الفائدة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	٣,٨١٢,٧٤٣	٩,٣٥٠,٠٠٠	-	-	-	١٣,١٦٢,٧٤٣
المستحق من البنوك، بالصافي	٢,٨٧١,٦٣٨	١,٢٩٤,٤٥٩	-	٥٢,٧٩٧	-	٤,٢١٨,٨٩٤
القروض والتسليفات والتمويل الإسلامي، بالصافي	٥,١٦٥,٥٦٥	٥٦,٩٦٥,٣٢٧	٣,٦٣٥,٤١٤	٩٧١,١٠٠	٢,٣١١,٨٩٣	٦٩,٠٤٩,٢٩٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٧٦٠,٧٢٧)	-	-	-	-	(٣,٧٦٠,٧٢٧)
الأوراق المالية الاستثمارية	٣٩٤,١٩٦	٧٣,٦٣٣	٢٦٨,٤٨٩	٦٦٨,٢٢٨	٣,٨٥٨,٠٥١	٥,٢٦٢,٥٩٧
الاستثمار في شركة زميلة	٨٨,٥١٤	-	-	-	-	٨٨,٥١٤
العقارات الاستثمارية، بالصافي	١٩١,٤٦٩	-	-	-	-	١٩١,٤٦٩
الممتلكات والمعدات	٢٩٠,٠٢٥	-	-	-	-	٢٩٠,٠٢٥
قبولات بنكية	٥,٩٧٢,٣٢٧	-	-	-	-	٥,٩٧٢,٣٢٧
الموجودات الأخرى، بالصافي	٢,٨٨٦,٤١٩	-	-	-	-	٢,٨٨٦,٤١٩
إجمالي الموجودات	١٧,٩١٢,١٦٩	٦٧,٦٨٣,٤١٩	٣,٩٠٣,٩٠٣	١,٦٩٢,١٢٥	٦,١٦٩,٩٤٤	٩٧,٣٦١,٥٦٠
المطلوبات						
المستحق للبنوك	٨٨,٨٦٣	٣,٣٣٨,٣٧٠	٢٨١,٧٩٠	٦٠١,٤٣٠	٤٧٢,٢٩٦	٤,٧٨٢,٧٤٩
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٢٤,٤٤٩,٩٨١	٢٢,٥٤٧,٠٣٦	٩,٩٠١,٤٧٤	١٢,٣٥٣,٩١٧	٤٩٨,٤٢٥	٦٩,٧٥٠,٨٣٣
سندات وقروض متوسطة الأجل	-	١,١٤٣,٢٤٤	٦٢٠,٨١٥	-	-	١,٧٦٤,٠٥٩
مستحقات متعلقة بالقبولات البنكية	٥,٩٧٢,٣٢٧	-	-	-	-	٥,٩٧٢,٣٢٧
المطلوبات الأخرى	٢,١٣٧,٨٥٧	-	-	-	-	٢,١٣٧,٨٥٧
إجمالي المطلوبات	٣٢,٦٤٩,٠٢٨	٢٧,٠٢٨,٦٥٠	١٠,٨٠٤,٠٧٩	١٢,٩٥٥,٣٤٧	٩٧٠,٧٢١	٨٤,٤٠٧,٨٢٥
فجوة حساسية اسعار الفائدة	(١٤,٧٣٦,٨٥٩)	٤٠,٦٥٤,٧٦٩	(٦,٩٠٠,١٧٦)	(١١,٢٦٣,٢٢٢)	٥,١٩٩,٢٢٣	١٢,٩٥٣,٧٣٥
فجوة حساسية اسعار الفائدة المتراكمة	(١٤,٧٣٦,٨٥٩)	٢٥,٩١٧,٩١٠	١٩,٠١٧,٧٣٤	٧,٧٥٤,٥١٢	١٢,٩٥٣,٧٣٥	
متمثلة بحقوق المساهمين						١٢,٩٥٣,٧٣٥

تتم إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة للمحافظ الاستثمارية بشكل عام من قبل قسم الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات والذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والتسليفات إلى البنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة لإدارة الأوضاع العامة الناشئة عن أنشطة للمجموعة. تتحمل إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر أسعار الفائدة من الأعمال عن طريق عملية تسعير الأرصدة المحولة.

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في المخاطر من أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز بالعملات الأجنبية. تتم رقابة المراكز عن كثب ويتم استخدام استراتيجية التحوط لإبقاء هذه المخاطر ضمن الحدود الموضوعة. كما في ٣١ ديسمبر كان لدى المجموعة التعرضات الصافية التالية بالعملات الأجنبية:

العملة	صافي أوضاع المخاطر الحالية	أوضاع المخاطر الآجلة	صافي التعرض للمخاطر	
	ألف درهم	ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
دولار أمريكي	٣,٥٠٥,٧٥٧	(٣,٠٧٣,٨٩٠)	٤٣١,٨٦٧	(٥٢٩,٨٨٨)
عملات خليجية	(٢,١٨٧,٢٩٧)	٢,١٨٣,٥٥٤	(٣,٧٤٣)	٤٢,١٦٦
جنيه استرليني	٤٠٧	١,٤١٤	١,٨٢١	(٧١٧)
ين ياباني	(٤,٩٧٣)	٤,٦٦٧	(٣٠٦)	٧,٤٦٥
يورو	(٥٨٠,٤٤٥)	٥٨٢,٨٢٠	٢,٣٧٥	٢٠,٩٢٨
عملات أخرى	١٨,٥٨٣	(٨,٨٣٨)	٩,٧٤٥	٥,٠٦٤

فيما يلي ملخص لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق بموجب المنحى المعياري من بازل ٣:

	٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٠ ألف درهم
مخاطر العملات الأجنبية	٢,٨٢٨	٤,١١٠
مخاطر اسعار الفائدة	٧٣,٥٩٢	٦١,٠٧٤
	---	---
	٧٦,٤٢٠	٦٥,١٨٤
	=====	=====

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

و) مخاطر حقوق الملكية

لقد قامت المجموعة بتحديد سياستها فيما يتعلق بالمحافظ التجارية من حيث الأدوات التي يسمح للمجموعة بالمتاجرة فيها. يتم أداء نشاط متاجرة محدود في سوق الأسهم، وتتم مراقبته من قبل إدارة المخاطر بحيث يتماشى مع توصيات لجنة الاستثمار. تتم مراقبة حدود إيقاف الخسارة وكذلك الحدود الوطنية للمحافظ الاستثمارية بصورة يومية ويتم إبلاغ الإدارة العليا بشأنها.بالإضافة لقد قامت المجموعة بتصنيف محفظة حقوق ملكية كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

تحليل المحافظ الاستثمارية لحقوق الملكية:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
حقوق الملكية المتاجر بها بصورة عامة (مدرجة):		
حقوق الملكية (إيضاح ١٠)	**٥٤,١٠٧**	٩٣,٨٤٩
حقوق الملكية المحتفظ بها بصورة خاصة (غير مدرجة):		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة ومحفظة المحافظ (إيضاح ١٠)	**٢٨١,٣٨٩**	٣٠٠,٣٤٧
الإجمالي	**٣٣٥,٤٩٦**	٣٩٤,١٩٦

تحليل الأرباح أو (الخسائر) من استثمارات حقوق الملكية:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
الأرباح المحققة من البيع	**١,١٨٦**	-
(الخسائر) / الأرباح غير المحققة	**(١٧,٧١٧)**	٤٥,١٠٤

فيما يلي تحليل متطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية وفقاً للمنحى المعياري من بازل ٣:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
حقوق الملكية	**٤١٢**	٤,٦٦٣
استثمارات غير مدرجة ومحفظة المحافظ	**٤٢,٧٢٥**	٤٢,٩٠٧
الإجمالي	**٤٣,١٣٧**	٤٧,٥٧٠

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ز) المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية من قبل بازل على أنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو عوامل خارجية، ويشمل ذلك المخاطر القانونية ويستثني من ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة".

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن فيما بين تفادي الخسائر المالية والأضرار التي قد تلحق بسمعة المجموعة من جهة وكفاءة التكلفة بشكل عام بالإضافة إلى تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد التجديد، المبادرة والابتكار من جهة أخرى.

تتولى الإدارة العليا للمجموعة بصورة رئيسية مسؤولية الاشراف على وضع الإطار المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية ومتابعة سجل المخاطر التشغيلية, أنشأت المجموعة لجنة فاعلة موازية (لجنة إدارة المخاطر التشغيلية) من موظفي الإدارة العليا لوضع هذه المسؤولية في إطارها الرسمي ومراقبة المخاطر التشغيلية الرئيسية عن كثب لكل البنك لدعم تنفيذ الخطط العملية في مواعيدها. كما يتم تكليف رؤساء الوحدات أو الأقسام أو الفروع بأداء هذه المهام والمسؤوليات. ويتم دعم هذه المسؤولية من خلال وضع معايير عامة لإدارة المخاطر التشغيلية لدى المجموعة فيما يتعلق بالمجالات التالية:

- متطلبات الفصل المناسب بين المهام، بما في ذلك التفويض المستقل للمعاملات؛
- متطلبات تسوية ومراقبة المعاملات؛
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى؛
- توثيق أسس الرقابة والإجراءات المتعلقة بجميع انشطة البنك؛
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية، وكفاية الرقابة والإجراءات لمواجهة المخاطر المحددة؛
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والإجراءات العلاجية المقترحة لتجنب حدوثها في المستقبل؛
- تطوير خطط الطوارئ لتأمين استمرارية الأعمال تحت كل الظروف؛
- التدريب والتطوير المهني لجميع الموظفين على كل المستويات لزيادة ادراكهم للمخاطر؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير العمل. (من خلال معايير الأخلاق المعتمدة والمعمول بها من قبل المجموعة)؛
- الحد من المخاطر ، بما في ذلك التأمين حيثما كان مناسباً؛ و
- إطلاق النفير والإبلاغ عن الحوادث هي قنوات موجودة لجميع الموظفين للإبلاغ عن اي حادثة خسارة او سوء استخدام.

لدى المجموعة إطار معتمد للإدارة المُثلى للمخاطر التشغيلية لديها، والذي يتضمن المشاركة الفعالة من جانب الموظفين على كافة المستويات. تؤكد خطة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل متساو على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها بالإضافة إلى تقدير حجم المخاطر المحتملة والخسائر المترتبة عليها إن وجدت. وتغطي التقارير الصادرة لوائح المخاطر التشغيلية و الخرائط الملونة للمخاطر التشغيلية و مصفوفة الخسائر و سجل المخاطر التشغيلية وقاعدة بيانات الخسائر.

تتبع المجموعة نظام لإدارة المخاطر التشغيلية بغرض جمع المعلومات حول المخاطر التشغيلية في بيئة مؤتمتة، وهذا قد يمكن البنك من بناء قواعد بيانات حول المخاطر التشغيلية بغرض دعم الانتقال إلى طرق أكثر تعقيدا لاحتساب المخاطر التشغيلية في المستقبل.

أن إدارة المخاطر لدى المجموعة مسؤولة عن زيادة الوعي عن المخاطر التشغيلية على مستوى البنك، من خلال تنظيم ورش العمل والحلقات الدراسية والدورات التدريبية حول مختلف نواحي الإلتزام بمخاطر التشغيل لموظفي البنك على مدار السنة. ومن خلال الإطار التنظيمي لمخاطر العمليات يتم إجراء عمليات "تقييم ذاتي للمخاطر والرقابة" من قبل كافة الفروع والوحدات لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييم فعالية الضوابط الحالية. ويتم الاتفاق على خطط العمل لأي ضعف في السيطرة او أي مخاطر غير متوقعة من اجل الحد من احتمال حدوث و / أو الأثر الناجم عن احداث مخاطر العمليات. ويتم تسجيل و رفع تقرير حول كل احداث مخاطر التشغيل من اجل ضمان ان إجراءات التعافي قد اتخذت في الوقت المناسب، من اجل تخفيف عدم رضاء العملاء واسترداد الخسائر .

٣٥ إدارة المخاطر المالية (تابع)

ز) المخاطر التشغيلية (تابع)

علاوة على ذلك, تقوم المجموعة بإجراء تقييم لإجراءات استعادة البيانات في حالة الكوارث واستمرارية الأعمال بالإضافة إلى تقييم تفصيلي لمخاطر الأنظمة بالنسبة لكافة نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة/المحدثة وتقييم عناصر المخاطر التشغيلية في أي منتجات جديدة يتم تقديمها أو إجراء يتم تنفيذه. ويتم دعم الالتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعات الدورية التي يتم القيام بها من قبل قسم التدقيق الداخلي. كما يتضمن إجراء مراجعة للتغطية التأمينية المتاحة للمجموعة للاحتفاظ بالإشراف على مدى كفاية التأمين وفقاً لما تقتضيه المبادئ التوجيهية لـ بازل. تقدم الوحدة ملخصا منتظما بالمستجدات إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الأدارة لدعم قدرتهم على الاحتفاظ برقابة كافية على إطار المخاطر التشغيلية لدى المجموعة ووضع المخاطر التشغيلية في كافة مجالات المجموعة.

٣٦ إدارة رأس المال

١-٣٦ رأس المال النظامي

تقوم الجهة التنظيمية للمجموعة و المتمثلة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة , بوضع ومتابعة متطلبات رأس المال القانونية.

فيما يلي أغراض المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية وزيادة عائدات المساهمين؛ و
- الالتزام بمتطلبات رأس المال النظامية الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل سياسة المجموعة بالمحافظة على قاعدة رأسمال قوية للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والاستمرار في التطوير المستقبلي للأعمال. تدرك المجموعة مدى تأثر العائد على المساهمين بحجم رأس المال وتدرك مدى اهمية حفظ التوازن بين المحافظة على العوائد المرتفعة على رأس المال من جهة وبين المميزات ومستوى الضمانات التي قد يقدمها مركز سليم لرأس المال.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم متطلباتها الخاصة برأس المال مع الأخذ بالاعتبار متطلبات النمو وخطط الأعمال، كما تقوم بتحديد حجم متطلباتها النظامية ومتطلبات المخاطر/ رأس المال الإقتصادي ضمن إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم رأس المال (ICAAP). تشكل بعض المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة ، التركزات ، المخاطر الإستراتيجية ، القانونية ، الإلتزام ، الأهمية ، التأمين ومخاطر السمعة جزءا من إطار عمل السياسة الداخلية للمجموعة لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP).

تقوم المجموعة أيضاً بإحتساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الإئتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة. يتم إدراج حساب العائد على رأس المال المعدل وفقاً للمخاطرضمن نظام تقييم الائتمان.

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧ ، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة الإطار الوطني للتطبيق. يتألف إطار بازل ٣ ، شأنه شأن بازل ٢ ، من ثلاث "ركائز": الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي،

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال ، يشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام واحتياطيات القيمة العادلة والأرباح المستبقاة؛ بعد خصم الموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- الشق الثاني لرأس المال، يشتمل على احتياطيات جماعية والتي يجب ان لا تتخطى ١,٢٥% من اجمالي الموجودات الائتمانية المرجحة بالمخاطر.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-١ رأس المال النظامي *(تابع)*

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣ ، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من١ فبراير ٢٠١٧ ، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات ، وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ ورأس المال الإجمالي.

ان الحد الأدنى لكفاية رأس المال النظامي المحددة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة هي كالتالي:
- يجب ان تشكل حقوق الملكية العادية الشق الأول ما لا يقل عن ٧ % من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس مال الشق الأول ما لا يقل عن ٨,٥% من الموجودات المرجحة للمخاطر.
- يجب ان يشكل إجمالي رأس المال ما لا يقل عن ١٠,٥% من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

بالإضافة، يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥ % لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧%.

تلتزم المجموعة بجميع متطلبات رأس المال الخارجية المفروضة.

٣٦-٢ *موارد وكفاية رأس المال*

يلخص الجدول أدناه مكونات رأس المال النظامي والنسب المئوية بحسب تعليمات بازل ٣ والمطابقة للمتطلبات الخارجية.وفقا لأحكام المصرف المركزي بشأن بازل ٣، يبلغ رأس المال المطلوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما نسبته ١٣% ويشمل على فائض الحيطة لرأس المال بنسبة ٢,٥%. مع ذلك، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة ببرنامج خطة الدعم الاقتصادي الخاصة بأزمة فيروس كورونا-١٩ ، يسُمح للبنوك بالاستفادة من مخصص التحوط لرأس المال بحد أقصى ٦٠% دون أي عواقب رقابية اعتبارًا من ١٥ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. كما قامت المجموعة بتطبيق المعايير المنصوص عليها في التعميم المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ والذي تحتوي على إرشادات إضافية بخصوص مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتدعم المعايير تطبيق "المتطلبات العائدة لكفاية رأس المال" (تعميم رقم ٢٠١٧/٥٢).

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف درهم	ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول		
رأس المال	٢,٨٠٢,٧٣٤	٢,٨٠٢,٧٣٤
الاحتياطي القانوني والنظامي	١,٤٠١,٤٤٧	١,٤٠١,٣٦٧
الاحتياطي العام والاحتياطيات الأخرى	١,٣٦٦,٦٦٣	١,٣٢٨,٠٢٥
الأرباح المستبقاة	٥,١١٣,٠٨٣	٤,٥٣٧,٧٥٠
الدخل الشامل الأخر المتراكم	(٧٢,٧٦٤)	٢٦,٢٦٩
الترتيبات الانتقالية لمعايير التقارير المالية الدولية	١٣١,٥٢٢	٤٤,١٣٣
	١٠,٧٤٢,٦٨٥	١٠,١٤٠,٢٧٨
الخصومات والتعديلات النظامية	(١٦٤,٥٥٤)	(١٠٠,٥٠٤)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	١٠,٥٧٨,١٣١	١٠,٠٣٩,٧٧٤
سندات راس المال الشق الأول الإضافية (إيضاح ١٩-٢)	٢,٢٠٣,٨٠٠	٢,٢٠٣,٨٠٠
الشق الأول من رأس المال	١٢,٧٨١,٩٣١	١٢,٢٤٣,٥٧٤
الشق الثاني من رأس المال		
المخصصات الجماعية المؤهلة	١,٠٠٨,٩٧٨	٩١٠,٥٢١
الشق الثاني من رأس المال	١,٠٠٨,٩٧٨	٩١٠,٥٢١
إجمالي رأس المال النظامي	١٣,٧٩٠,٩٠٩	١٣,١٥٤,٠٩٥
الموجودات المرجحة للمخاطر		
مخاطر الائتمان	٨٠,٧١٨,٢٢٠	٧٢,٨٤١,٦٩٠
مخاطر السوق	٧٣١,٧٢٩	٦٦٥,٢٠٧
المخاطر التشغيلية	٥,٧٤٦,٥٠٥	٥,٤٩٤,٤٥٧
الموجودات المرجحة للمخاطر	٨٧,١٩٦,٤٥٤	٧٩,٠٠١,٣٥٤
نسبة كفاية رأس المال- الشق الأول	%١٤,٦٦	%١٥,٥٠
نسبة كفاية رأس المال- الشق الثاني	%١,١٦	%١,١٥
نسبة كفاية رأس المال	%١٥,٨٢	%١٦,٦٥

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد خصم التوزيعات المقترحة من قاعدة رأس المال.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ *موارد وكفاية رأس المال (تابع)*

متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر

لقد قامت المجموعة باتباع المنحى المعياري بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و منحى المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض تقديم التقارير التنظيمية. وفيما يلي متطلبات رأس المال المرجح للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية:

(١) التعرض لمخاطر الائتمان

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة ممولة وغير ممولة. ويتم تصنيف التعرضات وفقاً للمنحى المعياري ضمن الإطار العام لكفاية رأس المال بناءاً على اتفاقية بازل ٣ الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشمل المنحى المعياري الخاص بمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف فئات الأطراف المقابلة بالإضافة إلى أوزان المخاطر المرجحة المستخدمة لتحديد الموجودات ذات المخاطر المرجحة:

الائتمانات الممولة

المطالبات من الجهات السيادية

وهي تمثل التعرضات للحكومات ومصارفها المركزية. يتم قياس المخاطر المرجحة للمطالبات من المصارف المركزية والجهات السيادية وفقاً لتصنيفاتها من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها، التعرضات للحكومة الفدرالية وحكومات الإمارات يتم ترجيحها بنسبة صفر % إذا كانت هذه التعرضات مقيدة وممولة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي. يتم ترجيح التعرضات للحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومصارفها المركزية بنسبة صفر % إذا كانت مقيدة وممولة بالعملة المحلية لهذه الحكومة وإذا كانت تعتمد الجهة الرقابية لتلك الجهات مثل هذه المعالجة التفضيلية لديونها السيادية ومصرفها المركزي.

المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية والشركات التابعة للحكومة

تتم معاملة المطالبات من شركات القطاع العام غير التجارية المعترف بها من قبل المصرف المركزي نفس معاملة المطالبات من البنوك. ويجب معاملة التعرضات لجميع شركات القطاع العام الأخرى الغير متضمنة في لائحة المصرف المركزي كما تعامل مثل التعرضات للشركات التجارية.

يتم وزن المخاطر المرجحة من الشركات التابعة للحكومة (الشركات التابعة للحكومة التي تبلغ نسبة ملكية الحكومة فيها اكثر ٥٠%) وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات التابعة للحكومة غير المصنفة ١٠٠%.

المطالبات من بنوك التنمية متعددة الجنسيات

يتم وزن المخاطر المرجحة لبنوك التنمية متعددة الجنسيات وفقاً للتصنيف الائتماني للبنوك باستثناء البنوك الأعضاء المدرجين ضمن مجموعة البنك الدولي حيث تكون نسبة المخاطر المرجحة هي صفر %.

المطالبات من البنوك

يتم وزن المخاطر المرجحة للتعرضات من البنوك وفقاً للتصنيفات الموضوعة لهم من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، إلا أنه تم تخصيص أوزان أفضل للمخاطر للمطالبات قصيرة الأجل.

لن يقل وزن المخاطر المرجحة لأية مطالبات من بنوك غير مصنفة عن ما هو مطبق على المطالبات من الدولة المؤسسة بها.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)

٣٦-٢ *موارد وكفاية رأس المال (تابع)*

(أ) التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الائتمانات الممولة (تابع)
المطالبات من الشركات التجارية

يتم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات من الشركات التجارية وفقا للتصنيفات الموضوعة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعترف بها. تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الشركات غير المصنفة ١٠٠%.

بالنسبة للتعرضات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الغير مصنفة التي لا تتماشى مع المعايير النظامية لمحفظة الأفراد، سيتم تطبيق نسبة وزن مخاطر ٨٥%.

المطالبات من التعرضات النظامية للأفراد

تبلغ النسبة المخصصة لوزن المخاطر المرجحة لمطالبات الأفراد المدرجة ضمن المحفظة النظامية للأفراد ٧٥% (باستثناء القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها)، إذا كانت تتوافق مع المعايير الموضحة في ارشادات اتفاقية بازل ٣ الخاصة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات سكنية

تم إعطاء وزن تفضيلي وبنسبة ٣٥% للمطالبات التي لم تتجاوز مبلغ ١٠ مليون درهم لمقترض واحد وتم ضمان المطالبات بعقارات سكنية بحيث تصل قيمة القرض حتى ٨٥% من قيمة العقار. إذا لم يكن متاحا الإيفاء بهاذين المعيارين ، وإذا كان التعرض يستوفي المعيار للمطالبات للتعرضات النظامية للأفراد فيتم تطبيق نسبة ٧٥%. في حين تم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات الأخرى المضمونة بعقارات سكنية بنسبة ١٠٠%.

المطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية

تم وزن المخاطر المرجحة للمطالبات المضمونة بموجب عقارات تجارية بنسبة ١٠٠%.

التعرضات للقروض التي تجاوزت موعد استحقاقها

يتم وزن المخاطر المرجحة للجزء غير المضمون من اي قرض (بخلاف قرض رهن سكني) مستحق منذ أكثر من ٩٠ يوماً، صافي من المخصصات المحددة (بما في ذلك الشطب الجزئي) على النحو التالي:

- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٥٠% عندما تقل المخصصات المحددة عن ٢٠% من القيمة قيد السداد من القرض؛ و
- يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠% عندما تزيد المخصصات المحددة عن ٢٠% من القيمة قيد السداد من القرض.

في حال قروض الرهن السكني عندما تتجاوز موعد اتسحقاقها لأكثر من ٩٠ يوما يتم وزن المخاطر المرجحة بنسبة ١٠٠%. يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى ما بين "الموجودات تحت اصناف المخاطر الأعلى" و"الموجودات الأخرى"، ويتم وزن المخاطر المرجحة بحسب وزن المخاطر الموصوف.

الائتمانات غير الممولة

لقد تم تحويل القيمة الإسمية للإرتباطات الطارئة إلى تعرضات داخل الميزانية العمومية من خلال استخدام عوامل تحويل الإئتمان (CCF). إن إستخدام عامل تحويل بنسبة ٢٠% ، ٥٠% او ١٠٠% يعتمد على نوع الإلتزام الطارئ ويستخدم لتحويل القيمة الإسمية لخارج الميزانية العمومية إلى قيمة مساوية للائتمان داخل الميزانية العمومية.

إن إلتزامات منح تسهيلات إئتمانية غير مسحوبة تمثل إلتزامات غير مستغلة كما في تاريخ الميزانية العمومية. ان المبلغ الإسمي للإلتزام يحدد نسبة عامل التحويل الإئتماني المستخدم. لقد تم إستخدام عوامل تحويل بنسبة ٢٠% و ٥٠% للإلتزامات ذات الإستحقاق التعاقدي لأقل من سنة وأكثر من سنة على التوالي. في حين لم يتم تحويل الإلتزامات الإئتمانية والتي يمكن إلغائها بدون قيد أو شرط إلى تعرضات داخل الميزانية العمومية بحيث تخضع ل ٠%.

٣٦ إدارة رأس المال (تابع)
٣٦-٢ موارد وكفاية رأس المال (تابع)

(١) التعرض لمخاطر الإئتمان (تابع)

إستثمارات حقوق الملكية في صناديق الإستثمار

يتم احتساب وزن التعرض لجميع الاستثمارات في حقوق الملكية بواسطة البنوك في جميع انواع صناديق الاستثمار المحتفظ بها في سجلات البنك (ضمن نطاق رصيد حقوق الملكية) للمخاطر كما وأن البنك يحتفظ بالإئتمان لهذه الصناديق الاستثمارية بشكل مباشر وليس بشكل غير مباشر كالإستثمار في الصناديق الاستثمارية. لقد استخدمت المجموعة هرمية مكونة من ثلاث مداخل متتالية، أي مدخل النظر من خلال ، المدخل الإلزامي الأساسي ومدخل التراجع مع درجات متفاوتة من حساسية المخاطر والتحفظ كما هو مطلوب في المعيار. علاوة على ذلك تم تعديل الرافعة المالية للموجودات المرجحة بالمخاطر لتعكس الرافعة المالية للصندوق بشكل مناسب كما هو موضح في المعيار.

(٢) التعرض لمخاطر السوق

يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق وفقاً للمنحى المعياري. بحيث يتم تحليل المتطلبات الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق إلى متطلبات رأسمالية خاصة بكلٍ من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الخيارات.

(٣) التعرض للمخاطر التشغيلية

تم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل و تكلفة راس المال باستخدام منحنى المؤشر الأساسي وذلك بضرب متوسط إجمالي الدخل الإجمالي لثلاثة سنوات بعامل بيتا المحدد مسبقاً.

٣٧ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي يعتبر تأثيرها غير هام.